الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

•لبنان: 5000ل.ل •سوريا 100ل.س
•الأردن: 2دينار •مصر 15جنيه
•العراق: 75دينار •الكويت: 2دينار
•الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
•البحرين: 2دينار •إيران: 50000ريال
•قطر 20ريال •السعودية: 15ريال
•عُمان: 3ريال •السودان: 75دينار
•اليمن: 150ريال •الصومال: 150شلن
•ليبيا: 5دينار •الجزائر: 25دينار
•تونس: 2دينار •المغرب: 25درهم
•الدول الأوروبية: 7يورو
•أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

دراسات باحث

السنة الثامنة عشرة. صيف 2020م / 1442هـ

68

دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي. الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش. م. م

صيف
2020م-1442هـ

68

دراسات وبحوث

- «إسرائيل» تتمسك بخطتها في الضفة الغربية: الضمّ المتدحرج للأراضي المحتلة ليصبح أمراً واقعاً — د. علي دربج
- قانون «قيصر».. ليس الورقة الأخيرة! — د. رولا حطيط
- وأخيراً أصبح لـ«إسرائيل» موطىء قدم علني فوق التراب اليمني — ناصر دمج

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش حول عملية الضمّ الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلّة

قراءة في كتاب

- نهاية الزعامة الأميركية (أوضاع العالم 2020) — حسن صعب

السنة الثامنة عشرة / صيف 2020م / 1442هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

68

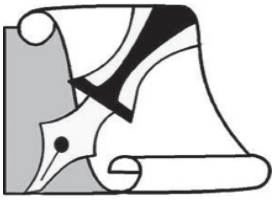

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الثامنة عشرة/ صيف 2020 م – 1442 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (68)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- «إسرائيل» تتمسك بخطتها في الضفة الغربية: الضمّ المتدحرج للأراضي المحتلة ليصبح أمراً واقعاً (د. علي دربج) 9
- قانون «قيصر».. ليس الورقة الأخيرة! (د. رولا حطيط) 57
- وأخيراً أصبح لـ«إسرائيل» موطىء قدم علني فوق التراب اليمني (ناصر دمج)..... 73

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش حول عملية الضمّ الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلّة 103

قراءة في كتاب

- نهاية الزعامة الأميركية (أوضاع العالم 2020) (إعداد: حسن صعب)..... 117

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

تتلاحق الأحداث والتطورات الخطيرة في المنطقة، على الصعد العسكرية والأمنية بالخصوص، فيما يبدو أنه سباق مع الوقت، تشترك فيه مختلف الأطراف المتولجة في الصراعات الإقليمية الساخنة، وذلك قبل الانتخابات الأميركية التي ستجري مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، والتي ستأتي على الأرجح برئيس جديد غير دونالد ترامب، الذي شهد عهده ويلات وكوارث سياسية وعسكرية وأمنية و«صحية» طالت بلاده أولاً وأغلب بلدان العالم ثانياً.

في هذا العدد من المجلة الفصلية عدّة أبحاث حول خلفيات وأبعاد المخطّط الإسرائيلي لضمّ الضفة الغربية المحتلة، وعن قانون قيصر الذي أقرّته إدارة ترامب لمعاقبة النظام السوري، وبحث حول الدور الإسرائيلي في الحرب اليمنية؛ إضافة إلى حلقة نقاش عقدت في مركز باحث للدراسات حول القرار الصهيوني بضمّ الضفة المحتلة إلى كيان الاحتلال، وقراءة في كتاب (نهاية الزعامة الأميركية).

دراسات وبحوث

«إسرائيل» تتمسك بخطتها في الضفة الغربية

الضمّ المتدحرج للأراضي المحتلة ليصبح أمراً واقعاً

د. علي دربج*

المقدّمة

مستعيداً أجواء النكبة، بدا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو واثقاً من تنفيذ خطته لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وهوتعهد، بعد يوم واحد من بدء محاكمته بتهم فساد، بتنفيذ تلك الخطة في تموز 2020، مؤكداً أن «إسرائيل» لديها «فرصة تاريخية» لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، لا يمكن تفويتها.

ويرى نتنياهو في الظروف العالمية والإقليمية الحالية «فرصة تاريخية نادرة لضم الضفة الغربية لم تحدث من قبل منذ قيام إسرائيل عام 1948»؛ كما يؤكد عزمه على المضي قدماً في تطبيق تلك الخطة على أرض الواقع.

ويزعم أن «هذه الخطوة، النابعة من خطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب»، «ستكتب فصلاً مجيداً آخر في تاريخ الصهيونية». .

ولا يرى نتنياهو في ردود الفعل الرافضة لخطة الضم ما يثنيه عن تنفيذها، خصوصاً في حالة الوهن والهوان العربي، والعجز الفلسطيني ممثلاً في السلطة، والتردّد الأوروبي الذي يظهر في تصريحات وبيانات «لإبراء الذمّة» في أفضل الأحوال، وفي ظلّ عدم الإجماع على إمكانية فرض عقوبات رادعة على «إسرائيل».

على مستوى الداخل الإسرائيلي، باتت جميع الظروف مهيئة لخطة الضم المشؤومة. المستوطنون هم أول من يدفع في هذا الاتجاه؛ فهم يعتبرون أن دولة فلسطينية في الضفة

* كاتب سياسي ومحاضِر جامعي وباحث في العلاقات الخليجية ـ الإسرائيلية.

الغربية ستمثل تهديداً ل«إسرائيل».ويرى عدد من رؤساء بلديات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية أن هذه المنطقة في قلب أرضهم التي ورد ذكرها في نصوصهم الدينية المقدّسة؛ لذا هم يطالبون بالسيادة الإسرائيلية على أكثر من 30 في المئة من مساحة الضفة الغربية التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

أما الفلسطينيون، فيتحدّون هذه الخطوة، ويقولون إنهم سينسحبون من الاتفاقات السابقة مع «إسرائيل» ، ويخاطرون بسلطتهم الحاكمة الهشة. فبالنسبة لهم، هذه الخطوة تعني فقدان الأرض الحيوية لدولة مستقبلية، وضربة قاتلة لحق وحلم تقرير المصير.

أما على مستوى الحليف الأميركي الذي سبق وبارك هذه الخطوة، فتبدو موافقته بمثابة تحصيل حاصل. وعلى الرغم من اطمئنان نتنياهو لموقف ترامب وإدارته، فإنه يحاول التسريع بحسم الضم، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في3 تشرين الثاني 2020، خصوصاً مع احتمال عدم إعادة انتخاب ترامب، وظهور مفاجآت خلال الأشهر المتبقية على الاستحقاق الرئاسي قد تؤثر سلباً على تنفيذ خطة الضم.

ويعزّز ذلك أن الخطة كشفت بالفعل انقساماً حزبياً كبيراً وغموضاً في موقف واشنطن. فعلى الرغم من تعهّد المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية جو بايدن بالإبقاء على السفارة الأميركية في القدس المحتلة في حال انتخابه، فإنه لا يؤيد الضم. وهو قال في لقاء مع يهود أميركيين عبر الفيديو إن «خطة الضم تقوّض الآمال في حلّ الدولتين؛ كما حذّر 18 من الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي من أن «الضم قد يضرّ بالعلاقات الأميركية – الإسرائيلية».

أولاً: الأهمية الاستراتيجية والتوراتية للضفة الغربية

يعود مصطلح الضفة الغربية إلى الأردن، الذي أطلقه على الجزء المتبقي من فلسطين بحدود الانتداب البريطاني، والذي لم يسقط بعد النكبة عام 1948، وضُمَّ إلى الأردن بعد معركة القدس في مؤتمر أريحا عام 1951.

تحتل الضفة الغربية موقعاً سياسياً واستراتيجياً وسكانياً بالغ الأهمية؛ فهي منطقة جيوسياسية تضم كلاً من جبال: نابلس والقدس والخليل، وغربي غور الأردن، الذي يحدّها من الشرق، وتحيط بها «إسرائيل» من الشمال والغرب والجنوب. وقد سمّتها

السلطات الأردنية بـ«الضفة الغربية» لأنها تقع إلى الغرب من نهر الأردن، بينما تقع معظم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية شرقي النهر.[1]

تشكّل مساحة الضفة الغربية ما يقارب 21 بالمائة من مساحة فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، أي حوالي 5860 كلم²، وتشمل جبال نابلس وجبال القدس، بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس وجبال الخليل وغربي غور الأردن. أما المناخ فيها، فيتأثر بعوامل السطح والموقع؛ وإجمالاً، فإن فلسطين تقع ضمن إقليم مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز باعتداله، وهو حار جاف صيفاً وبارد ممطر شتاءً.[2]

تعدّ أراضي الضفة (بما فيها القدس الشرقية)، مع قطاع غزة، الدولة الموعودة للشعب الفلسطيني، والتي احتلتها «إسرائيل» بعد حرب، 1967 وتفاوض على إقامتها السلطة الفلسطينية منذ عام 1994. ويقطن المنطقة خليط من السكان الأصليين ولاجئي عام 1948؛ وقد حاز أغلبيتهم حتى عام 1988 على الجنسية الأردنية.

يعيش في الضفة حوالي 3 ملايين نسمة، 2.5 مليون فلسطيني، وأكثر من 400 ألف مستوطن يهودي. ومع سيطرتها على الضفة الغربية، بدأت «إسرائيل» في بناء منازل للمستوطنين اليهود، لتنشأ بلدات تتضمن مدارس ومراكز طبية، وجامعة أيضاً، حيث ارتفع عدد سكان المستوطنات من 10 آلاف في عام 1979 إلى 100 ألف بحلول عام 1992، وإلى 418 ألفاً حالياً، يحظون بحماية الجيش الإسرائيلي، الذي يزنّر مستوطناتهم بسلسلة من الأسلاك الشائكة ونقاط التفتيش وخرسانات من الإسمنت المسلح[3].

كما تشكّل الضفة أهمية استراتيجية، أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال. فهو يستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة؛ علاوة على أنه يسخّر بعض هذه المستوطنات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقال للفلسطينيين. كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة استراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة

1 ـ رامي ابو زبيدة، البُعد العسكري الإسرائيلي لضم الضفة الغربية وغور الأردن، موقع عربي بوست، 21 أيار 2020. https://arabicpost.net/

2 ـ الضفة الغربية، موقع قناة الجزيرة القطرية، 20 تشرين الثاني 2014. https://www.aljazeera.net/

3 ـ الضفة الغربية وأهميتها إقليمياً.. ما تاريخ الصراع وما سببه؟ موقع سي ان ان العربي، 2 تموز 2020 https://www.bbc.com/arabic

عابرة. كما يجعل الاحتلال مشروعًا رابحًا لـ«إسرائيل» على كل المستويات والأصعدة[4].

بالمقابل، تمثّل الضفة للمقاومة الفلسطينية أهمية استراتيجية كبرى. فجبالها التي تطلّ على الداخل المحتلّ تمنح المقاومة ميزة ترجيحية، تمكّنها من قصف العمق المحتل وإيقاع ضرر مضاعف في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فيما لو نجحت في تطوير قدراتها العسكرية داخل الضفة الغربية المحتلة.

أ ـ التحوّلات التاريخية في الضفة الغربية بعد حرب 1948

بقيت أراضي الضفة الغربية في أيدي الجيش الأردني بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة (اتفاقيات رودس) التي أنهت حرب عام 1948، حيث ضمّت هذه الأراضي الجزء الشرقي من مدينة القدس، بما في ذلك البلدة القديمة ما عدا جبل المشارف.

وقبل حرب 1948 كانت المنطقة جزءاً من الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان الحد الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي التي أقيمت عليها «دولة إسرائيل» –وهو جزء مما يعرف بالخط الأخضر– حدوداً جديدة رُسمت أول مرة في العام 1949 [5].

في العام 1951 تمّت الوحدة بين الضفتين الشرقية (الأردنية) والغربية (الفلسطينية) بعد مؤتمر أريحا؛ واعتبر أهالي الضفة حينها مواطنين أردنيين. وبقيت الوحدة قائمة مع الضفة الشرقية حتى عام 1988، عندما قرّر الملك الراحل الحسين بن طلال فك الارتباط القانوني والإداري والمالي بناءً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، مع استثناء الأوقاف التي لا تزال مرتبطة بالحكومة الأردنية حتى اليوم من إشراف وتعيينات والتزامات مالية وصيانة للأوقاف المسيحية والإسلامية.

في 5 حزيران 1967 احتلت «إسرائيل» المنطقة التي خرجت عن سيطرة الجيش الأردني إبان حرب الأيام الستة، وخضعت للسيطرة الإسرائيلية؛ إلاّ أنها لا تعتبر جزءاً من

4 ـ هاني المصري، الضفة الغربية: بين انحسار السلطة الفلسطينية ومخاطر التوسع الإسرائيلي، موقع الجزيرة للدراسات، 20 أيار 2020 . https://studies.aljazeera.net/

5 ـ خبير أممي يرحب بإصدار تقرير يشير إلى أن المستوطنات الإسرائيلية تحرم الفلسطينيين من «قاعدة أرضية لبناء دولة حقيقية واقتصاد حيوي»، موقع اخبار الامم المتحدة، 14 شباط 2020. https://news.un.org/ar

«إسرائيل» بل أراض محتلة بحسب اتفاقية جنيف، باستثناء الأراضي المجاورة لمدينة القدس التي ضمّتها «إسرائيل» بشكل أحاديّ الجانب.

وفي العام 2002 بنت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة أرييل شارون، جداراً يفصل بينها وبين الفلسطينيين على أرض الضفة الغربية بذريعة حماية «إسرائيل» من العمليات الفدائية. وقد أضرّ هذا الجدار كثيراً بالفلسطينيين، إذ قضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وساهم في إحكام الحصار على الشعب الفلسطيني وإفقار اقتصاده الوطني بشكل كبير. كما عُزلتْ مدن وبلدات بكاملها عن محيطها الفلسطيني.[6]

ب. الضفة في العقيدة الصهيونية

تحتل الضفة الغربية مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس. ووفق العقيدة اليهودية، فإن التاريخ العبري كان في مجمله بالضفة؛ ففيها قامت دولة «إسرائيل» القديمة، ثم دولتا «يهودا وإسرائيل» بعد انقسامها؛ وهي على هذا الأساس أكثر أهمية وقدسية من بقية مناطق فلسطين.

ترى التيارات الدينية في «إسرائيل» أن أرض الضفة يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، لما في ذلك من تقريب لعودة «مخلِّص اليهود»، وبناء «الهيكل» مكان المسجد الأقصى. إلى جانب ذلك، يحرّم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعًا»؛ كما لا يجوز إعطاء العرب الموجودين فيها مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسر تركيز الصهيونية الدينية على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي[7].

ج. الأهمية العسكرية للضفة

ترى المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية أن الضفة الغربية تمثل عمقاً أساسياً لكلّ التحرّكات العسكرية وسير العمليات الحربية. وحسب النظرية الأمنية التي بلورت في

6 ـ الضفة الغربية، موقع قناة الجزيرة القطرية، مرجع سابق.
7ـ المرجع ذاته.

السنوات الأولى من نشأة الكيان، فإن الاستيطان والضم هو جزء من النظام الدفاعي الجغرافي؛ وعليه أن يخلق عمقاً اصطناعياً يسمح بإيقاف قوى المقاومة، ويمكّن من تجنيد قوات الاحتياط وحملهم إلى ساحات العمليات.

تعود هذه النظرية إلى ما يُدعى بخطة «ألون»، نسبة إلى إيغال ألون، العسكري والسياسي العمّالي الإسرائيلي السابق ،الذي دعا في هذه الخطة إلى «الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية العسكرية والاستيطانية على أراضٍ داخل الضفة الغربية، ولاسيّما تجمع «غوش عتصيون» بين القدس والخليل؛ بالإضافة لِلسيطرة المباشرة على غور الأردن، وسفوح المرتفعات الشرقية، والطرق الواصلة بين أريحا والقدس.

لاحقاً تحولت هذه الخطة إلى نظرية معتمدة في الأمن القومي الإسرائيلي، تعتمد على السيطرة المباشرة على الأرض وتحويلها إلى عمق استراتيجي وقواعد عسكرية للهجوم المضادّ، وعدم الاكتفاء بالمظلّة الدوليّة التي أوجدت «إسرائيل»، باعتبار أنّ هذه المظلّة ليست ضمانة ثابتة. بمعنى أنّها مبنية على الاعتماد الذاتيّ على النفس، وفي فرض الوقائع التي تعالج مشكلة افتقاد «إسرائيل» إلى العمق الجغرافيّ في بيئة معادية ورافضة لوجودها[8].

إضافة إلى ذلك، تعتبر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن قرب الضفة الغربية من المراكز السكانية ومن الممتلكات الحيوية لدولة الاحتلال يستلزم أن تحفظ هناك مصالح «إسرائيل» الاستراتيجية، حتى في الوضع الذي يكون فيه اتفاق مع الفلسطينيين.

يعني ذلك أن «إسرائيل» من خلال ضمها للضفة الغربية تسعى إلى: الإبقاء على الاستيطان الصهيوني، والقدرة على نشر قوات هناك في ظل أي تهديد قد يطرأ، والسيطرة الأمنية التامة على منطقة غور الأردن التي يراد منها تحقيق عدة أهداف حيوية:

1 ـ ضمان عمق استراتيجي أساسي؛ لأن أهميته تكمن في عصر الصواريخ التي تهدد مركز «إسرائيل»، والخطوات المطلوبة للتجنيد. لذلك يتطلب الأمر توفير عمق أرضي وجوي، لنشر القواعد ومنظومات الإنذار والتصدي، ولعمل القوات النظامية للجيش التي ستضطر إلى العمل مدة زمنية محددة حتى تجنيد قوات الاحتياط، ليس لمواجهة القوات المعادية فحسب، بل لإسكات الصواريخ الموجهة إلى الجبهة الداخلية.

8 ـ رامي ابو زبيدة، البُعد العسكري الإسرائيلي لضم الضفة الغربية وغور الأردن، مرجع سابق.

2 ـ الدفاع عن المستوطنات الصهيونية هناك، ومنع تشكّل جبهة شرقية تبلغ حتى المراكز السكانية الإسرائيلية على امتداد السهل الساحلي، والتأكد من بقاء مناطق الضفة الغربية منزوعة السلاح، ومنع تعزيز قدرات المقاومة في الضفة الغربية من خلال تهريب الوسائل القتالية من الشرق[9].

د ـ الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لغور الأردن

إضافة للأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها غور الأردن أو وادي نهر الأردن، والذي تتبع له مدينة أريحا (مقر السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو منتصف التسعينيات، والتي أطلق عليها اتفاق غزة وأريحا)، يتمتع غور الأردن بأهمية استراتيجية قصوى، لأنه يمثّل الحدود الشرقية لفلسطين.

تعتبر محافظة أريحا والأغوار منطقة استراتيجية مهمة؛ وتشكّل مع منطقة طوباس غور فلسطين. لذلك أصبحت المنطقة هدفاً للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي منذ احتلال الضفة، حيث تم بناء مجموعة كبيرة من المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش الإسرائيلي، أتت على مساحات واسعة من أراضي المحافظة، خاصة بعد قرار الاحتلال الإسرائيلي بفصل منطقة الأغوار وعزلها.[10]

ومنذ عام 1967 والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، دون استثناء، تعتبر الأغوار من المناطق الحيوية للأمن والاقتصاد الإسرائيلي. وقد انتهجت هذه الحكومات خططاً متعددة لتهويد الأغوار، بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال، وتمثلت بمجموعة من الإجراءات، أهمها عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق 1–5 كم؛ وبالتالي ترحيل وتشريد آلاف السكان الفلسطينيين من منطقة الزور والكتاير إلى الجهة الشرقية من النهر.

كما قامت «إسرائيل» بعزل ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن، وما يعرف بالخط الأخضر، بحجج أمنية؛ إذ كانت هذه الأراضي

9 ـ علاء ابو زيد، خطة الضم الفعل ورد الفعل، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 24 حزيران 2020 /https://natourcenters.com

10 ـ خيرالدين الجابري، أخصب أراضي فلسطين وسلّة غذائها.. ما هو غور الأردن الذي ستضمه «إسرائيل» إليها بوعد من ترامب، موقع عربي بوست، 29 كانون الثاني 2020. /https://arabicpost.net

تشكّل الملكية الوحيدة لآلاف العائلات من المزارعين الفلسطينيين. وعمدت أيضاً إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة، لصالح إقامة المستوطنات الزراعية والأمنية، فضلاً عن أنها منعت البناء والتطور العمراني في جميع قرى الأغوار.

يضم غور الأردن سهولاً زراعية غنية بمواردها المائية. وهو عبارة عن قطاع ضيق استراتيجي يمثّل نحو 30 في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، على طول الحدود مع الأردن. تنظر الدولة العبرية إلى هذه المساحة الواقعة بين نطاقين صحراويين على أنها حيوية لأمنها. وفي حال ضم الأغوار بموجب خطط نتنياهو، يصبح هذا السهل الحدود الشرقية للدولة العبرية، بما يزيد من المناطق الحدودية مع دولة الأردن التي وقّعت معها تل أبيب معاهدة سلام في 1994.[11]

ورغم «معاهدة السلام»، فإن غور الأردن سيكون من منظور الجيش الإسرائيلي منطقة عازلة قليلة السكان، في حال تعرض «إسرائيل» لهجمات بريّة.

تمتد الأغوار، حسب «المركز الوطني للمعلومات»، من بيسان جنوباً حتى صفد شمالًا، ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربًا. وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 720 ألف دونم.

الغور، أو وادي الأردن، هو سهل منخفض يقع في القسم الجنوبي من شرق المتوسط، ويرتبط تعريفه بنهر الأردن الممتد من بحيرة طبريا، منحدراً حتى أكثر نقطة انخفاضاً عن سطح اليابسة عند شاطئ البحر الميت، بحدود 410 أمتار عن مستوى سطح البحر. ويقسم غور الأردن إلى مناطق كثيرة، منها الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى.[12]

تشكّل الأغوار ربع مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها نحو 50 ألف فلسطيني بما فيها مدينة أريحا، أي ما نسبته 2 بالمائة من سكان الضفة الغربية. وتكمن أهمية الأغوار العظمى في كونها منطقة طبيعية دافئة وخصبة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام. كما تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين.

11 ـ منطقة جغرافية استراتيجية... لماذا يصر نتنياهو على ضم غور الأردن، موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية الإلكتروني، 24 حزيران 2020. https://aawsat.com/

12 ـ ميرفت صادق وأيمن فضيلات، الأغوار المهددة بالضم الإسرائيلي.. حدود الفلسطينيين وسلّة غذائهم، موقع قناة الجزيرة القطرية الإلكتروني، 11 أيلول 2019. https://www.aljazeera.net/

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الأغوار 280 ألف دونم، أي ما نسبته 38.8 بالمائة من المساحة الكلية للأغوار. ويستغل الفلسطينيون منها 50 ألف دونم، في حين يسيطر المستوطنون على 27 ألف دونم من الأراضي الزراعية فيها.

كذلك تسيطر «إسرائيل» على 400 ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة، أي ما نسبته 55.5 بالمائة من المساحة الكلية للأغوار. وتحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني في هذه المناطق التي أنشأت فيها 90 موقعًا عسكرياً منذ نكسة عام 1967.

قُسّمت الأغوار حسب اتفاق أوسلو إلى مناطق تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية ، تبلغ مساحتها حوالي 85 كلم، بنسبة 7.4 بالمائة من مساحة الأغوار الكلية، ومناطق مشتركة بين السلطة و»إسرائيل» تقدّر مساحتها بحوالي 50 كلم، بنسبة 4.3 بالمائة، ومناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتصل مساحتها إلى حدود 1155 كلم، وتشكل الغالبية العظمى من منطقة الأغوار (بنسبة 88.3 بالمائة).[13]

حتى عام 2015، أقيمت على أراضي الأغوار 31 مستوطنة إسرائيلية غالبيتها زراعية، ويسكنها 8300 مستوطن، أقدمها مستوطنات «ميخولا» و«مسواه» و»يتاف»، التي أنشئت عام 1969.

وتشير البيانات الرسمية الفلسطينية إلى أن الاحتلال هَجَّر ما يزيد عن 50 ألفًا من سكان الأغوار منذ عام 1967، بالإضافة إلى تجمعات سكانية كاملة بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية، كأهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية. ويسمي الفلسطينيون الأغوار «سلة الغذاء»، حيث تشكّل 50 بالمائة من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وفيها ينتج 60 بالمائة من إجمالي الخضروات.[14]

هـ ـ المياه في الأغوار

سيطرت «إسرائيل»، ومنذ بداية احتلالها للمنطقة، على مصادر المياه، ممثّلة في نهر الأردن، إضافة للمياه الجوفية.

13 ـ المرجع ذاته.
14 ـ المرجع ذاته.

تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئراً، والأغوار الوسطى على 68 بئراً. أما الأغوار الشمالية، فتحتوي على 10 آبار، 60 بالمائة منها آبار حُفِرَت قبل 1967، و لم يجر تجديدها نظراً للعراقيل الإسرائيلية.[15]

وتشير دراسة أعدّها مركز عبد الله الحوراني، بعنوان «الأغوار الشمالية بين مطرقة الاحتلال وسندان عصابات المستوطنين، تعطيش الأغوار... جريمة ضد الإنسانية»، أن «معدّل استهلاك المستوطن القاطن في الأغوار الشمالية يبلغ 8 أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني».

وتوضح الدراسة أن دولة الاحتلال تسيطر على 85 بالمائة من مياه الأغوار الشمالية، فيما يتحكم الفلسطينيون بـ15بالمائة المتبقية. ولا تسمح سلطات الاحتلال بإعطاء تراخيص لحفر آبار من قبل الفلسطينيين مهما كان عمقها، بينما تقوم شركة «ميكروت»، موزّع المياه الإسرائيلي، بحفر الآبار التي يصل بعضها إلى عمق 100 متر، بغية تزويد المستوطنات والمزارع التابعة لها بالمياه طوال العام. وأدت هذه السياسة إلى تجفيف عشرات الآبار والينابيع المنتشرة في المنطقة بفعل هذه الآبار العميقة.[16]

وتؤكد الدراسة أن «بئراً واحدة فقط تعمل من بين 10 آبار منتشرة في الأغوار الشمالية، بفعل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف لتدمير أبسط مقومات الوجود الإنساني في أي منطقة، بهدف الضغط على السكان من أجل الرحيل، خصوصاً وأن هذه المنطقة تعتمد على الزراعة المرويّة كمصدر رزق أساسي لهم. وفي الإطار ذاته، أدى حفر الآبار الإسرائيلية إلى جفاف واختفاء أكثر من 22 نبعة طبيعية كانت تعتبر مصدراً مهماً من مصادر تزوّد الفلسطيني بالمياه العذبة والزراعة. كما أدى جفاف هذه الينابيع إلى تدمير جزء من الحياة البرية في الغوار، والتي كان يعيش عليها آلاف الأنواع من الحياة البرية والنباتية والحيوانية النادرة.[17]

15ـ سعيد أبو علي و دعاء الشريف، النهب الإسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية بين الماضي والحاضر، الموقع الإلكتروني لمجلة فلسطين في شهر، الصادرة عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في جامعة الدول العربية، العدد الخامس والثلاثون، http://horizon-palestine.org . 2016/

16 – غور الأردن حقائق على الارض، موقع عمون الأردني، 30 كانون الثاني 2020.
/https://wwwammonnews.net

17ـ المرجع ذاته

واستناداً إلى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، فإن دولة الاحتلال استثمرت في منطقة الأغوار منذ احتلالها عام، 1967 وزرعت أكثر من مليون شجرة نخيل.

و ـ سياسات التهجير والاقتلاع الإسرائيلية من غور الأردن

هَجّر الاحتلال ما يزيد عن 50 ألفاً من سكان الأغوار منذ عام 1967، إضافة إلى تجمعات سكانية كاملة، بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية، مثل تهجير أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية.[18]

ووفق «مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة «بتسيلم»، فإن» إسرائيل» تفرض على الفلسطينيين البقاء ضمن بلداتهم التي ضاقت عليهم، وتمنع منعاً شبه تامّ البناء الفلسطيني في المناطق المصنّفة «ج». كما ترفض سلطات الاحتلال على نحو شامل تقريباً إصدار تراخيص بناء للفلسطينيين مهما كان نوع البناء– منازل أو مبان زراعية أو مبان عامّة أو مرافق ومنشآت بُنى تحتيّة.[19]

ومنذ بداية عام 2013، يأمر الجيش الإسرائيلي من حين لآخر سكّان التجمّعات الواقعة على أراض أعلنتها إسرائيل «مناطق إطلاق نار» بإخلائها مؤقتًا؛ بحجّة أنّ الجيش يحتاج إجراء تدريبات عسكريّة هناك.

وتمتدّ هذه المناطق على 45 بالمائة من مساحة منطقة الأغوار (786 ألف دونم)، وفي الأوامر التي يتسلّمها السكّان يُطلب منهم مغادرة مناطق سكناهم لفترة تتراوح بين ساعات معدودة ويومين، وتشمل تحذيراً بأنّهم إذا لم يفعلوا ذلك سيجري إخلاؤهم بالقوّة ومصادرة مواشيهم وتغريمهم تكاليف الإخلاء.[20]

وما بين 2006 و2017، هدمت سلطات الاحتلال حوالي 698 وحدة سكنيّة على الأقلّ في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، كان يسكنها 2948 فلسطينياً، بينهم على الأقلّ

18 ـ ضم غور الأردن.. إلغاء لآخر الحدود الفلسطينية مع دولة عربية، موقع مركز الفلسطيني للإعلام، 17 آذار 2020. https://www.palinfo.com/

19 ـ الإدارة المدنية تهدم قرية خربة طانا في غور الأردن، بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 15 آذار 2011. https://www.btselem.org/arabic

20 ـ المرجع ذاته.

1334 قاصراً. كما أن 783 من الفلسطينيين الذين هُدمت منازلهم (آوَتْ 386 قاصرًا) ألّمت بهم محنة هدم منزلهم مرّتين على الأقلّ.

وكانت سلطات الاحتلال هدمت منذ بداية 2012، وحتى نهاية أيلول 2017، على الأقلّ 806 مبانٍ لغير أغراض السكن، من ضمنها مبانٍ زراعيّة.

ثانياً: المشاريع والمخططات الاستيطانية في الضفة.

شكّل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، والقاعدة التي قامت عليها الدولة العبرية عام 1948، والأساس الذي تعتمده لإضفاء صفة الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية.

يختلف الاستيطان اليهودي عن أشكال الاستيطان الاستعماري التي عرفها العالم في العصر الحديث ، لكونه يستند في تبرير وجوده إلى فلسفة ذرائعية وادعاء ديني، ويعتمد سياسة الأمر الواقع التي تساندها القوة العسكرية.

ولّما لم تكن فلسطين بلداً خالياً من السكان، فقد كان على الاحتلال أن يقوم بطرد سكانها (الفلسطينيين) الذين يشكل وجودهم عائقاً أمام حركة الاستيطان.

ومن هذه الزاوية شكّلت عمليات مصادرة الأراضي وتهجير السكان الفلسطينيين الوجه الآخر لعملية الاستيطان. ففي بعض الحالات كان لا بد من طرد السكان الفلسطينيين أولاً لإقامة مستوطنة ما؛ وفي حالات أخرى كان قيام المستوطنات يؤدي إلى طرد السكان الفلسطينيين أو تفتيت كثافتهم تمهيداً لإجلائهم.[21]

عندما احتلت فلسطين وأعلن عن قيام دولة «إسرائيل» في 15 أيار 1948، كان عدد المستوطنات اليهودية التي أقامتها الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية 285 مستوطنة، أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية حول الخطوط التي حدّدها قرار التقسيم لعام 1947.

21 ـ المشروع الاستيطاني على أراضي مطار قلنديا يعزل القدس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 22 شباط 2020. www.palinfo.com

وخلال الفترة الممتدة حتى حزيران 1967، أقامت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية 587 مستوطنة أخرى، تركزت كلها في المناطق الفلسطينية التي ضمّتها «إسرائيل» بالقوة، زيادة على حدود قرار التقسيم لضمان تهويد هذه المناطق؛ وتم إسكان حوالي 180 ألف مستوطن فيها. بعد حرب حزيران 1967 واحتلال «إسرائيل» الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان، سارعت «تل أبيب» إلى تنفيذ السياسة الاستيطانية نفسها التي كانت نفذتها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب 1948، زيادة على حدود التقسيم.

عقب انتهاء حرب 1967، بدأت «إسرائيل» مباشرة عمليات الاستيطان الصهيوني الواسعة في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لجعل الاحتلال الجديد أمراً واقعاً، وتحويل خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود مرحلية جديدة «لإسرائيل» يتم تثبيتها بفرض الأمر الواقع الاستيطاني الصهيوني فيها، على أن يتم إلحاقها رسمياً بدولة «إسرائيل»، كما حدث للقدس في العام 1980 والجولان في 14 كانون الأول 1981.[22]

إن النظر إلى حركة الاستيطان في المناطق المحتلة بعد عام 1967 يؤكد نيّة «إسرائيل» ومؤسساتها وأحزابها عدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة الجديدة. فالأحزمة الاستيطانية الأولى جاءت محاذية وملاصقة للحدود في الأغوار والجولان.

هدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من وراء مشاريع الاستطيان التي تنفذها على ارض الواقع، إلى تحقيق الآتي:

أولاها: الطرد الفلسطيني: مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها.

ثانيها: استبدال الإسرائيليين مكان الفلسطينيين: وإسكانهم في هذه المستوطنات وخلق وجود ديمغرافي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوجود الفلسطيني الحالي والمستقبلي.

وانطلاقاً من هذه الرؤية الإسرائيلية، تم طرح مجموعة كبيرة من التصورات والمشاريع الاستيطانية منذ احتلال فلسطين عام 1948. وقد جاءت على النحو الآتي:

22 ـ محمود العدم، مشاريع استيطانية تُمهّد للقدس الكبرى وتمزيق الضفة، موقع قناة الجزيرة القطرية، 19 تشرين الثاني 2017. https://www.aljazeera.net/

1 ـ مشروع ألون: تموز 1967

يعدّ هذا المشروع الخطة الرسمية لحزب العمل، وهو يقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. ويحاول المشروع تجنّب المناطق المأهولة وفقاً لسياسة «أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان». يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرتهم من جميع النواحي بـ«إسرائيل»، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن.

كان ألون يرى أن حدود «إسرائيل» الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الاستراتيجية، التي تعتمد على عوائق طوبغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسية. لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق 15 – 10 كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون[23].

2 ـ خطة غوش أمونيم (أسّست كمنظمة رسمية عام 1974):

تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية، وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى وتحقيق الأهداف الأمنية الآتية:

ـ المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.

ـ السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.

ـ إنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات.

3 ـ خطة متتياهو دروبلس (يمثل جناح الليكود):

تهدف الخطة إلى إسكان إسرائيلي مكثف وإقامة مستوطنات جديدة في الأماكن الاستراتيجية. ولكي لا تكون المستوطنات معزولة يجب إقامة مستوطنات جديدة قرب كل مستوطن؛ وبهذا تتشكل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية إلى الاندماج وتشكيل

23 ـ خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات، موقع قناة الجزيرة القطيرية، 3 تشرين الBول 2014. https://www.aljazeera.net/

مدن. كان يهدف المشروع إلى إسكان مائة ألف يهودي في العام 1986، على أن يصل الرقم عام 2010 إلى 800 ألف يهودي. وقد أطلق على هذا المشروع اسم المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا[24].

4 ـ مشروع شارون (رئيس اللجنة الوزارية العليا للاستيطان):

إن الهدف الرئيس من هذا المشروع هو إقامة قطاع استيطاني لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية؛ بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل يكون توسعها باتجاه الشرق، على أن يكون توسع المستوطنات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكّل معاً كتلاً تقطع الخط الأخضر، وتشكّل بنجومه السبع، على طول هذا الخط، بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون)، خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط.[25]

5 ـ مشروع يوسي ألفر (باحث في مركز يافا للدراسات الإسرائيلية):

قضت خطة يوسي ألفر بأن يتم تجميع المستوطنات والمستوطنين، بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون، بشريط يصل أحياناً إلى 15 كم عمقاً (منطقة غرب نابلس ورام الله)، بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي ألفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه في الأصل كان إحداث تبادل سكاني، أي إحلال مستوطنين مكان فلسطينيي عام 1948. وعندما نوقش في هذا الموضوع لم يستطع أن يعطي جواباً بما سوف يحدث للفلسطينيين الذين سينضمّون إلى إسرائيل، علماً بأن السياسة الإسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها.[26]

24 ـ محمد طارق، الأمم المتحدة: مشروع «إي 1» الاستيطاني سيقوض إقامة دولة فلسطينية، موقع وكالة الأناضول التركية العربي، 26 شباط 2020. https://www.aa.com.tr/ar
25 ـ المرجع ذاته.
26 ـ المرجع ذاته.

6 ـ مشروع حزب الطريق الثالث:

يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع مناطق الغور واللطرون والقدس وجنوب غربي نابلس وجنين –بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر– تحت السيطرة الإسرائيلية. أما بالنسبة للسكان الذين سوف ينضمون إلى إسرائيل، فإنهم سيصبحون تحت السيادة الإسرائيلية (رخص البناء والحياة اليومية)؛ وفيما يتعلق بمسألة هويتهم، فإنهم سيبقون فلسطينيين يرشّحون ويترشحون للمجلس الفلسطيني. وهنا طرحت هوية سكان مقيمين وليسوا مواطنين، كما هو حاصل بالنسبة لفلسطينيي القدس. وعليه، فإن المشروع يهدف إلى التخلص من السكان العرب وعدم إعطائهم الجنسية الإسرائيلية، لكي لا تصبح الدولة اليهودية مع الزمن مزدوجة القومية.

7 ـ (مجموعة Ozevshalom) اليهود الأرثوذكس والمستوطنون:

تقضي خطة هذه المجموعة بضم 6 بالمائة من الأراضي العربية بدون سكان، بدءاً من الشمال إلى الجنوب، بحيث تشكل المستوطنات كتلاً تصل بينها طرق.

8 ـ مشروع نتنياهو + مشروع ألون المعدّل:

في 21 آذار 1997 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خطة تتعلق بالاستطيان بالضفة، وقد تضمنت نقاطها العامة الآتي:

1 ـ إعطاء الفلسطينيين 50 – 45 بالمائة من أراضي «يهودا والسامرة»، من غير أن يمس ذلك بالمناطق «الحيوية المهمة»، ومناطق الغور وغوش عتصيون والقدس الكبرى وقطاع خط التماس وأغلبية المستوطنات (حسب خريطة المصالح الأمنية التي قدّمها الجيش للحكومة).

2 ـ تفكيك جزء من المستوطنات، التي هي نقاط بعيدة ونائية، والتي يحوّلها بقاؤها إلى جيوب داخل السلطة الفلسطينية.

3 ـ عدم التنازل عن السيادة الكاملة بالقدس.[27]

27 ـ التهديدات الإسرائيلية للسيطرة على الضفة.. أهم المشاريع والمخططات، موقع وكالة قدس برس

9 ـ خطة الخطوط الحمراء (يهود هرئيل):

وتتضمن الأفكار الآتية:

ـ الفصل بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي تكون فيها أغلبية السكان من الفلسطينيين.

ـ ضم مناطق القدس الكبرى ،ومستوطنات غوش عتصيون وغور الأردن ومستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، كلياً إلى السيادة الإسرائيلية.

ـ بقاء غالبية المستوطنات الأخرى تحت سيطرة إسرائيلية كاملة.

10 ـ خطة قيادة المنطقة الوسطى للعمل الدائم:

تم التخطيط لهذه الخطة وفق التصور المطلوب للحدود النهائية لإسرائيل. وتم تقسيم الضفة الغربية إلى مجموعة من الألوان:

ـ اللون الأخضر: مناطق مطلوبة لأسباب أمنية، وتمتد على طول الخط الأخضر ومنطقة الغور، ومسألة السيادة ستبقى مفتوحة.

ـ اللون الأزرق: كتل استيطانية يهودية في منطقة الحكم الذاتي (كريات أربع، بيت حجاي، منطقة جبل الخليل).[28]

وهكذا ،فإن المواقف والتصورات والحلول المطروحة من صّناع القرار في «إسرائيل» بشأن مستقبل المستوطنات تصب جميعها باتجاه واحد. وثمة إجماع على أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل مورداً استراتيجياً يجب استمرار وجوده وتوسيع. كما أن الطرح الذي سوّقه رئيس الوزراء الأسبق شيمون بيريز، وهو أنه لو أقيمت الدولة الفلسطينية فلا مانع في أن تبقى فيها أقلية يهودية من المستوطنين، كما هو الحال بوجود عرب مواطنين فلسطينيين داخل دولة «إسرائيل»؛ وهذا يعني أنه على الرغم من الفارق الشاسع بين الأقليتين من حيث أسباب الوجود والتكوين، فإن بيريز نفسه الذي كان يسعى لدمج حل وظيفي وحل

انترناشيونال للأنباء، 5 أيار 2020. https://www.qudspress.com/

28 ـ المرجع ذاته.

إقليمي مع الفلسطينيين لا يطرح فكرة تفكيك أي مستوطنة.

وبهذا، مهما يكن الحل أو الترتيب السياسي المستقبلي مع الفلسطينيين وظيفياً أم إقليمياً، على منهج ألون/ رابين أم على منهج ديان/ شارون، أم على منهج بيريز الذي يسعى لحل إقليمي بشأن قطاع غزة ولحل وظيفي في الضفة الغربية، فإن المستوطنات الإسرائيلية ستبقى كلها أو بعضها، وذلك يشمل المستوطنات السياسية والأمنية، حسب المفهوم الذي وضعه رابين كي يحظى بالدعم الأميركي سنة 1992 .[29]

ثالثاً: الاستطيان الصهيوني في الضفة

في الوقت الذي اعتبرت فيه الشرعية الدولية الاستيطان الإسرائيلي أمراً مخالفاً للقانون الدولي، التهمت «إسرائيل» أكثر من 51.6 بالمائة، من مساحة الضفة الغربية (بما فيها مدينة القدس الشرقية)، على مدار العقود الماضية لصالح الاستيطان، والقواعد العسكرية، وما يسمى بـ«أراضي الدولة».

في نهاية عام 2018، بلغت مساحة أراضي الضفة الغربية، التي تسيطر عليها إسرائيل، حوالي 51.6 بالمائة، بحسب بيانات دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ووفق البيانات، فإن مساحة مناطق النفوذ في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة بلغت نسبتها حوالي 9.3 بالمائة من إجمالي مساحة الضفة، تخدمها شبكة طرق تمتد على مساحة 2.3 بالمائة من الضفة الغربية.[30]

في نهاية العام 2019، وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية، إلى حوالي 150 مستوطنة، و128 بؤرة استيطانية (غير مرخصة إسرائيلياً)، بالإضافة إلى 15 مستوطنة في مدينة القدس المحتلة..[31]

29 ـ زهير دوله، الضفة الغربية تستقبل 2020 بتمدّد استيطاني يقلص مساحتها، موقع إمارات اليوم، 2 كانون الثاني 2020. https://www.emaratalyoum.com/

30 ـ تم قضم الاستيطان من أرض فلسطين، موقع قناة الجزيرة القطرية، 22 أيار 2017. https://www.aljazeera.net/

31 ـ بعد «شرعنة» واشنطن للاستيطان.. ماذا يتبقى من الضفة الغربية؟ الموقع الرسمي لوكالة الأناضول التركية بالعربي، 20 تشرين الثاني 2019. https://www.aa.com.tr/

وتشير البيانات إلى أن «إسرائيل» شيّدت 25 منطقة صناعية استيطانية في الضفة الغربية، بالإضافة لمنطقة صناعية واحدة في مدينة القدس.

أما المساحات التي تغلقها «إسرائيل» بدعوى أنها منطقة عسكرية مغلقة، فقد شغلت حتى العام 2020 ما نسبته 20 بالمائة من إجمالي مساحة الضفة التي توجد فيها 94 قاعدة عسكرية إسرائيلية.

وتسيطر «إسرائيل» كذلك على 20 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، بدعوى أنها أراضي دولة، بحسب دائرة شؤون المفاوضات.

وكان العام 2018قد شهد زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات بالضفة، بحسب بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية في ذلك العام على بناء حوالي أكثر من 9300 وحدة استعمارية جديدة، بالإضافة إلى إقامة 9 بؤر استعمارية أخرى.

وفي الإطار ذاته، عزل جدار الضم والتوسّع الإسرائيلي (الفصل العنصري) أكثر من 12 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وفق بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني.

وحتّى مطلع العام 2019، بلغ عدد مستوطني الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، نحو 670 ألف مستوطن، منهم 228 ألف و500 مستوطن في مدينة القدس، بينما كان عدد المستوطنين في العام 1993 غداة توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و»إسرائيل»، 153 مستوطناً في القدس الشرقية ، و105 آلاف مستوطن بالضفة الغربية».

في منتصف 2019، قدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان الضفة الغربية بنحو 3 ملايين نسمة.

ويرى مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس (غير حكومية) خليل التفكجي، أن «التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية يسير ضمن برنامج وضعته الحكومة الإسرائيلية في العام 1979 ».[32] ويهدف البرنامج الاستيطاني، وفقاً للتفكجي، لإسكان نحو مليون مستوطن في الضفة.

32 ـ المرجع ذاته.

وكشف التفكجي، وهو خبير في الاستيطان، ومفاوض فلسطيني سابق، أن «إسرائيل خلقت أمراً واقعاً في الضفة الغربية، عبر بناء المستوطنات وشق شبكة طرق تربطها فيما بينها وبالداخل الاسرائيلي».وأشار إلى أن «للمستوطنات نفوذ على نحو 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية». وقال إن «إسرائيل أخذت الضوء الأخضر من الولايات المتحدة بشرعنة المستوطنات، وفرض القانون الإسرائيلي عليها».

أ ـ الذرائع الإسرائيلية للاستيطان في الضفة

بمجرد النظر إلى خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يمكن إدراك أن إقامة هذه المستوطنات في مواقعها الحالية لم يأت عبثاً؛ بل هي وضعت ضمن خطط مدروسة بعناية لتحقيق الأهداف الصهيونية لكي تصبح هذه التجمعات في النهاية، جيوباً صغيرة، أو كما يسمى كانتونات مغلقة وسط المحيط الإسرائيلي، المتمثل في المستوطنين الذين سكنوا هذه المستوطنات. كما أن توزيع هذه المستوطنات يميل إلى الانتشار مع التركيز؛ أي أنها تنتشر على جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها تتركز في بعض المناطق، خصوصاً بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة. وقد أقيمت هذه المستوطنات تحت تبريرات وإدعاءات، منها[33]:

1 ــ ادعاءات دينية، وفي ضوئها أنشئت مستوطنات مثل مستوطنة كريات أربع في الخليل، ومستوطنة ألون موريه في نابلس.

2 ــ ادعاءات الملكية السابقة منذ ما قبل عام 1948، حيث تم إنشاء مستوطنات، مثل مستوطنة غوش عتصيون في الخليل، وكفار داروم في قطاع غزة، وبيت هعرفاه في أريحا.

3 ــ مبررات استراتيجية، حيث تم بناء مستوطنات القدس وسلفيت ومستوطنات الغور[34].

33 ـ معين حداد، الجيوبوليتكا الإسرائيلية إزاء الضفّة الغربية وقطاع غزّة، موقع مجلة الجيش، العدد 36، نيسان 2001
/www.lebarmy.gov.lb

34 ـ سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني لـ«بتسيلم» مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة»، أيار 2002.
https://www.btselem.org/arabic

ب ـ أهداف الاستيطان في الضفة

تبدو المستوطنات في الضفّة الغربية وكأنّها تنتشر في مختلف الاتجاهات. لكن خريطة الاستملاكات الإسرائيلية في الضفة، حيث تجاوزت مساحة الأراضي المصادرة من قبل سلطات الاحتلال 35 بالمئة من مساحة الضفة ، تشير إلى سياسة استيطانية توزّعت معها المستوطنات على مجموعات متعدّدة الاستهدافات، فضلاً عن الوظيفة الاستراتيجية لمعظم المستوطنات، وذلك بعد أن ربطت «إسرائيل» هذه المجموعات بعضها إلى بعض من جهة، ومع أراضي «إسرائيل» داخل الخط الأخضر من جهة أخرى، بشبكة من الطرق بلغ طولها 600 كلم. وهذه المجموعات واستهدافاتها يمكن ترتيبها على النحو الآتي[35]:

ـ مستوطنات مجاورة للخط الأخضر، وهدفها القضم والضم، أي إلحاق الأراضي المتموضعة عليها هذه المجموعة، بأراضي إسرائيل؛ وبالتالي تقدّم الخط الأخضر باتجاه الشرق.

ـ مستوطنات تحيط بالمدن الفلسطينية الرئيسية، وهدفها التحكّم الأمني بالمجمّعات السكّانية الفلسطينية الرئيسية.

ـ مستوطنات متموضعة على خط تقاسم المياه، أي في أعالي الضفة، وهدفها استراتيجي ـ أمني؛ بمعنى أن دور هذه المستوطنات هو منع المدن الفلسطينية من استغلال مواضعها المشرفة على السهل الساحلي حيث تتمركز الأنشطة الإسرائيلية الأكثر حيوية.

ـ مستوطنات على طول نهر الأردن، وهدفها استراتيجي و عسكري وأمني.

ـ مستوطنات في القدس ومحيطها، وفي أحياء مدينة الخليل، وهدفها التهويد والضم.

هذا التنوّع في استهدافات الاستيطان يؤدّي بطبيعة الحال إلى تعدّد في مستويات التفاوض الخاصة بالكيان الفلسطيني الموعود، ويتيح لإسرائيل المزيد من الوقت للمناورة على الحل النهائي.

يضاف إلى ذلك ما يطرحه الاستيطان في القدس ومحيطها من أمور تتعثّر معها الإجراءات التي من المفترض أن تؤول إلى قيام الدولة الفلسطينية.

35 ـ يونس عودة، الضفة الغربية..أرض المستوطنات ، موقع مجلة الجيش اللبناني الإلكتروني، العدد 245 – تشرين الثاني 2005. https://www.lebarmy.gov.lb/ar

أما أبرز الأهداف المتوخاة من إقامة المستوطنات، فتتمثل بالآتي:

1 ـ خلق حاجز لمنع التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين وإخوانهم في المحيط العربي.

2 ـ خلق جدار أمني بين السكان الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين داخل خط الهدنة.

3 ـ تجزئة الأراضي الفلسطينية وإعاقة التواصل الجغرافي[36].

ج ـ الاستيطان في الأغوار:

بدأ الاستيطان الإسرائيلي في الأغوار مبكراً، وذلك لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، حيث تسارع مباشرة بعد حرب 1967، بسبب موقعها على امتداد أطول جبهة عربية مع «إسرائيل» لفرض الأمر الواقع ،وفي محاولة لرسم الحدود الشرقية (لدولة إسرائيل) واعتبارها حداً فاصلاً مع العرب؛ ووضع لتطبيق ذلك معظم النظريات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية.[37]

وقد انبثقت من خلال هذه النظريات رؤى إقتصادية، تنطلق من كون المنطقة هي الأكثر خصوبة للزراعة والثمار المبكرة، خصوصاً وجود الأحواض المائية الشرقية التي ساعدت على تصدير الفائض السكاني باتجاه الأغوار، لتحقيق أهداف سياسية والمزيد من السيطرة والهيمنة.

وقد بدأ التطهير العرقي يأخذ منحى واضحاً في عام2004 وذلك تنفيذاً للمشروع الذي صدر في التاسع من كانون الثاني 2004، والذي أطلق عليه اسم «مشروع المستوطنين»، والذي يقضي بتقسيم الضفة الغربية إلى ستة أقاليم وعزلها عن بعضها البعض. وقد استخدمت «إسرائيل» هذا المشروع في عزل منطقة الغور، بحيث لا يسمح لغير ساكنيها بالمكوث في المنطقة من دون تصريح[38].

كذلك بدأت سياسة إخراج التجمعات البدوية الموجودة في المنطقة عن طريق ترحيلها

36 ـ المرجع ذاته.

37 ـ خليل التفكجي، الاستيطان والتطهير العرقي في غور الأردن، موقع قناة الجزيرة القطرية، 8 آب 2016 /https://www.aljazeera.net

38 ـ نداف شرغاي،حان الوقت لاستيطان غور الأردن، صحيفة إسرائيل اليوم، نقلا عن موقع جريدة الدستور الأردنية، 6 تموز 2020. /https://www.addustour.com

أو هدم منزلها. وهذا الموضوع يندرج ضمن ما يطلق عليه تنظيف المنطقة من السكان، حتى لا تصبح عبئاً أمنياً أو سياسياً في المستقبل، لاسيما أن الجانب الإسرائيلي في اللقاءات الأخيرة مع المفاوض الفلسطيني طرح جعل منطقة الغور منطقة عسكرية تحت السيطرة الإسرائيلية[39].

ووفق هذا المخطط، وبسبب الهاجس الديموغرافي الفلسطيني، بدأت «إسرائيل» بعملية هدم المنازل وترحيل البدو من مناطق الأغوار (الحديدية، الفارسية، خربة حمصة، خربة عاطوف)، حتى بلغت وفق أحدث التقارير 283 مبنى مدمراًو404 أشخاص مرحّلين خلال شهر واحد من العام 2016. وانطلقت هذه السياسة باتجاه منطقة شرق محافظة القدس (مخماس)، وغرب محافظة القدس (بدو، بير نبالا، الجيب)، ثم المنطقة الجنوبية من محافظة الخليل (يطا، إذنا).

وقد خلق ذلك واقعاً على الأرض يصعب المساس به، إذ يحتاج إلى زعماء أقوياء لتغييره، إن أرادوا ذلك أصلاً. ففي الضفة الغربية والقدس، هنالك أكثر من 750 ألف مستوطن؛ وفي كل عام يزداد هذا العدد، حتى أن فترة السلام كانت الفرصة الذهبية لهذه الزيادة.

وأكثر من ذلك، يوجد في الأغوار 37 مستوطنة وبؤرة استيطانية، فيها حوالي 9500 مستوطن، إذ تسيطر المستوطنات على ما نسبته 12 بالمائة من أراضي منطقة الأغوار.

أقيمت مستوطنات هذا المحور بناءً على خطة ألون، التي تقضي بالسيطرة الإسرائيلية على منطقة الغور؛ وهي تبدأ من مستوطنة ميحولا في أقصى الشمال في منطقة طوباس إلى مستوطنة متسبية شاليم، على الشاطئ الغربي للبحر الميت، في محافظة بيت لحم.

وتتوزع هذه المستوطنات كالآتي:

ـ في نابلس: ميحولا، شدموت ميحولا، روتم، مسكوت، بترونوت شيلا، بلاس، حمدات، روعي، بقعوت، ارجمان، مسواه، يافيت، شالوم تصيون، بتسائيل، تومر، جلجال.

39 ـ علاء التميمي ، قناة «البحرين»: الاستيطان التوراتي في الأغوار والنقب، جريدة الأخبار اللبنانية، 8 شباط 2014.

ـ في أريحا: نتيف هجدود، نعران، ناحل تسوري، نعامي، اليشع، مول نيفو، بيت هعرفاه، الموج.

ـ في القدس: كاليا.

ـ في بيت لحم: مشوكي دارجوت، متسبية شاليم[40].

ويلاحظ بالنسبة لهذه المستوطنات الآتي:

1 ـ قربها من نهر الأردن الذي يمثّل الحد الشرقي للضفة الغربية، إذ تتراوح المسافة بين هذه المستوطنات ونهر الأردن ما بين 1، 5 و6 كيلومتر[41].

2 ـ تمركز هذه المستوطنات عند أقدام الجبال، بالقرب من السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى، حيث نابلس والقدس والخليل خلفها، والسهل الخصيب أمامها.

3 ـ سيطرة هذه المستوطنات على مساحات واسعة من الأراضي، موزّعة بين مناطق زراعية ومناطق أمنية، تجعل منها سلسلة متشابكة من البؤر الاستيطانية في هذه المنطقة المهمة اقتصادياً واستراتيجياً، حيث تشكّل هذه المستوطنات خط الدفاع الأول من الشرق، كونها تمثل قواعد عسكرية متقدمة.

وتلك الحالة تجعل هذا المحور يشكل حاجزاً أو سداً يفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الداخل وبين امتدادها العربي شرق النهر، وبالتالي المحيط العربي الأوسع؛ وهو من أهم الأهداف لإقامة هذه المستوطنات، بالإضافة إلى منع أو إعاقة أية عملية تسلل لأية قوة عسكرية قادمة من الشرق[42].

رابعاً: مواقف الأحزاب والمجتمع الإسرائيلي من الضمّ.

بدأت السياسة الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الماضية تتجه أكثر من أي وقت مضى إلى ضم الضفة الغربية، أو أجزاء حيوية منها إلى «إسرائيل». فبدلاً من دعم مبدأ حل الدولتين

40 ـ الأغوار.. حقائق على الأرض، الموقع الإلكتروني لمنظة التحرير الفلسطينية، 30 كانون الثاني 2020. www.dci.plo.ps

41 ـ يونس عودة، الضفة الغربية..أرض المستوطنات، مرجع سابق

42 ـ الأغوار.. حقائق على الأرض، مرجع سابق.

والترويج له، أصبحت مسألة الضم تلعب دورًا مهمّاً في الدعاية الانتخابية الإسرائيلية وضمن برامج الأحزاب الإسرائيلية، وخاصة اليمينية والدينية.

فخلال الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية العامة في نيسان 2019، تعهد بنيامين نتنياهو بضم المستوطنات اليهودية والمناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية، مع إبقاء السيطرة الإسرائيلية الأمنية الكاملة على مناطق (ج). وبالرغم من فوز نتنياهو في الانتخابات، إلا أنه فشل في تشكيل ائتلاف حكومي؛ ومن ثم أجريت الانتخابات مرة ثانية في أيلول 2019. ومجددًا، رفع نتنياهو من سقف أهدافه، وبدا أكثر إصرارًا في إعادة التأكيد على مسألة الضم التدريجي للضفة الغربية، حيث تعهد بضم منطقة الأغوار الفلسطينية و»تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع المجتمعات اليهودية» المنتشرة في الضفة الغربية، في حال فاز في الانتخابات وشكّل ائتلافًا حكوميًّا جديدًا[43].

أ. مواقف الأحزاب الكبرى من الضم

لا يمكن الادعاء بأن نتنياهو يغرّد وحيداً خارج إطار الأحزاب الإسرائيلية الفاعلة. بل على العكس، لأن غالبية أحزاب اليمين واليمين المتطرف تدعم سياسة الضم؛ وأصبح هذا الأمر عنصرًا مهمًّا في برامجها السياسية.

1 ـ حزب الليكود الحاكم: صاحب التمثيل الأعلى بالكنيست بـ36 عضوًا. ولطالما روّج رئيسه بنيامين نتنياهو لفكرة الضم، وكان حزبه المبادر في عرْضها قبل الانتخابات الأخيرة 2020؛ كما يَعتبر حزبه أن ضم أي أراضٍ ممكنة سيساعد على نسف محاولات الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

في العام 2018، تبنى حزب الليكود الحاكم، الذي يتزعمه نتنياهو، مشروع قرار ينص على فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وامتداداتها في الضفة الغربية المحتلة؛ بما فيها القدس، وضمها إلى نطاق السيطرة الإسرائيلية[44]. وهذا يتطابق أيضًا مع مواقف حلفاء نتنياهو من اليمين والأحزاب الدينية، والتي تؤيد تعزيز الإجراءات الإسرائيلية

43 ـ محمد جرابعة، وضع الضفة الغربية في السياسة الإسرائيلية وتداعياته على حل الدولتين، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 28 تشرين الأول 2019. https://studies.aljazeera.net/

44 ـ المرجع ذاته.

لفرض «السيادة الإسرائيلية» على أراضي الضفة الغربية أو الأجزاء الحيوية منها.

2 ـ حزب أزرق أبيض: يُعدّ ثاني أكبر الأحزاب تمثيلًا بالكنيست، بـ33 عضوًا. كان رئيسه ورئيس الأركان السابق «بيني جانتس» محسوبًا على التيار اليساري في بداية ظهوره على الساحة السياسية. غير أن تصريحاته ضد عرب 1948، رغم استعدادهم لدعمه، قادت لوضعه على قائمة أحزاب الوسط؛ ثم تصريحه فيما بعد عن دعمه لضم «غور الأردن» تنسيقًا مع المجتمع الدولي.

يتكون حزب أزرق أبيض من مجموعة من الأحزاب، ويعد حاليًّا المنافس الأبرز لنتنياهو. ويمكن أيضاً اعتبار مواقفه ضبابية وغير متبلورة، سواء تجاه مسألة الضم، أو التسوية السلمية الهادفة إلى إقامة دولة فلسطينية. فرئيس الحزب، بني غانتس، يرى أنه في حال عدم التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، يجب اتخاذ إجراءات تعزز الاستيطان، وعدم الانسحاب من هضبة الجولان، وأن يبقى غور الأردن حدودًا شرقية لإسرائيل، وأن تبقى القدس الشرقية عاصمة أبدية لإسرائيل[45].

3 ـ القائمة المشتركة: ثالث أكبر القوى في الكنيست الحالي، بتمثيل وصل إلى 15 عضوًا. كان سبب خلافها الرئيس مع «جانتس» دعمه فكرة الضم. لذا تُعد القائمة العربية المشتركة من أكبرالقوى المعارضة؛ ووصف قادتها موقف غانتس بأنه خنوع خطير لأفكار نتنياهو، فيما صرّح رئيس القائمة «أيمن عودة» بأن خطة الضم ستقود إلى إشعال المنطقة لا محالة.

4 ـ حزب شاس: وهو يعبّر عن طائفة المتدينين «الحريديم» ذوي الأصول الشرقية. وقد وصل عدد أعضائه في الكنيست الحالي إلى 9 أعضاء، وهو أحد الأحزاب التي انضمت للحكومة الحالية. وأعرب رئيس الحزب عن دعمه لفكرة ضم غور الأردن. وهو قال خلال جولة له في المنطقة ذاتها في كانون الثاني 2020: إن تلك المنطقة تابعة لإسرائيل، وأمر طبيعي أن تكون تحت سيادتنا. وتابع: «أقول للأغيار وكل العالم، نحن هنا في أرض

45 ـ الفكرة والأحزاب الإسرائيلية الداعمة.. «خطة ضم الأراضي الفلسطينية» من الألف إلى الياء، موقع شبكة رووئية الإخبارية الفلسطينية، 28 أيار 2020. https://www.roayahnews.com/

آبائنا، أرضنا التي نُسْكِنُها مواطنين. ومن هنا ندعو رئيس حكومتنا بالسعي والإسراع في إعلان أن غور الأردن هي أرضنا»[46].

5ـ تكتل ديجيل هاتوراه: حزب الحريديم ،الذي يضم ذوي الأصول الغربية، ويُمثَّل في الكنيست بـ7 أعضاء. وقد أكد رئيس القائمة «يعقوب ليتسمان» دعمه لقرار ضم غور الأردن.

6 ـ حزب إسرائيل بيتنا: يترأسه أفيجدور ليبرمان، ويبلغ عدد أعضائه في الكنيست الحالي أيضًا 7 أعضاء. وهوداعم بشدة لفكرة الضم، ولكن يظهر دعمه فقط في أوقات الانتخابات. ففي لقاء مع المستوطنين، أعلن ليبرمان عن دعمه الكامل للفكرة، رغم أنه قال قبل ذلك إنها مكلّفة لإسرائيل ماديًّا وإنه لا يدعمها؛ لكن من ضمن نهج ومبادئ حزبه دعم أي قرار ضد الفلسطينيين وعرب 1948.

وفي ظل عدم تبلور أفق سياسي حاليًّا لتحقيق مبدأ الدولتين، فإن الفاعلين الأساسيين في المشهد الإسرائيلي يتفقون على ضرورة المضي قدمًا في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، أو حتى الذهاب إلى ضمّها جميعًا أو أجزاء منها (منطقة الأغوار والمستوطنات).

ب ـ موقف المجتمع الإسرائيلي من الضم

لا تلقى فكرة الضم رواجًا فقط بين اليمين واليمين المتطرف، بل أيضًا ضمن كافة فئات المجتمع الإسرائيلي، بما يشمل ناخبي معسكر الوسط واليسار، والذي دعم تاريخيًّا مساعي إقامة دولتين لشعبين[47].

فقد كشف استطلاع إسرائيلي جديد أن أكثر من نصف الإسرائيليين يؤيدون فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية، وأن 58 بالمائة منهم يؤمنون ان الفلسطينيين سيردّون على الخطوة «بانتفاضة ثالثة».

46 ـ المرجع ذاته.

47 ـ مواقف الأحزاب الإسرائيلية من الصفقة، وكالة فلسطين 24 الإخبارية، 29 كانون الثاني ، 2020 https://www.pal24.net

وبموجب «مؤشر الصوت الإسرائيلي»، وهو استطلاع سنوي يجريه «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية» فإن 52 بالمائة من الإسرائيليين يؤيدون فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية، استناداً إلى خطة الحكومة الإسرائيلية، بينما 28 بالمائة من اليهود يعارضونها، في حين أجاب 20 بالمائة أنهم لا يعرفون[48].

وكشف الاستطلاع أن 71 بالمائة من المؤيدين لمعسكر اليمين يؤيدون مثل هذه الخطوة، مقابل تأييد 31 بالمائة من الذين يعرّفون عن أنفسهم بأنهم «مركز»؛ وفقط 8 بالمائة من المنتمين لمعسكر اليسار يؤيدونها.و مع ذلك ،فإن ثلث الإسرائيليين فقط (32 بالمائة) يعتقدون أن عملية الضم ستجري هذا العام.

ويعتقد 28 بالمائة من الجمهور الإسرائيلي أنه يمكن دفع الخطوة بدون دعم أمريكي، ونسبة مشابهة تشترط تنفيذ الخطة بعد الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة. وكشف الاستطلاع أن أكثر من نصف المواطنين العرب يعارضون الخطوة، وحيث هناك 20 بالمائة صنّفوا تحت خانة أنهم لا يعرفون، و23 بالمائة فقط يؤيدونها.

وفي السياق ذاته، أعلنت صحيفة «يسرائيل هيوم»، بأنّ استطلاعاً للرأي العام أجراه «معهد أورشليم للاستراتيجية والأمن» أظهر أنّ 43 بالمائة من مجمل المشاركين في الاستطلاع يؤيدون فرض «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، مقابل 32 بالمائة أعربوا عن معارضتهم لذلك، فيما قال 25 بالمائة من المشاركين إنهم لا يملكون موقفاً من الموضوع.

وقالت الصحيفة إن الاستطلاع فحص أيضاً الموقف من فرض «السيادة الإسرائيلية» على غور الأردن، حيث أبدى 42 بالمائة من المستجوبين تأييدهم للخطوة، مقابل اعتراض27 بالمائة، وفيما لم يبد 31 بالمائة أي موقف محدد.

وبحسب الاستطلاع، فإن 60 بالمائة ممن قالوا إن لهم موقفاً واضحاً من مشروع الضم أعربوا عن تأييدهم لخطوة الاحتلال الإسرائيلي، في حين عارض المشروع 40 بالمائة. وبحسب الصحيفة ،فإنه بعد إلغاء من قالوا إنهم لا يملكون موقفاً محدداً، فإن نسبة مؤيدي خطوة فرض السيادة على المستوطنات تصبح 57 بالمائة، مقابل 43 بالمائة يعارضون

48 ـ استطلاع: اكثر من نصف الإسرائيليين يؤيدون «الضم»، موقع قناة i24 نيوز الإخبارية الإسرائيلي بالعربي، 3 حزيران تموز 2020. https://www.i24news.tv/ar

الخطوة، موضحة أن تأييد الخطوة يظل أوسع في صفوف الجمهور اليهودي[49].

هذه التحولات داخل المشهد الإسرائيلي يمكن التعامل معها باعتبارها مؤشرًا على أن مسألة «الضم» أصبحت مشروعًا ذا جاذبية داخل بنية المجتمع الإسرائيلي، وهو يؤسس لمرحلة جديدة عنوانها الأبرز: لا لحل الدولتين ونعم للضم.

خامساً ـ الضم في القانون الدولي

تناول المشرّع الدولي، في معرض تنظيمه للعلاقات الدولية وحقوق الدول وواجباتها، مسألة احتلال أقاليم الغير، وأفرد قواعد خاصة بالأقاليم المحتلة، تحمل في جوهرها حقوقاً ثابتة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، لا يجوز الانتقاص منها أو الحرمان من الانتفاع بها؛ ويقصد من وراء ذلك حماية مكتسبات الأمم وإضفاء طابع الاستقرار على الدول وأركانها المتمثلة في وجود إقليم وشعب وسيادة.

يصّنف القانون الدولي الضم، وهو قيام دولة بإضافة أراض أجنبية إلى أراضيها، على أنه غير قانوني في حد ذاته. وتستمد عدم الشرعية القانونية لضمّ الضفة أو سواها من الأراضي الفلسطينيّة، من مبادئ أساسية وواضحة في القانون الدولي، أهمها مبدأ «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير»، وهو إحدى القواعد القطعيّة التي لا يُسمح فيها بأي استثناء؛ وهو ما أكدته أيضاً القواعد القانونية، وقرارات محكمة العدل الدولية، وكذلك قرارات الأمم المتحدة المختلفة، إضافة إلى «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وهو من المبادئ الآمرة في القانون الدولي[50].

أ ـ الضم وانتهاك ميثاق الامم المتحدة

تنص المادة الأولى في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُعدّ أحد مكوّنات القانون الدولي، على أن « من مقاصد الأمم المتحدة إلى جانب حفظ الأمن والسلم

49 ـ نضال محمد وتد، استطلاع: 43% من الإسرائيليين فقط يؤيدون ضم الضفة، موقع جريدة العربي الجديد القطرية، 22 أيار 2020. https://www.alaraby.co.uk/

50 ـ ليلى نقولا، ضمّ الضفّة: كيف يطوّع الأوروبيون قوانينهم لصالح «إسرائيل، موقع قناة الميادين، 2 تموز 2020. https://www.almayadeen.net

الدوليين، العمل على إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. كما خاطبت المادة (2/4) من الفصل ذاته أعضاء الأمم المتحدة، بوجوب الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

كما اشترط ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثاني (مادة 4) بشأن قبول العضوية، وجوب الالتزام بما يتضمنه الميثاق من مبادئ وأحكام. وجاء في ديباجته وجوب احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. لكن بعد اعتراف الأمم المتحدة بعضوية دولة الاحتلال سنة 1949، عقب صدور قرار التقسم (181) سنة 1947، في مقابل تعهدها باحترام الالتزامات الواردة في الميثاق، والتي من بينها المراعاة التامة لأحكام القانون الدولي، فإن دولة الاحتلال لم تحترم وتعر أي اهتمام أو احترام أحكام القانون الدولي كافة، ولا سيما التنظيم المتعلق بمسألة احتلال أو الاستيلاء على أراضي الغير[51].

ب ـ الضم ومخالفة اتفاقية جنيف الرابعة

كفلت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م، والتي تُعد المرجع القانوني الرامي إلى حماية سكان الأراضي المحتلة ومواردها، والحد من ويلات الحروب من خلال ما تفرضه من قيود توجب على الأطراف المتحاربة أو القوة القائمة بالاحتلال احترامها، حماية السكان وممتلكاتهم ومواردهم الطبيعية في الأقاليم المحتلة على اعتبار أنها حق ثابت لسانها. وأفردت مادة خاصة تحمل صوراً متعددة وضمنية لأنماط الاستيلاء على/ أو ضم أراضي الغير، من خلال حظر إبعاد السكان الأصليين أو نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة.

إذ نصّت المادة (49) على عدم جواز النقل الجبري الفردي أو الجماعي للأشخاص

51 ـ دلال عريقات، النقاش حول الضم ما بين السياسة والقانون، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 14 حزيران 2020. https://natourcenters.com/

المحميين من الأراضي المحتلة، إضافة إلى عدم جواز قيام دولة الاحتلال بترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.[52]

ج ـ الضم في القانون الدولي الجنائي

تشدّد المشرّع الدولي الجنائي في تجريم مسألة ضم أراضي الغير، واعتبرها من بين جرائم الحرب، بموجب الفقرة (8) من البند الثامن من المادة الثامنة من ميثاق روما لسنة 1998 المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، الذي صنَّف قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها، على أنه من بين جرائم الحرب[53].

د ـ الضم في اتفاقيات حقوق الإنسان

تؤكد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل ويُعدّ أهم الحقوق الواجب احترامها؛ فلا يمكن تخيّل قدرة أي دولة على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان دون قدرتها على تقرير مصيرها وتحكمها بمواردها. وعليه ،فإن قيام دولة الاحتلال بضم الأراضي المحتلة أو أجزاء منها من شأنه أن يحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه وبناء دولته المستقلة. فقد جاء في المادة (1) من العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، على أن: « لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسي، وحرّة في السعي لتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.»

هـ - الضم في القضاء الدولي

تجد مسألة تجريم ضم أراضي الغير موضعها أيضاً في الأحكام الصادرة عن القضاء

52 ـ سمير المناعمة، مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة في ميزان القانون الدولي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 21 حزيران 2020. https://www.palinfo.com/news

53 ـ المرجع ذاته،

الدولي، وهو ما يعكس مستوى الإرادة الدولية تجاه رفض ضم الأقاليم المحتلة[54].

فقد أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 تموز2004، رأياً استشارياً بشأن جدار الفصل العنصري، استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 كانون الأول 2003، وأكدت في حيثيات رأيها على مبدأين في غاية الأهمية، وهما: مبدأ عدم الضم، ومبدأ رفاه وتطور ونماء الشعوب.

وتوصلت المحكمة في رأيها المذكور إلى عدم قانونية جدار الفصل العنصري، وعلى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب جملة من المسائل الأُخرى المتعلقة بالاتفاقات الدولية الخاصة بالإنسان.

فقد جاء في الفقرة (73) من حيثيات الرأي المشار إليه آنفاً، أن مجلس الأمن تبنّى في 22 تشرين الثاني 1967، القرار رقم (242)، وهو القرار الذي أكد فيه عدم قبول ضم الأراضي نتيجة الحرب، ودعا إلى (انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية) من المناطق التي احتُلت في هذا النزاع الأخير وإنهاء جميع حالات الحرب. وأشارت الفقرة (74) إلى «سلسلة الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال منذ سنة 1967، والتي تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس»، معتبرة أن «جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي تتخذها، أو تقوم بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات والعقارات وترحيل السكان وإصدار تشريعات ترمي إلى نزع الملكية وضم القسم المحتل من الأراضي، هي تصرفات باطلة بالكليّة ولا يمكن أن تغيّر هذا الوضع».

وعليه، تصبح أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لضم أجزاء من أراضي الضفة المحتلة باطلة وتنتهك القانون الدولي، ولا يمكن لها أن ترتّب آثاراً قانونية يُعتد بها. وعلى كل دولة في العالم تدّعي احترام القانون الدولي أن تسعى لمنع الضم وألاّ تعترف بأية آثار تترتب عليه[55].

وفي السياق ذاته، رفضت محكمة نورمبيرغ التي تشكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، قيام ألمانيا بضم النمسا والأجزاء الشرقية من بولندا وبعض الأجزاء

54 ـ خطة ضم الضفة.... بين القانون الدولي وغطرسة القوة الإسرائيلية، موقع جريدة الأنباء الكويتية الإلكتروني، 26 حزيران 2020. https://www.alanba.com.kw/

55ـ سمير المناعمة، مخططات ضم أراضٍ فلسطينية محتلة في ميزان القانون الدولي، مرجع سابق.

من لوكسمبورج؛ وهي بذلك وضعت مبدءاً قانونياً مفاده تحريم ضم أراض الغير. ولقد أضحى جزءاً من مبادئ القانون الدولي؛ وبالتالي يمكن إسقاطه على الحالة الفلسطينية ومساعي دولة الاحتلال الرامية إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية على اعتبار أنها أراضي الغير.

و. الضم في قرارات الأمم المتحدة

أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماماً بمسألة ضم أراضي الغير. وهي انسجمت في قراراتها مع توجهات المشرع الدولي، إذ أصدرت جملة من القرارات التي تدعو إلى عدم القيام بأية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى ضم أراضي الغير.

ومنذ احتلال فلسطين، أصدرت الامم المتحدة العديد من القرارات التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في ارضه وعدم شرعية احتلال «إسرائيل» للأراضي الفلسطينية ومصادرتها لبناء المستوطنات فيها؛ غير أن العدو لم يذعن لهذه القرارات و لم يلتزم بأي منها. وأبرز هذه القرارات : القرار (194) المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين[56]، والقرار (242) المتصل بوجوب انسحاب دولة الاحتلال من الأراضي التي احتلتها سنة1967، والقرار (2851) المتعلق بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وقرار مجلس الأمن (446) الذي ندّد بقيام دولة الاحتلال ببناء المستوطنات، والقراران (452) و(465)[57] المتعلقان بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والقرار (2334) الذي كرّر دعوة دولة الاحتلال إلى وقف بناء المستوطنات، بما فيها مستوطنات القدس الشرقية، وغيرها من القرارات التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني[58].

سادساً: مواقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من الضم

باستثناء الولايات المتحدة، رفع المجتمع الدولي الصوت في مجلس الأمن الدولي، ضد مشروع «إسرائيل» ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، نظراً للتداعيات التي قد تترتب

56 ـ ضم الضفة الغربية مخالف للقانون الدولي، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20 أيار 2020. https://www.ecssr.ae/

57 ـ صون السلام والأمن الدوليين، الموقع العربي للجمعية العامة للأمم المتحدة. https://www.un.org/ar

58 ـ المرجع ذاته.

عن خطوة الضم على مبدأ حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي التي احتلتها «إسرائيل» عام 1967، وحتى على الاستقرار الإقليمي؛ فضلاً عن كون هذا الإجراء الإسرائيلي الأحادي الجانب يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولقواعد حقوق الإنسان.

أ. موقف الأمم المتحدة

جاء موقف الأمم المتحدة رافضاً لخطوة الضم الإسرائيلية، إذ دعا كلٌّ من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خططها لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، بوصفها أمراً يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، خلال إحاطة افتراضية على مستوى وزاري قدّمها ملادينوف، في حزيران 2020، أمام مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية، إلى أن «تلويح إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية أثار مخاوف الفلسطينيين والعديد من الإسرائيليين والمجتمع الدولي بأسره»[59]. وقال: «إذا تم تنفيذ ذلك، فإن الضمّ يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويضرّ بشدة باحتمال حل الدولتين ويقوّض إمكانات تجديد المفاوضات».

بدوره، حذّر ملادينوف من أن «ضم إسرائيل لأراض فلسطينية محتلة بالضفة الغربية، محظور بموجب القانون الدولي».

وقال ملادينوف: «يُشكّل الضم تهديداً كبيراً، وهو محظور بموجب القانون الدولي، وسيقوّض النظام الدولي». وأضاف لدى مشاركته في ندوة نظمها المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية (غير حكومي)، «ستكون للضم آثار قانونية وسياسية وأمنية، وسيكون من الصعب التعامل معها».وتابع ملادينوف: «سيلحق الضم الضرر بآفاق السلام، ويشجع التطرف من جميع الجهات، كما سيقلل من احتمالات تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية»[60].

59 ـ الأمين العام يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية، موقع أخبار الأمم المتحدة العربي، 24 حزيران 2020. https://news.un.org/ar

60 ـ ملادينوف: القانون الدولي يحظر ضم إسرائيل لأراضي الضفة، موقع جريدة القدس العربي الإلكتروني،

وفي الإطار ذاته، أصدر سبعة وأربعون من خبراء الأمم المتحدة المستقلين بياناً، شدّدوا فيه على أن «ضم الأراضي المحتلة هو «انتهاك خطير» لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، ويتعارض مع القاعدة الأساسية التي أكدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، مرات عديدة، ومفادها بأن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة «غير مقبول».[61]

وقال الخبراء الأمميون إن «إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة سينتهك مبدأ أساسياً في القانون الدولي، ويتعين على المجتمع الدولي معارضته بشكل هادف».

ودعا الخبراء إلى أن «يكون الأمر مختلفاً هذه المرة، إذ يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليات قانونية وسياسية رسمية للدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد، ومعارضة انتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتنفيذ قراراته العديدة التي تنتقد سلوك إسرائيل لهذا الاحتلال المطول.»

وأكد الخبراء على «ضرورة عدم الاعتراف أو مساعدة دولة أخرى في أي شكل من أشكال النشاط غير القانوني، مثل الضم أو إنشاء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. الدروس المستفادة من الماضي واضحة: النقد دون عواقب لن يحول دون الضم ولا ينهي الاحتلال.[62]

كما دعا الخبراء أن «تصبح المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أولوية فورية للمجتمع الدولي»، مطالبين ب»اتخاذ تدابير المساءلة التي يتم اختيارها بما يتفق تماماً مع القانون الدولي، وأن تكون متناسبة وفعالة، وتخضع لمراجعة منتظمة، ومتسقة مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، ومصممة لإلغاء الضم وإنهاء الاحتلال والنزاع بشكل عادل ودائم».

---

18 أيار 2020. https://www.alquds.co.uk/

61 ـ خبراء أمميون: ضم «إسرائيل» أجزاء من الضفة الغربية المحتلة سينتهك القانون الدولي ويتعين على المجتمع الدولي ضمان المساءلة، موقع أخبار الأمم المتحدة العربي، 16 حزيران 2020. https://news.un.org/ar

62 ـ خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمساءلة إسرائيل عن ضمّها أجزاء من الضفة الغربية الفلسطينية لانتهاكها القانون الدولي، موقع الأمم المتحدة حقوق الانسان بالعربي.. مكتب المفوض السامي، 16 حزيران 2020. https://www.ohchr.org/ar

وأعرب الخبراء الأمميون عن «بالغ الأسف لدور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وتشجيع خطط إسرائيل غير القانونية لضم المزيد من الأراضي المحتلة، مشيرين إلى أن «الولايات المتحدة لعبت، في مناسبات عديدة على مدى 75 سنة الماضية، دوراً هاماً في النهوض بحقوق الإنسان العالمية».[63]

ب ـ المواقف الدولية والعربية

قوبل المخطط الإسرائيلي بضم أراضي الضفة الغربية المحتلة، برفض أكثرية دول العالم، خصوصاً الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا والصين وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها، فيما الموقف الأميركي ما زال يكتنفه الغموض.

هذا الرفض الدولي للضم أكده أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، الذي أعلن عن «وجود ائتلاف دولي يضم 192 دولة ضد خطة ضم «إسرائيل» لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة»[64].

وأوضح عريقات أن الائتلاف يضم المجموعة العربية أولاً، ومجموعة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والأوروبية، مضيفاً أن «الفلسطينيين يجرون مشاورات مع هذه الدول والمجموعات لعقد اجتماع لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأيام المقبلة»..

1 ـ الموقف الأميركي

بغض النظر عن رد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بالقول إن «ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية أمر «يرجع للإسرائيليين»»، ملمحاً بذلك إلى أن الولايات المتحدة تمنح الضوء الأخضر لإسرائيل للشروع بالضم»[65]، فإن ما نقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مسؤول أمريكي كبير – دون الإفصاح عن هويته – قوله بأن البيت الأبيض لم يعطِ

63 ـ المرجع ذاته.

64 ـ عريقات: 192 دولة تعارض خطة الضم الإسرائيلية، موقع قناة الميادين، 22 حزيران 2020. /https://www.almayadeen.net

65 ـ بومبيو يوضح موقف أميركا بشأن: ضم إسرائيل أجزاء من الضفة ومساعدة لبنان مالياً والحوار مع إيران، موقع قناة الجزيرة القطرية، 24 حزيران 2020. /https://www.aljazeera.net

ضوءًا أخضر للضم ،أو يشترط أن يكون الضم جزءًا من عملية سياسية كاملة. يعزّز هذا الغموض الذي قد يكون أشبه بقنبلة دخانية تغطي على الموقف الحقيقي، أو الموقف الذي سيكون عليه القرار الأمريكي من الضم[66].

عدم وضوح الموقف الأميركي يردّه السفير الإسرائيلي السابق لدى واشنطن، مايكل أورين، في حديث ولوكالة فرانس برس، إلى أن «هناك انقساماً في الموقف الأمريكي تجاه الضم، بين من يؤيد وجهة السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، أحد أبرز المدافعين عن مخطط الضم، وبين موقف مستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر، مهندس الخطة الأمريكية للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل».

وبحسب أورين، فإن كوشنر، صهر ترامب، يرى أن الخطة «وحدة كاملة»، وأن تنفيذ الضم من جانب واحد يجعل إسرائيل تخاطر باستبعاد اللاعبين الإقليميين الذين يعتبر دعمهم للخطة ضرورياً، لا سيما منهم دول الخليج العربي التي يتوقع أن تكون الجهة الداعمة مالياً لدولة فلسطينية مستقبلية»[67].

وإلى حين جلاء الموقف الأميركي، فإن الغموض القائم حالياً يعود بنا بالذاكرة إلى الغموض الذي ظهر عشيّة نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، وعشيّة الإعلان عن الصفقة ومضامينها. وما يؤكد ذلك، من جهة أخرى، أن نتنياهو لو لم يكن مُطّلعًا على الخرائط الأمريكية للضم، ولو لم يكن متأكدًا من الدعم الأمريكي لقرار الضم، لما دخل بقوة على جبهة الضم واعتبرها أحد أهم أولويات حكومته، محددًا لها تاريخ انطلاق.

ومن الواضح تمامًا لمن يتابع التحركات الإسرائيلية المتعلقة بالضم، أن ثمة قراراً إسرائيلياً مدعوماً أمريكيا؛ ولا شك أن هناك ضمانات لدعمه أمريكيًا عندما يحين الوقت، خصوصاً أن «الانتخابات الأمريكية التي باتت على الأبواب تعزّز فرص الدعم الأمريكي للقرارات الإسرائيلية».

66 ـ الغموض الأمريكي من الضم، موقع مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، 4 تموز 2020.
https://atls.ps/post

67 ـ السفير فريدمان وخارطة المواقف الأمريكية تجاه مخطط الضم الإسرائيلي، موقع قناة اورو نيوز العربي، 8 تموز 2020. https://arabic.euronews.com/

2 ـ الموقف الأوروبي

بدا الموقف الأوروبي مناقضاً لنظيره الاميركي، إذ حذّر الاتحاد الأوروبي «إسرائيل» من تنفيذ خطة «الضم» لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة». وقال الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، في كلمة له خلال جلسة للجمعية العامة للبرلمان الأوروبي، إن الموقف من «خطط الضم الإسرائيلية واضح، وقائم على دعم حل الدولتين».

وشدّد بوريل على أن «خطط الضم» الإسرائيلية خطوة تتعارض مع القانون الدولي»[68]. وأضاف: «علاقاتنا الحالية والوثيقة مع إسرائيل ستتأثر في حال احتلت أراضٍ فلسطينية».

وعلى خطٍ مواز، اعتبرت سبع دول أوروبية هي (ألمانيا وإستونيا وبلجيكا وفرنسا والنروج وإيرلندا والمملكة المتحدة) أن «الخطة تقوّض بشدة إعادة إطلاق مفاوضات».

وأضافت في بيان مشترك: «نظراً لالتزاماتنا ومسؤولياتنا في إطار القانون الدولي، سيكون للضم تداعيات على علاقتنا الوثيقة مع إسرائيل ولن نعترف به»، دون أن تشير إلى عقوبات محتملة»[69].

وفي موقف لافت، حثّ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون «إسرائيل» على عدم المضي في ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وقال إن «ذلك سيكون غير قانوني ومخالف لمصالح البلاد».

وقدوصف جونسون نفسه، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، بأنه «مدافع متحمس لإسرائيل»، لكنه حذّر من أن خطوة الضم ستشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وقال: «ستكون أيضاً بمثابة هدية لأولئك الذين يريدون مواصلة السرديات السلبية القديمة بحق إسرائيل»[70].

68 ـ الاتحاد الأوروبي يحذر إسرائيل من تنفيذ «خطة الضم، الموقع العربي لوكالة الأناضول التركية، 18 حزيران 2020. https://www.aa.com.tr/ar

69ـ المجتمع الدولي يؤكد معارضته لخطط إسرائيل ضم أراض في الضفة الغربية، موقع فرانس 24 العربي، 24 حزيران 2020. https://www.france24.com/ar

70 ـ الضفة الغربية: جونسون يحذر إسرائيل من خطة الضم ويصفها بأنها «انتهاك للقانون الدولي»، موقع بي بي سي العربي، تموز 2020. https://www.bbc.com/arabic

وأضاف رئيس الوزراء البريطاني: «آمل بشدة في عدم المضي في الضم؛ وإن حدث، فلن تعترف المملكة المتحدة بأي تغيير على خطوط حدود 1967، باستثناء التغيير المتفق عليه بين الطرفين».

من جهة ثانية، وقّع أكثر من ألف برلماني أوروبي على رسالة، يعارضون فيها «بشدة» خطط «إسرائيل» لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.وتثير الرسالة التي وقّعها أكثر من 240 نائباً بريطانياً، «مخاوف جديّة» بشأن المقترحات الإسرائيلية، وتدعو إلى «اتخاذ ردود مناسبة»، بحسب هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» .

وحذّرت الرسالة المرسلة إلى وزارات الخارجية بدول أوروبا، من أنّ الضمّ أحادي الجانب لأراضي الضفة الغربية قد يكون «قاتلاً لآفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، ويتحدى أبسط المعايير التي توجه العلاقات الدولية».

وتحذّر الرسالة التي وقّعها 1080 برلمانياً من 25 دولة من «احتمالات زعزعة الاستقرار» في المنطقة[71].

ومن بين الموقّعين البريطانيين عليها، زعيم حزب المحافظين السابق اللورد هوارد، والمفوض السابق للاتحاد الأوروبي اللورد باتن، والبارونة بولين نيفيل جونز، وهي وزيرة مكافحة الإرهاب السابقة التي كانت ترأس سابقًاً لجنة المخابرات المشتركة في المملكة المتحدة.كما تمّ التوقيع عليها من قبل 35 عضواً من حزب «العمال»، بما في ذلك وزيرة خارجية الظل ليزا ناندي.

ومن الموقّعين على الرسالة أيضاً كل من: زعيم حزب «العمال» السابق اللورد كينوك، وكذلك وزير الدفاع السابق ورئيس الناتو اللورد روبرتسون، بالاضافة إلى النائب التابعة لحزب «العمال» مارغريت هودج، التي كانت قامت بحملة ضد معاداة السامية في الحزب[72]. وتشمل الأسماء الأوروبية في القائمة رئيسة اللجنة الفرعية الأمنية الفرنسية،

71 ـ خطة ضم الضفة الغربية: مئات النواب الأوروبيين يعارضون بشدة خطط إسرائيل لضم الأراضي المحتلة، موقع بي بي سي العربي، 24 حزيران 2020. https://www.bbc.com/arabic
72 ـ المرجع ذاته.

ناتالي لويسو، ونائب رئيس البرلمان الأوروبي فابيو ماسيمو كاستالدو، ورئيس وزراء أيرلندا المقبل، مايكل مارتن[73].

3ـ الموقفان الصيني والروسي

كما هو متوقع، رفضت كل من بكين وموسكو قرار الضم، ونبّهتا من تداعياته السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وانطلاقا من ذلك، شددت الصين على موقفها الرافض لمخططات الضم الإسرائيلية، التي قالت إنها «ستقود المنطقة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وذكّرت ب»المبادرة التي طرحتها للسلام، والتي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وتتفق مع مبادرة الرئيس محمود عباس للسلام، مشيرة إلى أنها ستبذل جهدها مع المجتمع الدولي لدفع عملية السلام.»

من جهتها، عارضت روسيا تنفيذ خطط إسرائيل لضم جزء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتبرت أنه «يهدد احتمالية حل الدولتين للقضية الفلسطينية–الإسرائيلية»، وقد «يثير جولة خطيرة جديدة من العنف في المنطقة».

وعلى خط مواز، جدّد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، التزام بلاده بمبدأ الدولتين لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مشيراً إلى «حتمية إقامة مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية»[74].

4 ـ المواقف العربية

بالرغم من المواقف والتصريحات العربية العلنية الرافضة للضم، خصوصاًالخليجية منها، إلا أن هناك عدم جديّة من قبل هذه الدول في اتخاذ مواقف ضاغطة على دولة الاحتلال، وإجراءات داعمة لرفض الفلسطينيين لمخططات ضم الأغوار ومساحات واسعة من الضفة الفلسطينية المحتلة.

فالتصريحات التحذيرية «الخشنة» التي أدلى بها زعماء دول عربية خليجية، إضافة إلى

73ـ المرجع ذاته.

74 ـ إجماع دولي على رفض مخطط الضم الإسرائيلي، موقع صحيفة المجاهد الجزائرية الإلكتروني، 18 حزيران 2020. http://www.elmoudjahid.com/ar

جامعة الدول العربية، ردًا على قرب تطبيق «الضم»، لا يمكن وضعها سوى في خانة الضعف والهوان والاستسلام العربي، الذي لم يرق يوماً، منذ اغتصاب فلسطين، إلى مستوى الفعل كما يجب أن يكون؛ بل بقي في دائرة التنديد والشجب. والشاهد الأبرز على ذلك، هو غياب مواقف العرب الجادة من الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة واشنطن إليها، حيث قوبلت القرارات الأميركية، وبالرغم من خطورتها، بصمت مدوٍ من قبل معظم الأنظمة العربية الرسمية المحسوبة على المعسكر الأميركي؛ وهو ما شجع «إسرائيل» على اتخاذ قرار الضم، ليقينها أن مواقف هذه الأنظمة لن يتعدّ مفعولها بعض أسطر إدانة جوفاء مكتوبة، يطلقها وزراء خارجية أو إعلام هذه الدول، ليصبح الضم فيما بعد واقعاً سيتسابق حكام هذه الأنظمة على مباركته، إن لم يكن دعمه.

وحده الأردن، من بين ما يسمى دول الاعتدال العربي، يتطلع بقلق إلى الضم خاصة في الغور، نظراً لموقعه الجغرافي والتداعيات الأمنية والديمغرافية التي سيخلّفها هذا القرار، لا سيما أن أوضاع المملكة غير مستقرة إزاء أزمة اقتصادية وفضائح فساد متواصلة[75].

ومنذ إعلان «إسرائيل» نيتها الضم، لم تتوقف التحذيرات الأردنية، التي تؤكد أن هذه الخطوة ستنسف الحلول السياسية للقضية الفلسطينية. ففي رسالة شديدة اللهجة، حذّر العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، من «صدام كبير» ومزيد من الفوضى والتطرف في المنطقة إذا ما ضمّت إسرائيل أجزاءً من الضفة الغربية. وقال العاهل الأردني في مقابلة مع صحيفة «ديرشبيغل» الألمانية في حزيران 2020 : لا أريد أن أطلق التهديدات أو أن أهيئ جواً للخلاف والمشاحنات، ولكننا ندرس جميع الخيارات. ونحن نتفق مع بلدان كثيرة في أوروبا والمجتمع الدولي على أن قانون القوة لا يجب أن يطبّق في الشرق الأوسط.

وتابع : «القادة الذين يدعون لحل الدولة الواحدة لا يعلمون تبعاته. ماذا سيحصل إذا انهارت السلطة الوطنية الفلسطينية؟ سنشهد مزيداً من الفوضى والتطرف في المنطقة. وإذا ما ضمّت إسرائيل بالفعل أجزاءً من الضفة الغربية في تموز، فإن ذلك سيؤدي إلى صِدام كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية»[76].

75 ـ ملك الأردن يحذر إسرائيل بسبب الضم، موقع العربي لوكالة سبوتنيك الروسية الإخبارية، 16 أيار 2020. https://arabic.sputniknews.com/arab

76 ـ المرجع ذاته.

مواقف العاهل الأردني هذه طرحت تساؤلات بشأن مدى إمكانية أن توقف تلك التحذيرات الخطوات الإسرائيلية، والأوراق التي يملكها الأردن للضغط في هذا الاتجاه.

سابعاً: خطر الضم على الأمن القومي الإسرائيلي

قدّمت وثيقة إسرائيلية حديثة نظرة متشائمة لخطة الضم والآثار المترتبة عليها، واعتبرتها تحدياً مركزياً لـ«الأمن القومي الإسرائيلي».

وقالت الوثيقة الصادرة عن «معهد السياسات والاستراتيجيات» في مركز «هرتسليا»، إنه «من المقلق جداً تنفيذ خطة ضم مناطق في الضفة الغربية، وعلى رأسها غور الأردن، وذلك بسبب التداعيات الاستراتيجية».

ورأت الوثيقة التي أصدرها عدد من الخبراء في مركز «هرتسليا»، أن الخطة «ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار على الحدود الشرقية، والتي تمتاز بحالة هدوء كبير ومستوى منخفض جداً من الهجمات، وذلك بخلاف الماضي».

وأكدت الوثيقة أن «الاستقرار في إسرائيل يعتمد على ثلاث ركائز: قدرة الجيش الإسرائيلي والاستخبارات، استقرار الأردن، والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية».

وأوضحت أن «تنفيذ خطة الضم يمكن أن يؤدي إلى هزّة عميقة لعلاقاتنا الاستراتيجية مع الأردن والسلطة الفلسطينية؛ فبالنسبة إلى النظام الهاشمي، الضم هو كلمة مرادفة لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، أي دمار الاردن من أجل قيام دولة فلسطينية، وفي نظر الأردن، مثل هذه الخطوة هي انتهاك جوهري لاتفاق السلام بين الدولتين»[77].

ولفتت الوثيقة الانتباه إلى أنه «لا يوجد بديل من الأردن كمكوّن حاسم في أمن إسرائيل. فالتعاون الأمني مع الأردن يحفظ الهدوء والأمن على طول أكبر حدود لإسرائيل، ويقدّم لها عمقاً استراتيجياً يشمل أيضاً إيران».

أما بالنسبة لانعكاسات الضم على السلطة الفلسطينية، فشددت الوثيقة على أن «الضم سيغلق الباب أمام حل الدولتين؛ السلطة سترفض أن تتحول إلى أداة لسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين». وأضافت: «إذا اختفت السلطة الفلسطينية، سيكون

77 ـ وثيقة إسرائيلية: خطة الضم «خطيرة» وتحدٍّ للأمن القومي، موقع عربي 16 ، 2 أيار 2020. https://arabi21.com/

عبء الاحتلال العسكري المباشر كبيراً بالمقاييس العسكرية والاقتصادية والسياسية. وفي المقابل، ستتعزز قوة حماس ومكانتها وإيران وأشباهها».

واعتبرت أن «تحميل المسؤولية للجيش الإسرائيلي سيأتي حتماً على حساب قدرات المواجهة مع التهديدات الاستراتيجية من جهة إيران وحلفائها. وسيكون لذلك تأثير سيء على جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب. ومن المتوقع أيضاً أن يلحق ضرراً كبيراً بالمساعدة الدولية التي ستتضاءل وقد تتوقف».

وحذّرت الوثيقة من أن «الدفع قدماً بعملية ضم، حتى لو كانت رمزية وجزئية، يمكن أن يشكل الشرارة التي ستجرف الجمهور الفلسطيني بحجم أكبر من الماضي إلى صراع عنيف، وستوحّد بين السلطة والمجتمع، وهذا غير موجود حالياً»[78].

وأضافت: «هذه الخطوة سيكون لها أيضاً انعكاس على المجتمع العربي في إسرائيل، ويمكن أن تتطور ردود حادة من جانب الجمهور العربي، بما في ذلك انفجار العنف".

وختمت الوثيقة تقديرها بتوصيات دعت فيها إسرائيل إلى «الإقرار بأن الضم من طرف واحد هو تهديد استراتيجي لمستقبلها وأمنها وطابعها كدولة يهودية وديمقراطية في الشرق الأوسط»، داعية إلى «تبني سياسة محدّثة تمتنع فيها من تطبيق خطة الضم».

وإضافة إلى ما ورد في الوثيقة، كشف رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق إيهود أولمرت، زيف ادعاءات نتنياهو وترويجه لحاجة إسرائيل للضم لارتباطه بأمنها، حيث قال في مقالة في صحيفة معاريف الإسرائيلية إن «من يدّعي اليوم بأن الغور حيوي لنا لاعتبارات أمنية لا يزال على ما يبدو يعيش مخاوف 1967، أو يحاول أن يبيع لنا قصة كاذبة عن خطر ليس قائماً، عن حاجة أمنية ليس لها أساس في الواقع وعن تحدٍ استراتيجي عديم كل قيمة».

أولمرت الذي بدا أنه يعارض الضم أحادي الجانب، وليس مبدأ الضم بشكل عام، اعتبر أن إسرائيل لا تلعب وحدها في هذا الساحة. وأضاف: «ضم أحادي الجانب للغور وفرض للقانون الاسرائيلي على المستوطنات في يهودا والسامرة، ليس في إطار اتفاق وليس وفقاً لخطة ترامب، هذه الأيام بالذات، هو استفزاز زائد، أولاً وقبل كل شيء لترامب وللولايات المتحدة. يقول الكثيرون – لماذا لا نستغل حقيقة أنه يوجد الآن في

78 ـ المرجع ذاته.

البيت الأبيض رئيس عاطف مستعد للتسليم بمثل هذه الخطوات؟ لماذا الانتظار؟ ولكن ترامب يمكنه أيضاً أن يفسر الحماسة الملحة لإسرائيل لتنفيذ خطوات من طرف واحد، كعدم ثقة من جانب نتنياهو في إمكانية أن ينتخب لولاية ثانية. إذا كنا نعتقد بأن ترامب سينتخب لمرة ثانية، فلماذا لا ننتظر تشرين الثاني، وعندها بالتعاون معه، نضم المناطق»[79].

ثامناً: سيناريوهات الضم

لا يعني مرور تاريخ الأول من تموز، المهلة التي حدّدها نتياهو لضم الضفة، أن هذا القرار أصبح من الماضي، أو أنه لم يعد قائماً في حسابات القادة الصهاينة. واقع الحال أن ما حصل هو إرجاء أو تأجيل مدروس ريثما تنتهي أزمة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وجائحة كورونا التي تفتك بالمجتمع الإسرائيلي؛ والأهم صدور ضوء أخضر أميركي. وعليه، فإن تأجيل الضم لن يصمد طويلاً أمام ضغوط إسرائيلية داخلية، وأمام طموح نتنياهو الذي سيطرح الموضوع للنقاش مجدداً في أي فرصة مستقبلية.

وأمام الأزمات التي تواجه نتنياهو داخلياً، ومع استبعاد خطوة الضم الكلي التي تواجه معارضة دولية واسعة[80]، وإصرار نتنياهو على المضي قدماً في عملية الضمّ قبل أن تنشط المراحل الأخيرة من الحملة الرئاسية الأمريكية في الخريف المقبل، من المرجح أن يلجأ نتنياهو إلى خيارات أخرى، أبرزها:

1 ـ ضم جميع الكتل الاستيطانية داخل جدار الفصل العنصري:

من شأن هذا السيناريو أن يضمّ الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبيرة والمكتظة بالسكان الواقعة داخل الجدار فقط.

تضم الكتل الاستيطانية البالغ عددها 52 كتلة، غالبية المستوطنين الإسرائيليين الذين يبلغ عددهم حوالي 358،405 مستوطناً أو 77 في المائة من العدد الإجمالي.

تمتد هذه الكتل الاستيطانية على مساحة تبلغ 345 كيلومتراً مربعاً، أو حوالى 7 في المائة

79 ـ ايهود أولمرت، الضم والتضليل، مركز الناطور للدراسات والأبحاث نقلاً صحيفة معاريف الإسرائيلية، نقل27 حزيران 2020. https://natourcenters.com/

80 ـ أحمد صقر ، معركة ضم الضفة مستمرة.. هذه أسباب تجميدها ومستقبلها، موقع عربي 21،3 تموز 2020 https://arabi21.com/

من الضفة الغربية. ومن شأن الضمّ أن يجمع18،918 فلسطينياً في 24 مجتمعاً (0.8 بالمائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية).

تُعتبر هذه المستوطنات أكثر اتساقاً مع ما قد تحصل عليه «إسرائيل» في الإطار المحتمل لحل الدولتين. لكن ضمّ هذه المستوطنات حالياً قد يثير مع ذلك معارضة دولية كبيرة، نظراً إلى طبيعة الخطوة الأحادية الجانب وواقع أنها قد تمهّد الطريق أمام عمليات ضمّ إضافية[81].

2 ـ ضم محدود

يشمل هذا السيناريو مستوطنة أو كتلة استيطانية واحدة كبيرة، ربما «غوش عتصيون» (الواقعة جنوب القدس) أو «معاليه أدوميم» (شرقي القدس). ويمكن أن يشمل السيناريو أيضاً عدداً قليلاً من المستوطنات الأخرى على مقربة من الخط الأخضر لعام 1967

تضمّ «معاليه أدوميم» 41،223 نسمة (9 بالمائة من إجمالي عدد المستوطنين). ويبلغ عدد سكان «غوش عتصيون» (المحددة في «خطة دروبلز» لعام 96،378 (1979 نسمة (21 بالمائة من إجمالي عدد المستوطنين) وتضمّ 12 مستوطنة (1.0 داخل الجدار و 2 خارجه). قد يعتمد العدد المحدد على المناطق الاستيطانية الإسرائيلية التي يتمّ ضمها، ولكن في كافة الأحوال، سيكون العدد أقلّ بكثير مما هو عليه في الخيار الأول.

تبلغ مساحة «معاليه أدوميم» 4 كيلومترات مربعة (0.07 بالمائة من الضفة الغربية) و«غوش عتصيون» 56.9 كيلومتراً مربعاً (1 بالمائة).

الأمر البارز في هذا الخيار، أنه من شأن عملية الضمّ الأضيق هذه أن تركّز على مستوطنات، كان حتى بعض المفاوضين الفلسطينيين قد أقرّ أنها ستصبح يوماً ما جزءاً من «إسرائيل» – على سبيل المثال، تُظهر مستندات مسرّبة أن «غوش عتصيون» كان ضمن الخرائط الفلسطينية التي وضعتها «إسرائيل» خلال المحادثات في عام 2008. ولكن تمّ طرح هذه التنازلات المحتملة لقاء سلام إسرائيلي–فلسطيني يتمّ التفاوض بشأن تفاصيله

81- David Makovsky Mapping West Bank Annexation: Territorial and Political Uncertainties, The Washington Institute for Near East Policy, 15 June 2020. https://www.washing-/toninstitute.org

كاملةً، وليس في إطار عملية ضمّ أحادية الجانب وغير مسبوقة وتلقى معارضة دولية[82].

ويرتبط هذا الخيار على نطاق واسع بوزير «الدفاع» الإسرائيلي بيني غانتس (الذي من المقرر أن يخدم النصف الثاني من رئاسة الوزراء الدورية لحكومة الإئتلاف الجديدة الذي سيبدأ أواخر العام المقبل) ووزير الخارجية غابي أشكنازي. وقد حظيت وجهة نظرهما هذه بدعم من المسار المفضل لإدارة ترامب، المتمثل بالتوصل إلى توافق معهما بشأن الضمّ. وفي إطار حالة «الدفع والجذب» الحاصلة في السياسة الإسرائيلية، فهل سيسفر تركيز غانتس/أشكنازي على مقاربة ضيّقة ورؤية نتنياهو المتطرفة عن عمليات ضمّ في مكان ما في الوسط[83]؟

بالمقابل، يبقى الرهان الحقيقي على الفلسطينيين، «فهم قادرون على الدفاع عن أرضهم ووجودهم، وإحباط مخططات الضم، وإسقاط صفقة القرن، وغيرها من الإجراءات التي تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق وثوابت شعبنا، وللقوانين والمواثيق الدولية».

أكثر من ذلك، فإن السلطة الفلسطينية قادرة على «قلب الطاولة»، في حال قرّر الرئيس محمود عبّاس تغيير قواعد اللعبة، والتفت إلى شعبه ومكنوناته، وتوجه نحو تفعيل المقاومة الشعبية، وتجسيد الوحدة والوطنية السياسية والميدانية.

أما الخطوة الأهم لإسقاط مخطط الضم فهي «توحيد المواقف الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، التي باتت ضرورة وطنية ملحّة في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة، لعل وعسى أن يشجع ذلك بعض الدول العربية لاتخاذ موقف جاد وشجاع، ينسجم والرفض الفلسطيني للضم وصفقة القرن. أما دون الوحدة الداخلية، فسيبقى خطر الضم قائماً؛ وقد تستغل «إسرائيل» الانقسام الفلسطيني لتمرير مخططات الضم.

الاستنتاجات

في ضوء المعطيات السابقة، وفي ظل اعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في كانون الأول 2017، بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في أيار 2018، وتشريع الاستيطان، ووقف المساعدات الأميركية المقدمة للسلطة

82 ـ Ibid
83 ـ Ibid

الفلسطينية والأونروا، وإعادة تعريف اللاجئ في ظل الحديث عن توطينهم حيث يقيمون، أو تهجيرهم إلى بلدان أخرى، تشجعت إسرائيل للانتقال خطوة إلى الأمام نحو ضم الضفة أو أجزاء منها.

في الواقع لا يوجد خلاف على أن ما أعلن نتنياهو عزمه القيام به ليس جديداً، فهذا الأمر يعد حلماً يراوده وأمثاله. وبالمناسبة، الكثيرون ممن ضمّهم هذا الكيان من شتى أصقاع الأرض، ومنذ زمن، كانوا يريدون استغلال الفرصة المناسبة. وربما كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هبة لنتنياهو بالفعل، ليس فقط لأنه عمل على إنقاذه من جرائم فساد داخلي تلاحقه، ولكن أيضاً لأنه أعطاه ما لم يكن لأي رئيس أمريكي أن يعطيه بهذه السهولة، وكأنها أرض يمتلكها؛ بل ولا يتوقع من مثله أن يعطي حتى جزءاً بسيطاً من ممتلكاته دون مقابل.

وبالرغم من أن مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة، تخالف الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي، وهي جريمة مكتملة الأركان، وتضع المجتمع الدولي والنظام الدولي والقانون والعرف الدوليين أمام تحدٍ حقيقي يهدد بتقويض المنظومة الدولية برمّتها. لكن، في ظل الهرولة العربية نحو التطبيع مع» إسرائيل»، وحالة التشرذم والتخبط والضياع التي يعيشها النظام العربي الرسمي، لا يوجد ما يمنع نتنياهو من تنفيذ عزمه.

ورغم كل التهديدات التي أطلقتها السلطة الفلسطينية والرفض وحتى الإدانات، فلا يتوقع أن يغير كل هذا شيئاً. كما أن الاعتماد على المواقف الدولية وكذلك الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن وقراراته التي يضرب بها نتنياهو وترامب عرض الحائط، لن يجدي نفعاً، فلا يوجد هناك قرار دولي واحد يمكننا أن نقول إن «إسرائيل» نفذته أو حتى أخذته على محمل الجد أو وعدت بالتعامل معه أو حتى دراسته؛ أمر يبدو مثيراً للسخرية أيضاً في ظل الحديث المتزايد عالمياً عن الشرعية الدولية واحترامها وضرورة تطبيقها!

ومع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية الفعلية لضم الأراضي الفلسطينية وزيادة جاذبية الضم ضمن النخبة الإسرائيلية والقواعد الناخبة، تبقى كافة التفاعلات متوقعة، بما فيها ضم الضفة الغربية كاملة أو أجزاء منها.

ترجّح كافة الأفعال والممارسات الإسرائيلية خلال السنوات الماضية أنها تقوم فعليًّا

بضم متدحرج لأراضي الضفة الغربية، وذلك عن طريق تغيير التركيبة السكانية والجغرافية ،بحيث يصبح الضم مع مرور الوقت بحكم الأمر الواقع. ويرتبط بهذا المخطط الإسرائيلي، القيام بخطوات عملية لتعزيز السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وامتداداتها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس وضمها إلى نطاق السيطرة الإسرائيلية. الجدير بالذكر أنه تم تمرير ما لا يقل عن ستين مشروع قانون يمهد لضم الضفة الغربية في الكنيست المنتهية ولايته، وصودق على ثمانية قوانين، دخلت بالفعل حيز التنفيذ. ومن المتوقع أن تستمر «إسرائيل» في إصدار مزيد من التشريعات التي تعزز ما يسمونه «سيادة إسرائيل» في الضفة الغربية. ويمكن أن تنتقل هذه الخطوات، في حال توفر الظروف الداخلية، والإقليمية، والدولية، إلى إصدار تشريع في الكنيست، أو من الحكومة الإسرائيلية القادمة، بضم أجزاء من الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن هناك تصريحات متكررة لنتنياهو، أبدى فيها رغبته في تطبيق السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية عن طريق تشريع في الكنيست. ويمكن النظر إلى مثل هذا التشريع من منظور مشابه لحالات سابقة من الضم، كما حصل في القدس الشرقية (1980) أو مع هضبة الجولان (1981).

وفي المحصلة، لا خلاف على أن العرب يرفضون هذا الأمر الذي لا يمكن أن يُقبل به تحت أي ظرف، ولكن يبقى الأمل معقوداً على تحرك أوسع وأقوى من قبل الفلسطينيين الذين عليهم أن يوحدوا مواقفهم في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية؛ وأن يقاوموا هذا القرار وغيره من القرارات الجائرة بكل السبل المشروعة، بما فيها المقاومة المسلحة، التي ثبت أن الرهان عليها وحده يردع «إسرائيل» عن الشروع في مخططات الضم مستقبلاً.

قانون «قيصر»..
ليس الورقة الأخيرة!

د. رولا حطيط*

المقدّمة

تتعرّض دمشق، ومنذ أكثر من أربعة عقود، إلى العقوبات الأمريكيّة التي تضيّق الخناق حينًا وتلين أحيانًا. فواشنطن تختلق الحجج وتنتقي المسوّغات دائمًا، والهدف واحد: إضعاف سوريا وحلفائها والمتعاونين معها في موسكو وطهران وبيروت؛ إنّها الحرب عينها وإن تعدّدت أشكالها أو تغيّرت أساليبها؛ حرب سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة وماليّة، كانت آخر بصماتها ما سمّي قانون «قيصر»؛ وبالطبع لن تكون الأخيرة.

ما هو قانون «قيصر»؟ هل يعاقب هذا القانون النظام السوريّ أم هو يجوّع شعوب المنطقة؟ ولماذا شرّعت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها فرض الحرب الاقتصادية الشاملة على شعوب المنطقة؟ وهل هناك من يستطيع إسقاطه أو يخفف من آثاره، بعد أن تسلّل إلى شوارع دمشق وبيروت وأروقتهما السياسيّة؟ ما مدى جهوزية حكومات المنطقة للتصدّي لهذه المعركة؟ ما هي خيارات سوريا في مواجهة هذا القانون؟ وهل سينجو لبنان من ارتداداته؟ أسئلة متعدّدة تطرح، في ظلّ تعدّد القراءات والتحليلات حول القانون الجدلي الذي أقرّ نهاية العام الماضي، سنحاول مقاربتها من خلال هذا البحث المختصر، في محاولة لفهم مدى خطورة تطبيق هذا القانون على سوريا والدول المحيطة أو الشركات المستثمرة أو المتعاملة معها؛ لذا لا بدّ من التوقّف عند مضامينه، وشروطه، وتوقيت تنفيذه، إضافة الى رصد المستهدفين منه في الداخل والخارج السوريّ، والأهداف التي ترمي الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى تحقيقها من خلاله.

* كاتبة سياسية.

أوّلًا- قانون «قيصر»: المضمون والشروط

لقد سُنّ قانون «قيصر»،المعروف أيضاً بقانون «سيزر»، بعد جولات من التعديل والتنقيح، بذريعة حماية المدنيّين السوريّين، في حين أنّ تطبيقه على الشعب السوريّ، بشكل أحاديّ الجانب، مخالف لقوانين منظّمة الأمم المتحدة، لما له من تأثير مباشر في لقمة عيش المواطن السوريّ. وقد سُمّي قانون «قيصر» نسبة إلى مصوّر عسكريّ سوريّ انشقّ عن نظام الأسد في العام 2014، حيث سرّب 55 ألف صورة لـ11 ألف سجين قُتلوا تحت التعذيب؛ وقد استخدم اسم «قيصر» لإخفاء هويّته الحقيقية، وعُرضت تلك الصور في قاعات مجلس الشيوخ الأمريكيّ، والتي أثارت ردود فعل عالميّة غاضبة، وصولاً إلى إقراره في أواخر العام الفائت، وتحديدًا في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2019، ووضع، بنسخته النهائية، قيد التنفيذ بتاريخ 17 حزيران/ يونيو 2020، بعد أنّ صدّق عليه كلّ من الديموقراطيّين والجمهوريّين في الكونغرس، ضمن مشروع قانون الموازنة الدفاعيّة الأمريكيّة لعام 2020 بحجم 738 مليار دولار أمريكي؛ وبالتالي صار «قيصر» جزءًا من قانون الدفاع الوطنيّ، ونافذًا منذ توقيع «دونالد ترامب» عليه بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019، مع كلّ ما يحمله من دلالات سياسيّة.

يستهدف قانون «قيصر» البنك السوريّ المركزيّ، وهذا ليس بجديد، لأنّ المصرف المركزي عليه عقوبات أساساً. لكنّ الجديد في هذا القانون هو العقوبات المشروطة التي تطال كلّ من يتعامل معه من كيانات خاصّة وأفراد، من دون توضيح هذه الشروط أو تفسيرها. كما يعمل هذا القانون على تجميد أي مساعدات لإعادة إعمار سوريا، ويطال كلّ من يقدّم الدعم للحكومة السوريّة، ومن يدخل في صفقة ماليّة معها، ومن يتعامل معها فيما خصّ النفط والغاز وكلّ ما يتعلّق بصناعة الطاقة في البلاد (المياه والكهرباء)، والطائرات الحربيّة، وخدمات البناء والهندسة؛ حتى أنّه يطال السياسة الصحيّة والدوائيّة، أي حاجات السكّان الأساسية. ويتعرّض كلّ من يخالف هذا القانون لحجب الملكيّة، والسيطرة على الممتلكات، ومنع الدخول إلى أمريكا؛ بحيث تصبّ بنود القانون المتنوّعة في مجرى واحد: عزل سوريا وخنقها اقتصاديًّا، ورفع كلفة الصمود في وجه الإرادة الأمريكيّة إلى حدّها الأقصى، من خلال تجويع الشعب السوريّ حتى الموت أو الاستسلام.

وعلى الرغم من لغة القانون القاسية، فإنّ بنوده تشدّد على أنّ الولايات المتحدة

الأمريكيّة منفتحة على الحلّ الدبلوماسيّ، لكن بشروط تسوية تعجيزيّة ومستحيلة من دون تنحّي النظام السوريّ وتغيير سلوكه ووقف دعم روسيا وإيران له. فواشنطن تسعى إلى تخفيف العقوبات تدريجيًّا بالتزامن مع فرض تنازلات سياسيّة على المستوى الداخليّ، سواء عبر إشراك المعارضة في الحكم مثلًا، أم عبر تنازلات إقليميّة ينتج عنها إخراج حزب الله وإيران من الساحة السوريّة، وفتح حوار جديّ لتفعيل مبادرة «السلام» مع «إسرائيل» في الجولان؛ إذ يحدّد قانون «قيصر» ستة شروط لرفع العقوبات الأمريكيّة، وهي:

وقف عمليات القصف، بالطيران السوريّ أو الروسي، للمدنيّين.

التزام القوّات السوريّة والروسيّة والإيرانيّة، والكيانات المرتبطة بها، بوقف قصف المنشآت الطبيّة والاستشفائيّة ودور التعليم والمجمعات السكنيّة أو التجاريّة.

وقف القيود التي تضعها القوّات السوريّة والروسيّة والإيرانيّة وكلّ الكيانات المرتبطة بها، على وصول المساعدات الإنسانيّة إلى المناطق والمدن والقرى المحاصرة، والسماح للمدنيين بحرية الانتقال.

إطلاق المعتقلين السياسيّين المحتجزين قسرًا، ومنح المنظّمات الدوليّة لحقوق الإنسان حقّ الوصول إلى السجون ومراكز الاعتقال في سوريا.

تأمين العودة الآمنة والطوعيّة الكريمة للسوريّين اللاجئين بسبب الحرب في سوريا.

محاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا، وتقديمهم إلى العدالة، وتأمين الدخول في عمليّة المصالحة والحوار.

ثانيًا-التنازع الزمنيّ لقانون «قيصر»

يهدف قانون «قيصر»، الذي يصفه كثيرون «بالفزّاعة» الأمريكيّة في إطار حملات متعدّدة من التهويل والترهيب، إلى تثبيت سلسلة طويلة من العقوبات الأمريكيّة المفروضة أصلًا على سوريا، في مراحل مختلفة وبصيغ متعدّدة، منذ ثمانينيّات القرن الماضي حتى سنوات الحرب الحاليّة، مرورًا بقانون «محاسبة سوريا»؛ إضافة إلى ترجمة عملية «قانونيّة» لتهديدات وضغوطات لطالما أطلقتها واشنطن على كلّ من يسعى إلى التعاون مع الحكومة السوريّة؛ فسوريا معاقبة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ وجامعة الدول العربيّة، إضافة إلى دول أخرى؛ حتى إنّ الدول التي لم تفرض عليها عقوبات لم تتمكّن

من التعامل معها كما يجب. وما قانون «قيصر» إلّا جزء من استراتيجيّة الولايات المتحدة الأمريكيّة المطبّقة في سوريا منذ العام 2011؛ والجديد فيه هو تضمّنه بنودًا مباشرة مختصّة بحلفاء دمشق، في موسكو وطهران وبيروت؛ فلغة العقوبات في هذا القانون اختلفت، إذ ركّز المشرّعون فيها على استهداف ثلاثة أنظمة وتوابعها: النظام السوريّ ومؤسّساته، والنظام الروسيّ والمسؤولين فيه، والنظام الإيرانيّ ووكلائه. أمّا إذا ما رُصد مسار القانون الزمنيّ وظروف ولادته، مع ربطه بالمواجهة التي كانت تدور في المنطقة والعالم، فيُلاحظ أنّه مُرِّر في العام 2016 في مجلس النوّاب الأمريكي لأوّل مرّة، لكنّه لم يمرّ عند عرضه على مجلس الشيوخ، لأنّ إقرار القانون في المجلس الدستوريّ الأمريكيّ يحتاج إلى موافقة المجلسَين عليه. وفي العام 2018 ،فشل المشروع أيضًا بالمرور في مجلس الشيوخ. هذا الواقع دفع بالجهات المعارضة للنظام في سوريا نحو تفعيل الجهد لإقرار مشروع القانون المذكور، ومنها اللوبيّ السوريّ، والمجلس السوريّ الأمريكيّ، ومنظّمات سوريّة وأمريكيّة مختلفة، إضافة إلى تقارير المنظّمات الحقوقيّة السوريّة؛ وتلاقت مصالح تلك المجموعات مع مصالح إدارة ترامب، إلى أن عُمل على إيجاد حلّ يربط القانون بموازنة وزارة الدفاع، وليس التصويت عليه بشكل إفراديّ، كون الجمهوريّين والديمقراطيّين في مجلس الشيوخ متّفقين على تمرير ميزانيّة وزارة الدفاع، فأقرّه مجلس الشيوخ في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2019.

وهنا يطرح السؤال الآتي: لماذا ينام القانون المذكور كمشروع لثلاث سنوات في أدراج الكونغرس، ومن ثمّ يصار إلى إقراره في هذا الوقت تحديدًا وعشيّة الانتخابات الأمريكية؟ ولا سيّما أنّ هذه السنوات الثلاث حفلت بالانتصارات المتسلسلة للجيش السوريّ، وصولًا إلى تحديد الخيارات في معركة إدلب بين الحسم العسكريّ والتسوية السياسيّة، مع التسليم بأنّ في التسوية مسلّمات أوّلها التسليم بانتصار الدولة السوريّة ورئيسها وجيشها. في ظلّ هذه الارتباكات المداخلة، أليس الأصحّ أن يكون قانون «قيصر» قد طُرح ضمن استراتيجيّة أمريكيّة في الضغط الأقصى من الناحية الاقتصاديّة للتأثير في صمود المواطن السوريّ، وتصعيد للإرهاب المجتمعيّ، بالدرجة الأولى، وفي صمود الحكومة السوريّة وحلفائها في لبنان وروسيا وإيران، سعيًا إلى دفعها للقبول بالأجندة الأمريكيّة الغربيّة كاملةً، ودفع حلفائها لخسارة الانعكاس الاستراتيجيّ الدوليّ والإقليميّ لإنجازاتهم في

الميدان السوريّة، من خلال محاولة الضغط على روسيا وإيران وتجريدهما من نفوذهما واستعادة الهيمنة الأمريكيّة في المنطقة التي بدأت تتآكل، خاصّة أنّ واشنطن تمتلك أداتين تستطيع استخدامها حاليًّا هما: النظام الماليّ الدوليّ وقانون العقوبات، لتحضير المسرح وإقامة تسوية ما تكون بميزان قوّة ملائم لأجندتها. وهذه الاستراتيجيّة الأمريكيّة مفتوحة ومستمرّة مع حالة عدم اليقين في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة؛ فقانون «قيصر» لن يكون النهاية؛ ولربما نشهد سيناريوهات جديدة مشابهةفي المستقبل.

ثالثًا- قانون«قيصر» في عيون واشنطن

حظي قانون «قيصر» الأمريكيّ بتأييد الجمهوريّين والديمقراطيّين؛ وهو صدر كعقاب لنظام الرئيس بشار الأسد، تحت ذريعة الانتهاكات الإنسانية. ولا شكّ في أنّ هذا القانون هو استمرار لتبنّي الإدارة الأمريكية بقيادة «دونالد ترامب» لسياسةالعقوبات كإحدى أدوات سياساتها الاقتصاديّة، والتي تندرج في إطار السياسات الدوليّة الردعيّة الهادفة إلى تحقيق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة محدّدة، من خلال ممارسة الضغط على الدول المستهدفة بالعقوبات بهدف تغيير مواقفها في الاتجاه الذي تريده الدولة التي تفرضها؛ وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصاديّة على العديد من الدول، ومنها: روسيا، والصين، وكوريا الشمالية، وإيران، وتركيا؛ وقبلها ليبيا وكوبا.

أمّا فيما يتعلق باستراتيجيّة الولايات المتّحدة في سوريا، فإنّها استراتيجية غير متكاملة، بالرغم من معرفة الإدارةالأمريكيّة بوضوح ما لا تريده في سوريا؛ فهي لا تريد بيئة حاضنة لجماعات إرهابيّة، كما لا تريد أي سيطرة لحزب الله وإيران حفاظًا على أمن «إسرائيل». إنّما هذا لا يحقق لاستراتيجيّتها الثبات في ظلّ محدوديّة الأدوات العسكريّة التي ترغب في استخدامها حيال الأزمة في سوريا؛ لذا فهي تهدف من وراءاستصدار هذا القانون بمنهجيّة مختلفة إلى العودة النوعيّة للملفّ السوريّ ،عبر تعزيز مبدأ المساءلة (كما صرَّح مايك بومبيو في بيان لوزارة الخارجيّة الأمريكية). وهذا يوفّر لها «أدوات للمساعدة في إنهاء الصراع»، والعودة بشروط تفاوض قويّة، والضغط على النظام وحلفائه لجرّه للعمليّة السياسيّة، وإجباره على الرضوخ للقرارات الدوليّة؛ إذ تؤكّد قراءة القانون اتساقه إلى حدّ كبير مع قرارَي مجلس الأمن «2118» و«2254»، مع إمكانيّة تعليق العقوبات في حال

تخلّى عن سياساته الحاليّة. فأمريكا تهدف ظاهريًّا إلى إنهاء الحرب في سوريا من خلال عمليّة سياسيّة بقيادتها، تؤدّي إلى تشكيل حكومة جامعة وتمثيليّة في دمشق، على أمل أن تستجيب سوريا لشروط الحلّ السياسيّ، وبصيغة تتوافق مع ما يطلبه حلفاء الولايات المتحدة من المعارضة السوريّة، التي فشلت في تحقيق إنجاز عسكريّ على الأرض على مدار تسع سنوات، بسبب التحالف السوريّ مع روسيا وإيران. ونتيجة لتغيير مقاربة ترامب، من فكرة إسقاط النظام التي تبنّتها إدارة أوباما، إلى فكرة تغيير سلوك النظام السوريّ وفصله عن الحليف الإيرانيّ، فلم تعد حكومة ترامب تصرّ على ضرورة خروج الأسد من الحكم، لكنّها تشدّد على تغيير سلوك نظامه من خلال الاعتماد على تطبيق عقوبات على سوريا واستهداف حلفائها عبر قانون «قيصر»؛ إذ بحسب تصريحات الأمريكيّين وتفسيراتهم ،فإنّ القانون الذي أخذ وقتًا طويلًا قبل أن يقرّه الكونغرس، ويوقّع عليه الرئيس دونالد ترامب « لم ينصّ على تغيير الأسد»، لكنّه نصّ على «التزام الحكومة السوريّة بشروط هي:

إخراج إيران من سوريا.

التوقّف عن رعاية الإرهاب ودعم حزب الله.

التخلّي عن السلاح الكيماوي.

ألّا تشكل تهديدًا لجيرانها.

توفير شروط عودة النازحين واللاجئين.

محاسبة مجرمي الحرب ومساءلتهم.

العمل على تنفيذ القرار الدولي 2254.

ليغدو هذا القانون اليوم أشبه بورقة ضغط بيد واشنطن في رسم المستقبل السوريّ، في ظلّ تخبّط الإدارة الأمريكيّة فيما يتعلّق بالسياسة الخاصّة بسوريا بسبب تذبذب ترامب وتردّده وافتقاده للخبرة السياسية. وهذا ما شهدناه أخيرًا فيما يتعلق بموقفه في شمال شرق سوريا، الذي تأرجح بين الانسحاب والعودة لأكثر من مرّة؛ فالرئيس دونالد ترامب أضعف من أي وقت، ويتعرّض لهجوم من الداخل الأمريكيّ وحتى من أوروبا والأمم المتحدة، تزامنًا مع انتشار جائحة كورونا التي خلقت أمريكا جديدة وعالمًا جديداً.فمنذ

أن وقّع الرئيس ترامب على القانون في نهاية العام الماضي، تغيّرت أمريكا، وتغيّر العالم، وتكفّلت حروب الشوارع الأمريكيّة الجديدة بالمواجهة؛ كما تُظهر تصريحات ترامب ومواقفه السعي لتفاهم سعوديّ– روسيّ في قطاع النفط، والدعوة إلى مفاوضات ثلاثيّة روسيّة – أمريكيّة– صينيّة حول الحدّ من التسلّح. فالنية هي تخفيف التوتر مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، وليس السعي الى التصعيد. فإلى أيّ حد سوف تنجح سياسة الحصار الأمريكي وفرض العقوبات على الشعوب، بحجّة معاقبة النُخب الحاكمة في الدول التي تحاول استكمال استقلالها السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ والثقافيّ؟

رابعًا- تداعيات قانون «قيصر» في الداخل السوريّ والخارج

على الرغم من تجاذب الآراء حول التداعيات المتوقّعة لقانون «قيصر» على سوريا والمنطقة، فإنّ اعتقادًا بعدم جدوى العقوبات كمبدأ في تقويض سوريا وحلفائها يتعزّز أكثر، استنادًا إلى أنّ هذا النهج ليس بجديد، وأنّ الدول التي تتعرض لعقوبات مثل روسيا وإيران قدبنت سياساتها وعلاقاتها على أساس تلك العقوبات، وعملت على سياسات البدائل، سواء في علاقاتها الدوليّة أم في سياساتها الداخليّة، كما حدث في المشروعَين النوويّ والصاروخيّ الإيرانيّين اللذين تأسّسا وتطوّرا في ظلّ العقوبات؛ كما خاضت سوريا، إلى جانب إيران وروسيا، الحرب الكونيّة ضدّ الجماعات المسلّحة في السنوات التسع الماضية؛ وفي حين تبدو هذه المقاربة هي النهج الأكثر توقعًا لتعاطي سوريا وحلفائها مع قانون «قيصر»، فإنّ المشهد العام يحتّم علينا مقاربة هذا الموضوع وفق المسار الآتي:

1- أثر قانون «قيصر» في سوريا

ندّدت دمشق بالقانون الأميركي، وقالت إنّه سيفاقم معاناة المدنيّين في ظلّ اقتصاد مستنزف، وبالتوازي مع نشوءأزمات في مجاله الحيويّ، لبنان والعراق، وحسبان التدمير الممنهج للبنى التحتيّة في عدّة محافظات ومناطق سوريّة مختلفة، وتخريب الزراعة، من خلال استخدام أمريكا مروحيّات «أباتشي» لإسقاط بالونات حراريّة للإجهاز على مساحات واسعة من المحاصيل الزراعيّة في أرياف حلب والرقّة والحسكة؛ إضافة إلى سحب مئات ملايين الدولارات عبر قوّات سوريا الديمقراطيّة التابعة لأمريكا من سوريا، وسرقة آبار النفط من خلال إبقاء 500 جنديّ أمريكيّ بذريعة حماية المنشآت النفطيّة،

ناهيك عن تدمير القطاع الصناعيّ جرّاء تفكيك عدد كبير من المصانع على يد الجماعات المسلّحة الإرهابيّة وإخراجها إلى خارج سوريا. وعلى الرغم من أنّ سياسة العقوبات ليست جديدة على سوريا، إذ عرقلت الإجراءات الأمريكيّة والأوروبيّة على حدّ سواء منذ سنوات قدراتها الاقتصاديّة، بعدما طالت شركات ورجال أعمال وقطاعات مختلفة وفق سلسلة متتالية من الجولات، فإنّ قانون «قيصر» يسعى إلى خنق الاقتصاد السوريّ، وخنق الشعب السوريّ، لأنّه و«للأسف سيكون أكثر من سيعاني»، حيث سيرتفع معدّل السوريّين الذين هم تحت خطّ الفقر، ولا سيّما أنّ أكثر من 80% منهم يعيشون تحت خط الفقر وفق الأمم المتحدة، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل 133% منذ أيار/ مايو 2019، حسب برنامج الأغذية العالميّ، في ظلّ الانهيار التاريخيّ للعملة السوريّة أمام الدولار الأمريكي. والمتوقّع أن تشهد سوريا نقصًا في المواد الضرورية؛ وعلى هذا سترتفع الأسعار، وسيعاني السوريّون من تآكل أكبر في قدراتهم الشرائيّة مع تراجع في فرص العمل، خصوصًا أنّ القدرة على استيراد السلع، ومن بينها المواد الغذائيّة والوقود، ستصبح أكثر تعقيدًا؛ فمنتجات أساسية، كالخبز والطحين وحليب الأطفال، تضاعفت أسعارها، فيما أصبحت الفاكهة واللحوم «رفاهية زائدة» عند شريحة كبيرة من الشعب السوريّ.

وتراهن «الإدارة الأمريكيّة» على أنّها، بالعقوبات وفق هذا القانون، قادرة على تحقيق ما فشلت في تحقيقه بالعدوان العسكريّ عبر أدواتها، ظنًّا منها أنّ مفاعيل العقوبات على الشعب السوريّ وعلى لقمة عيشه ستدفعه إلى الثورة على النظام، بعدما عجزت هي عن الإطاحة بنظام الأسد، خاصةً في ضوء المعلومات التي تنشرها وكالات الأمم المتحدة بأنّ نسبة عالية من الشعب السوري تقف على حافة «الجوع».

إذاً،تداعيات كبيرة ستواجهها الحكومة السوريّة بفعل قانون «قيصر». لكن من المبكر الحكم على قدرة هذه العقوبات على تحقيق ما عجزت عنه الحرب الداخليّة خلال ما يقارب عشر سنوات. فسوريا هي بلد زراعيّ يأكل ممّا يزرع ويلبس ممّا يصنع، في ظلّ تعدديّة سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة واجتماعيّة، لأنّ النظام السياسيّ الاقتصاديّ الاجتماعيّ في سوريا ذو أنماط متعدّدة، وهو يستطيع أن يتكيّف مع الوقائع والتحدّيات الجديدة؛ ولذا هو قادر على مواجهة هذا الإعصار الإرهابيّ الاقتصاديّ المتمثّل بـقانون«قيصر الأمريكي».

إنّ المشهد الحالي مكشوف تمامًا أمام دمشق التي وضعت أولويّات المواجهة بالتصدّي للإرهاب الاقتصاديّ الغربيّ – الأمريكيّ، وذلك من خلال تعزيز صمود الجبهة الداخليّة عبر تحسين الواقع المعيشيّ، وتأمين متطلّبات الشعب السوريّ، وإطلاق الحكومة مشروعًا تحت شعار «الزراعة هي الحلّ» لدعم القطاع الزراعيّ، تزامنًا مع تعزيز التنسيق مع الحلفاء والأصدقاء، على أعلى المستويات، خاصّة أنّ التعاون العسكريّ، والدفاعيّ، والأمنيّ أصبح في أعلى جهوزيّته. فسوريا تحظى بدعم إيرانيّ وروسيّ، وتسيطر اليوم على أكثر من 70 % من مساحة البلاد، فهل سوف تهاب سوريا من «قيصر» و»إسرائيل» على حدودها؟ ولا سيّما أنّ قواعد الاشتباك تتغيّر، حيث باتت دمشق تصرّح رسميًّا وعلنيًّا بأنّها جزء من «محور المقاومة»، ما يشير إلى خيارها الاستراتيجيّ . ويدرك العالم أنّ السياسة السوريّة تتحرّك تكتيكيًّا واستراتيجيًّا في مدار «محور المقاومة» ،العدوّ المعلن لإسرائيل والولايات المتحدة، وخاصّة أنّ «إسرائيل» تعتمد على دعم مطلق من الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة؛ فهل صار يُنظر إلى وجود «إسرائيل» على أنّه نعمة وليس نقمة، ليتحوّل التهديد الإسرائيليّ إلى فرصة للضغط على المجتمع الدوليّ؟

2 - أثر قانون «قيصر» في لبنان

على الرغم من استهداف هذا القانون لسوريا بشكل رئيس، فإنّ «قيصر الأمريكي» مفتوح في تطبيقه ليس عليها فحسب، بل على لبنان والعراق، وكلّ الدول المساندة للدولة السوريّة، حيث إنّ تداعياته تصيب دول الجوار السوريّ، عبر منعها، بالدرجة الأولى، من الانخراط في جهود إعادة الإعمار، ودعم الحكومة في قطاعات مختلفة. ولبنان ،الذي يرزح منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 تحت وطأة أزمة ماليّة وسياسيّة حادة، أتاح، منذ الستينيّات، وخصوصًا القطاع المصرفيّ اللبنانيّ، المجال أمام سوريا لإجراء معاملاتها التجاريّة، والماليّة، والدوليّة، متفاديةً العقوبات الغربيّة؛ كذلك، شكّل لبنان نافذة سوريا نحو الخارج؛ فلا شكّ إذًا أنّ عجز لبنان عن القيام بهذا الدور سيؤدّي إلى مضاعفات كبيرة تلقي بثقلها على الاقتصاد السوريّ والاقتصاد اللبنانيّ على حدّ سواء، إذا لم يكن لبنان هو الأكثر خسارة، إذ سيجد نفسه معزولًا عن البرّ كليًّا مع قطع العلاقات التجاريّة والماليّة بين الشركات السوريّة واللبنانيّة وتجميد استجرار الطاقة الكهربائيّة من سوريا، ضمن

الاتفاقيّة التي وقّعت منذ ثلاثة عقود؛ ما يفاقم من أزماته الاقتصاديّة والمعيشيّة والماليّة في ظلّ الانهيار الاقتصاديّ الذي يعاني منه؛ فهو يقع بين «سندان» النخب اللبنانيّة الفاسدة بشكلٍ مريع، والتي تعرقِل الإصلاح، و«مطرقة» التعسُّف الماليّ من القوى الغربيّة.

ولبنان اليوم أشبه بمحطة الترانزيت للصراعات والصفقات. فهذه ليست المرة الأولى التي يُثار فيها القلق من تأثير التحوُّلات في التوازنات بين القوى العالميّة والإقليميّة؛ لكنّها الأخطر على الإطلاق؛ فالعقوبات، التي تُضاف إلى الإفلاس الماليّ، وزعزعة الاستقرار الإقليميّ، وجائحة فيروس كورونا المُستجدّ، والركود العالميّ، هي جميعًا وصفة للانهيار الكامل. فما هي الخيارات المطروحة أمام لبنان؟ هل يلجأ الى التمسُّك بالغرب وينسى بقيّة العالم، من خلال الحياد السلبيّ أو الإيجابيّ، كما يروّج البعض ، ضمن سياسة «النأي بالنفس»؟ أم نراه يشدّ الوثاق للتوجُّه نحو الشرق؟ أم يقبل التحدّي ويلجأ إلى رفع اللهجة والتلويح بفرض قواعد اشتباك جديدة عبر خطّ المقاومة، لكسر الحصار الأمريكيّ المتعدّد الضحايا؟

إنّ الخيار الأوّل هو ضرب من التمني، كونه يندرج ضمن الإملاءات الغربيّة ويعدّ تطبيعًا مبطنًا مع «إسرائيل»، وابتعادًا حقيقيًّا عن سوريا التي يشترك معهالبنان بالحدود، والتاريخ، والاقتصاد، والتهديد بالعدوان الإسرائيليّ. أمّا الخيار الثاني، أي التحوُّل نحو الشرق، فهو على الرغم من أنّه يعزّز قوة المساومة مع الغرب، ويؤدّي إلى تنويع مصادر الاستثمار الأجنبيّ، وقد يقدّم حلولاً عمليّة وسريعة للمشكلات الضاغطة، مثل توليد الطاقة، وإدارة النفايات، والبنية التحتية للنقل، فهو ليس خياراً سهلًا في الواقع، لأنّه يحتاج الى إزالة عراقيل، نظرًا إلى الممانعة الداخليّة، بسبب الاعتماد على رأس المال الغربيّ والخليجيّ داخل المجتمع اللبنانيّ، والتحيُّز ضدّ كلّ ما هو شرقيّ. وفيما يتعلّق بالخيار الثالث، ونظرًا إلى طبيعة النظام اللبناني، حيث الحقائق والمعطيات التكوينيّة في المجتمع التعددي اللبناني، والتي تتجلّى بصور واضحة في الحياة السياسية اليومية العملية، تبرز بعض المقاومة المدفوعة بالرفض الأعمى والتسخيف غير الناضج من أيّ مقترحات تقدّمها قوى الوضع الراهن، من قبل تواطؤ بعض أحصنة طروادة مع واشنطن، إمّا لجهة التحريض والتشجيع على فرض عقوبات، وإمّا لجهة التبرّع بتقديم خدمات وتسهيلات للأمريكي، للتهويل على حلفاء المقاومة بأنّ زمن العقوبات عليهم قد أتى؛ وكل هذا يجري تزامنًا مع المساعي الحثيثة التي تحاول جرّ ممثّلي الشعب اللبنانيّ إلى طاولة المفاوضات، بشرط أن

يطبّق خارطة الطريق الأمريكيّة، التي تعبّر عنها بشكل يوميّ السفيرة الأمريكيّة في بيروت «دوروثي شيا»، والتي عبّرت عنها الولايات المتحدة بلسان «بومبيو» وأكثر من مسؤول في الإدارة الأمريكيّة: «أن تعالوا أيها اللبنانيون إلى الطاولة، لكن أحضروا معكم سلاحكم الذي دقّ الإسفين الأخير في نعش إسرائيل الكبرى»، ليظهر موقف حزب الله ومحيطه فيما عبّر عنه الأمين العام لحزب الله بمعادلته الشهيرة: «أنت تخيّرني بين الجوع والقتل، فلن نجوع وسنقتلك سنقتلك»؛ وهذا يعني أنّ المقاومة على جهوزيّة تامّة، بحيث وضعت ترتيباتها وحدّدت بنوك أهدافها، وأعقبتها بوضع أطروحة التوجّه شرقًا على الطاولة، ثمّ المشتقات النفطيّة الإيرانيّة مقابل الليرة اللبنانيّة، إلى البوابة العراقيّة النفط مقابل الغذاء، والتكامل السلعي الغذائيّ والاستهلاكيّ مع سوريا، وصولًا إلى طرح حزمة مشاريع للتعاون مع الصين،و انتهاءً بالإعلان عن الجهاد الزراعي والصناعي؛ لنشهد أخيراً تغييرًا في استراتيجيّة أمريكا. فمواقف كلّ من بومبيو والسفيرة الأمريكيّة تراجعت، حيث لم يعد إسقاط الحكومة مطلبًا، وبرز الحديث عن مساعدات للبنان مقابل الإصلاحات، وبدأ الكلام على وضع ودائع بالدولار في مصرف لبنان لبعض الدول الخليجيّة تزامنًا مع استضافة رئيس الحكومة للسفيرة الأمريكيّة على الغداء،والتي أعقبتها زيارة لرئيس مجلس النواب، للاستماع إلى شروطه سعيًا لاستئناف التفاوض في ملف الترسيم البحريّ للحدود اللبنانيّة مع فلسطين المحتلة. وفق هذه المستجدات، فإن معادلة الردع في المواجهة الماليّة بدأت تتشكّل أسوة بما جرى في معادلات الميدان، ما سبّب القلق للإدارة الأمريكيّة والذعر في تل أبيب؛ إنّما هذا لا يعني أنّ الأزمة انتهت. كما أنّ التراجع الأمريكيّ لا يعني أنّ واشنطن قد استسلمت، بل لعلّها تعتمد استراتيجيّة التراجع خطوة إلى الخلف، والتقدّم تكتيكيًّا عبر محاولة اختراق إحدى الثغرات في لبنان، وهي كثيرة. ولا يعني أيضًا أنّ المقاومة اطمأنت، فالوقت يمضي وللحديث تتمّة، والترقّب سيّد الموقف؛ فالضربة التي لا تقتلك تقويك!

-3 أثر قانون «قيصر» في الحليفين الرئيسَين لسوريا (روسيا- إيران)

لم تنكفئ القرارات الأمريكيّة التي تخصّ المشرق العربيّ بشكل عام، وسوريا بشكل خاص، منذ عقود. ولطالما برز الملفّ السوريّ والملفّ الإيرانيّ في صَدارة تراتبيّة المشهد

السياسي في المنطقة. لقد أوصلت واشنطن درجة السخونة السياسيّة في ملفّات سوريا وإيران إلى الذروة بعد منظومة العقوبات الأمريكيّة المتشدّدة على قوى محور المقاومة وحكوماته وشعوبه. فما بين إيران وروسيا وسوريا ظهرت تداعيات القرارات الأمريكيّة المباركة من الدول الأوروبيّة، والتي تُشكّل سندًا لنظام ترامب في المحافل الدوليّة، عبر تدعيم قراراته والتصويت عليها.

لقد أُعدّ قانون «قيصر» ظاهريًّا ضدّ سوريا انتقامًا من انتصارها على العدوان الكونيّ عليها. أمّا في العمق، فإنّ هذا القانون المتعارض مع قواعد القانون الدولي العام هو ضدّ محور المقاومة، وضدّ روسيا والصين أيضًا وحلفاء آخرين يحافظون على علاقة مميّزة مع سوريا.

ففيما يتعلّق بالجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، وبالرغم من كمّ الضغوطات التي فُرضت عليها، ابتداءً من الاتفاق النوويّ، حتى الحصار الاقتصاديّ، وما تخلّلته العلاقة السياسيّة الخارجيّة من توتّرات نتيجة علاقة طهران ببغداد ودمشق، وما ارتكبته واشنطن عبر استهدافها قائد فيلق القدس «الشهيد قاسم سليماني» و«الشهيد أبو مهدي المهندس» في العراق، والردود التي قابلتها بها طهران عبر استهدافها قاعدة «عين الأسد» الأمريكيّة، واستمرارها بالتخصيب واستكمال تطوّرها النوويّ والعسكريّ، وكسرها الحصار على فنزويلا؛ كلّ تلك المُعطيات تؤكّد أنّ إيران، هذه الدولة المحاصرة اقتصاديًّا، قد فرضت معادلة كسر القرارات الأمريكيّة، فضلًا عن عدم تخلّيها عن حلفائها؛ وهذا ما صرح به وزير الخارجيّة الإيرانيّ محمّد جواد ظريف، حين قال: «لدينا علاقات اقتصاديّة قويّة مع سوريا، وهي لديها خطّ ائتمانيّ مع إيران. وسنعمل على تطوير العلاقات والتعاون والاقتصادي بين البلدين». وعليه، فإنّ العلاقة السوريّة– الإيرانيّة متينة، وسوف تستمرّ إيران في دعم القيادة السوريّة والتعاون معها في حربها على الإرهاب، بالإضافة إلى تخفيف تداعيات قانون «قيصر» المفروض على سوريا؛ وهذا ما بدأت ترجمته ايران عمليًّا عبر بوابة الصين ،من خلال وثيقة التعاون الصينيّة – الإيرانيّة لمدّة 25 عامًا، ما يمنحها طابعًا استراتيجيًّا دائمًا لتغييرات عميقة في الاقتصاد تنسحب على السياسة؛ هذه المواقف، وما تُشكله من تحدٍّ لأمريكا، إنّما هي مسار استراتيجيّ خطّته دمشق وطهران لمواجهة العنجهيّة الأمريكيّة.

أمّا روسيا ،فهي لا تبتعد عن المشهد السابق كحليف قويّ للدولة السوريّة. وهي أيضًا تعدّ الراعي الأوّل للعمليّة السياسيّة من جهة الإدارة الأمريكيّة والحكومات الأوروبيّة والأمم المتحدة. وقد أعطت الرئيس بشار الأسد غطاءً دبلوماسيًّا، وأمّنت له النظم العسكريّة الضروريّة والدعم الجوي. كذلك، هي تنفّذ عمليّات شرطة وعمليّات خاصة في البلاد؛ويمكنها، عند الاقتضاء، أن تتوسط بين الحكومة والمعارضة. ولطالما حاولت واشنطن، ولأكثر من مرّة، التضييق على روسيا عبر ملفات عدّة (تخصّ روسيا الاتحاديّة، كما في الملف الأوكرانيّ ومعاهدة الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى، وبالنسبة إلى شراكتها كدولة عُظمى في تصدير الغاز عبر بحر البلطيق وصولًا الى تركيا، وعلاقاتها الاستراتيجيّة مع الصين)، للضغط على القيادة السوريّة بهدف إخراج إيران من الساحة السوريّة؛ ولكنهافشلت لأنّ روسيا تحتاج إلى إيران في سوريا عمليًّا بالدرجة نفسها تقريبًا التي تمتلك فيها إيران مصلحة بأن تحافظ روسيا على وجود مستمرّ هناك؛ وهذا لا يعني غياب عنصر المنافسة تمامًا عن العلاقات بين موسكو وطهران.

والملاحظ أنّه منذ إقرار قانون «قيصر» في الكونغرس وتوقيع الرئيس ترامب عليه، دخل الأمريكيّون في مفاوضات مع روسيا، التي كانت تتهيّأ له روسيا منذ سنوات، ولا سيّما أنّ هذا القانون يستهدف الضغط عليها لجهة التلويح بمعاقبة شركاتها التي تتعامل مع سوريا، ومن ضمنها شركات تمثّل عصب الاقتصاد الروسيّ، سواء في مجال صناعة الأسلحة أم في قطاع النفط، في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة التي تشهدها البلاد بسبب جائحة كورونا. وعلى الرغم من ذلك، فقدصدر الموقف الروسيّ داعمًا للدولة السوريّة، مع التشديد على أنّ روسيا لن تخضع للتهديد بالعقوبات التي يتضمّنها قانون «قيصر»؛والذي تلاه توافق روسيّ– صينيّ بنقض قرار مجلس الأمن الدوليّ المتعلق بالمساعدات الغذائيّة، حيث أُسقط مشروع التجديد الأممي لفتح المعابر التقليديّة أمام المساعدات وتزويد منطقة «إدلب المحتلة» بمواد متنوّعة، لأنّها تذهب للتنظيمات الإرهابيّة، والمطالبةبأن تكون الدولة السوريّة الشرعيّة هي المسؤولة عن توصيلها إلى مستحقّيها من المدنيّين الفعليّين، المحاصرين جراء قانون «قيصر»، ما يعني أنّه تم نصبُ فخ لـ«قيصر» في مجلس الأمن، والتأكيد لواشنطن على متانة العلاقة الثلاثيّة السوريّة– الروسيّة– الإيرانيّة.

ربما قد يفلح السعي الأمريكيّ لتعقيد ملفّات المنطقة، في بعض جوانبها؛ لكن

الاستراتيجيّة الهادئة لروسيا وإيران وسوريا تصدم العبث الأمريكيّ بالإرادة السياسيّة لمحور المقاومة. فالتطوّرات في المنطقة بات من الضروريّ احتواؤها، وعهد المناورات لكسب الوقت وتمرير المشاريع المعادية الخاصّة ولّى. فهل نحن أمام مؤشّرات منذرة بالتدحرج نحو حرب كارثيّة، خاصّة أنّ الإدارة الأمريكيّة تحاول فرض الوقائع والمعطيات، وتسخين الأوضاع ، إقليميًّا ودوليًّا؟

الخاتمة

بناءً على ما تقدم نسأل :هل قُضي الأمر وبتنا أمام الحائط المسدود؟ أم ثمّة مخارج لا تزال متاحة؟

في السياسة، هي لعبة من يصرخ أوّلًا! وبطبيعة الحال،فإن واشنطن ستضغط إلى الحدّ الأقصى على سوريا وحلفائها روسيا وإيران ،وأيضًا على لبنان الذي طالما شكّل الرئة الاقتصاديّة التي تتنفّس منها سوريا. والمطلوب أمريكيًّا هو مفاوضات سياسيّة تعيد صوغ الدستور السوريّ، إلى جانب خروج إيران عسكريًّا من سوريا،وذلك دعمًا لأمن «إسرائيل».

لقد أدركت واشنطن أنّها بدأت تخسر مكانتها في الشرق الأوسط، ولم تعد تمتلك الهيبة السابقة ذاتها. وهي وجدت نفسها عاجزة أمام محور قويّ ممتدّ من طهران حتى اليمن، استطاع الصمود في عدة جولات ومؤامرات أمريكيّة وصهيونيّة هدفت إلى تقسيم المنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد. فلم تتمكن واشنطن وتل أبيب من التحكم بمياه الخليج ولا مياه البحر الأحمر، ولا حتى البحر المتوسط؛ وبالإضافة إلى محور المقاومة، كانت هناك روسيا التي عرقلت خطط واشنطن في المنطقة،إضافة إلى تعاظم قوّة الصين.

وما قانون «قيصر» الأمريكيّ الأخير ضد سوريا سوى وجه من وجوه حرب ناعمة جديدةبأدوات اقتصاديّة، لاستهداف كلّ من أسهم في انتصار سوريا وتحضّر للمشاركة في إعادة إعمارها. وهو بمثابةرسالة مفادها أنّ واشنطن ستكون أحد أضلع الحلّ السياسيّ المُرتَقب لاستعادة نفوذها، ما يفرض على الجميع التعاون والتكامل والتنسيق لخوض معركة الدفاع الاقتصاديّة عن الذات وعن سوريا؛ فسوريا ليست وحدها المستهدفة، والمطلوب من محور المقاومة المحافظة على انتصاره ومواجهة التحدّي لكسر الحصار

المتعدّد الضحايا، ورفض الانصياع للقرارات الأمريكيّة؛ فهي ليست قدرًا، وقرارات الإدارة الأميركية تسري على مواطنيها ولا تسري خارج حدودها. فهيبتها، التي هيمنت بواسطتهاعلى العالم ،باتت قيد التآكل في زمن انتصارات محور المقاومة، والتي ستتواصل طالما يتوفّر حسن الأداء بالتعاطي مع تطورات الصراع، على قاعدة إرادة المواجهة وجهوزية السلاح المقاوم لأي سيناريوهات قادمة.

وأخيراً أصبح لـ«إسرائيل» موطىء قدم علني فوق التراب اليمني

ناصر دمج*

مع إغلاق مضائق تيران من قِبل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بتاريخ 13 أيار 1967م، أُغلقت سُبل الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، الأمر الذي دفع القيادة الإسرائيلية لشن حرب عام 1967م، ومن ثم ترسيم استراتيجية سيطرة بعيدة المدى على البحر الأحمر؛ وهو ما تسبّب باستهداف العديد من الدول المطلّة على البحر الأحمر، وفي مقدّمتها اليمن، التي تتقاسم السيطرة على خليج باب المندب مع إرتيريا وجيبوتي. وسيكون من اللافت لأيّ مراقب للأهداف الإسرائيلية في تلك المنطقة، تعرّض جميع الدول المطلّة على البحر الأحمر للتخريب، بُغية إخضاعها لسلطان الهيمنة الأمريكية، وكان آخرها السودان التي جيّرت ثورتها الشعبية لمصلحة «إسرائيل»، حتى أمست دولاً فاشلة، تسعى لتوسّل المساعدات الأمريكية المجيّرة بالكامل لخدمة الأهداف الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر.

ولقد عبر هذا المسعى طوراً جديداً من أطوار تجسيده، بعد سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزء من شواطئ اليمن المطلّة على مضيق باب المندب بدءاً من عام 2017م. وتم ذلك بعد ترحيل سكان جزيرة ميون، الواقعة على مدخل مضيق باب المندب، ونقلهم إلى عدن وتوفير مساكنَ بديلة لهم. وسبق لقوات النخبة في الجيش الإماراتي، بالتعاون مع حلفاء يمنيين أن أخلت سكان جزير "سقطرى" من بيوتهم أيضاً، بهدف الاستحواذ على مساحات شاسعة من أراضي الجزر وتحويلها إلى مناطق عسكرية مغلقة؛ وقد تمّ ذلك بعد موافقة الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" على تأجير

* باحث فلسطيني.

الجزيرتين للعربية السعودية والإمارات، حيث بدأ العمل بتشييد منشآت عسكرية في الجزيرتين، والتي شملت مدارج حديثة للطائرات الحربية؛ وهي التي قيل عنها في البداية بأنها تخص الجيش الإماراتي. ولاحقاً قيل بأنها للجيش الأمريكي، ولتكشف الحقيقة فيما بعد بأن تلك المنشآت تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي؛ وهو الهدف الذي سعت إليه «إسرائيل» منذ سبعينيات القرن العشرين.

لكن كيف وصلت الأمور إلى هذا الدرك من الانحطاط ؟

«إسرائيل هي المسؤولة عن معظم نزاعات الشرق الأوسط». هذه هي العبارة الرئيسة في التقرير السرّي الذي أعدّه الفاتيكان حول الشرق الأوسط، ونشرت جزءاً منه صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية بتاريخ 19 كانون الأول 2010م. وممّا لا شك فيه بأنّ الفاتيكان قد أصاب كبد الحقائق كافة المتصلة بالدور الإسرائيلي في تلك المنطقة، بعد سنوات من صمته وصمت المؤسسة الكاثوليكيّة عن الغطرسة الإسرائيلية، والتغاضي عن الإهانات الكثيرة للمسيحيّن في البلاد المقدّسة، والتي لم يكن آخرها حصار كنيسة المهد في عام 2002م، بل تجاوز الأمر ذلك بكثير، ليصل التخريب الإسرائيلي إلى الحفر حول أساسات كنيسة القيامة في القدس، كما هو الحال مع الحفريات التي نبشت كلّ حبّة تراب تحت المسجد الأقصى المبارك.

أمام ذلك يمكن للملاحظ السياسي في الشرق الأوسط أن يزجّ بـ«إسرائيل» في كلّ مشكلة تحصل لبلدانه وشعوبه. ومن ضمن هذه الدول اليمن. إنّ الخراب الذي تشهده أرض اليمن منذ عام 2000م ولغاية الآن، لم يكن إطلاقاً من صنع الصدف، إنّما هو محصّلة تراكميّة لمجموعة من مسببات الفشل التي تم زرعها هناك من قِبل قوى استعماريّة مرتبطة بـ«إسرائيل»، وبمساعدة عوامل ذاتيّة لا حصر لها خلال السنين الماضية. لقد كانت اليمن منذ أوائل العصر المكاربي السبئي، في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد، وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، أرض الخير؛ و لم تكن تسميتها بأرض اليمن السعيد من باب الترف، وهي التي اعتبرت إحدى قطع الجنّة على الأرض. وفي باطن الأرض اليمنيّة تكمن خيرات وفيرة ومثيرة لكلّ دهشة، وفي مقدّمتها نوعيّة التربة اليمنيّة والبترول والمياه.

حدّثني مرّةً الأخ والصديق المرحوم اللواء فايز عرفات، قائد منطقة جنين العسكري بعد دخول السلطة إلى الضفة الغربية وغزة، وكان قائداً للوحدة الفلسطينيّة التي رابطت فوق أرض اليمن بعد الخروج الفلسطيني من بيروت عام 1982م، «أنّه، وبمشاركة المقاتلين الفلسطينيين المتواجدين في المعسكر، قرّروا استصلاح أرض المعسكر، بمحاولة زرعها بما تيسّر لهم من البذور. وبالفعل، باشروا بزراعة الأرض؛ وبعد مرور فترة قصيرة من الزمن، أثمرت البذور، وكانت المفاجأة بأنّ بذور الملوخيّة مثلاً قدّ أورقت ورقاً بحجم راحة اليد الواحدة. «وسأل اللواء فايز أحد المهندسين الزراعيين اليمنيين عن هذه الظاهرة، فأجابه بأنّ تربة اليمن غنيّة بالعناصر الطبيعية اللازمة لنجاح أيّ نوع من أنواع الزراعة. وفي معرض سؤال اللواء للمهندس عن عدم وجود مشروعات قيّمة في الجوار، لاستثمار هذه الأرض النادرة، قال له المهندس إنّ الحكومة في هذه الديار فاشلة ولا يوجد لديها أيّ رؤية لإدارة الوطن».

هذه الواقعة تقدّم لنا فكرة ما عن اليمن، من أهم أبعادها هو أنّ عوامل نجاحه وازدهاره مزروعة في الأرض ومقيمة مع الإنسان اليمنيّ كظلّه. ولكن يجدر هنا التساؤل حول حالة الفشل المزمنة فيه، وسوء الإدارة المحليّة للدولة وغياب الحكم الرشيد، وفشل مساعي الخروج من العجز الذاتي، في بلد لا يضاهيه في الأهميّة في إقليم البحر الأحمر أيّ بلد آخر سوى الصومال، التي تمتلك ساحلاً من أطول سواحل دول إفريقيا، 3300كم؛ وهي تحتلّ أيضاً مكاناً بارزاً في سلّم الدول الفاشلة، وفقاً لمعيار مركز أبحاث الأزمات في كلّية لندن للدراسات الاقتصادية.

ماض عميق من الفشل والخيبات

لفشل الدولة اليمنيّة العديد من الأسباب الضاربة في عمق التاريخ اليمني. ولعلّ التركيبة القبليّة لليمن تشكل أحد أهم تلك الأسباب، والتي تحوّلت على مرّ الزمن إلى خط الإعاقة الأول أمام محاولات بناء مجتمع مدني حداثي، لدرجة أنّ النزاعات القبليّة الدائمة كادت تتحوّل إلى ما يشبه الصراعات الإثنيّة والقوميّة بيّن الشعوب المتغايرة في منشئها العرقي، وليس صراعا عابراً بين أبناء الجلدة الواحدة والدين الواحد، والمتمحورة خلافاتهم حول

القضايا السطحيّة واحتياجات الحياة وتقاسم الثروات، التي يمكن تجاوزها بالمصالحات المحليّة لصالح ترسيخ أساس الدولة المبني على العدل والتعدديّة واحترام حقوق الإنسان، مثلما نجحت كافة الدول التي شهد تاريخها حروباً أهليّة دامية، كالولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا. وقد تحوّلت تلك الدول، بعد تجاوز أزماتها، إلى دول قويّة بسبب منهج وطني واجتماعي متوازن يرعى مصالح الكل، ويضع البلاد في عهدة مبدأ تداول السلطات، لأنّه صمّام أمان أيّ بلد فوق هذه الأرض، لحمايتها من الخراب وأطماع الآخرين.

إنّ الدول التي لا تولي هذا المنهج الأهميّة التي يستحقّها، وهو بالضرورة متطلب وطني إجباري لإعادة تركيب وتصميم المجتمعات القبليّة وذات التراكيب الإثنيّة، عليها أن تواجه خطر الانهيار كنتيجة حتميّة للحكم المستبدّ.

جذور المعضلة اليمنية

«لم يسبق أن قامت دولة في التاريخ اليمني تشمل كلّ تلك الأرض التي تقوم عليها حالياً الجمهوريّة اليمنيّة. فتلك المنطقة من جزيرة العرب حكمتها طوال تاريخها الصراعات على السلطة. وكانت كلّما استقوت دويلة ما في جزء منها، بسطت نفوذها وسيطرتها بالقوّة على ما حولها من دويلات وأراضي، وعملت فيها قتلاً وسلباً ونهباً، إلى أن يدبّ الضعف في مفاصلها أو تظهر الفرقة بيّن حكامها، فيتقاسمونها وتمزّق من جديد إلى دويلات، أو يثور المواطنون في المناطق التي تم اجتياحها وسلبها فيستعيدون استقلالهم؛ بل إنّ كثيراً من الدويلات اليمنيّة، مثل قتبان ومعين، قد تزامن وجودهما في أجزاء مختلفة من جنوب جزيرة العرب بسبب هذه الظاهرة»[1]. يُستنتج من ذلك بأنّ التاريخ اليمني قد تميّز بظاهرتين رئيسيتين تحكّمتا في صياغة مساره وسماته. وهاتان الظاهرتان هما: نشأة الدويلات المتعددة والمتجاورة وظاهرة الاستقواء.

الظاهرة الأولى: نشأة الدويلات المتعدّدة والمتجاورة

«هي ظاهرة مستقرّة في التاريخ اليمني منذ بداية العصر المكاربي السبئي وحتى إعلان الوحدة الاندماجيّة في أيّار1990م، لأنّ هذه الظاهرة كانت مألوفة ومقبولة ومشروعة

1- عبد الرحمن علي بن محمد الجفري. رئيس حزب رابطة أبناء اليمن. المؤتمر الأكاديمي العلمي الذي نظّمه معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في 26-1995/11/27م.

لدى القبائل اليمنيّة، طالما امتلكت كلٌ منها كيانها المستقل. وكانت الممالك الحضاريّة، مثل حضرموت وسبأ وقتبان وأوسان، متزامنة الوجود أيضاً إبّان العصر المكاربي والعصور السبئية اللاحقة»[٢]. كما كانت متزامنة أيضاً مع إمارات ودويلات أخرى نشأ معظمها بعد تفكّك دولة معين. واستمرّ هذا التزامن في أغلب العصور السبئية الحميرية اللاحقة. وفي العهد الإسلامي، خبت هذه الظاهرة طيلة ثلاثة قرون، ثم برزت مرّةً أخرى على مسرح الأحداث التاريخيّة واستأنفت دورها وتأثيرها على مجرى الأحداث في أواخر القرن الثالث الميلادي، وصولاً إلى حكم الأئمّة وحتى إعلان الوحدة في أيّار 1990م. وهذه الظاهرة اعتُبرت أحد الأسباب الرئيسة التي أورثت التاريخ اليمنيّ سجلاً انقساميّاً راسخاً.

الظاهرة الثانية: ظاهرة الاستقواء

هي ظاهرة ذات نزعات بربريّة متوحّشة. وهي المسؤولة عن تخزين طبقات سميكة من الأحقاد في الذاكرة الجمعية لليمنيين، كونها قائمة على اغتصاب حقوق الآخرين والضعفاء من قبل الأقوياء واستعبادهم. وهي نزعة توسعيّة مدمّرة، وبسببها «تحوّلت الدولة المستقوية إلى دولة توسعيّة تكتسح كلّ ما جاورها من الكيّانات الضعيفة. ولقد تميّزت هذه الاكتساحات التوسعية بالإكثار من القتل والسبي والنهب والسلب لكلّ المقتنيات المنقولة، ثمّ إحراق المدن والقرى وإخضاع الكيانات المهزومة للضمّ القسري واقتسام أراضيها وأوديتها وجبالها بين الفئات المنتصرة، واستضعاف مواطنيها وتسخيرهم لخدمة المنتصرين بعد تجريدهم من أسباب البقاء الآدمي. لذلك، كان من الطبيعي أن يولّد كلّ هذا التعسف نزعة انقساميّة مشروعة للخلاص من قبضة الدولة التوسعيّة؛ ولأنّ الدول التوسعية التي ظهرت على مسرح الأحداث اليمنية تميّزت بالظلم والاغتصاب الشاملين، وإذلال الإنسان على أرضه، فقد أثارت مخاوف الكيانات المجاورة لها، وأثارت غريزة التربّص بها لديهم ونزعة انتقاميّة رهيبة لدى المهزومين»[٣].

هذا الواقع أسّس لاستقرار عوامل الانهيار في صميم التاريخ والجغرافيا اليمنيين،

2- المصدر السابق.
3- المصدر السابق.

وتعاظم آثارهما في تدمير وحدة البلاد على التوالي، لتستعيد الكيانات المهزومة مناطقها واستقلالها، والرابحون في الجولات الأخيرة يصبحون مطاردين في الجبال. ولكون هذه الاكتساحات مدمّرة في سلوكها، وإلحاقيّة في نتائجها، فإنّ آثارها الرهيبة ولّدت نزعة انتقاميّة مدمّرة ومقيمة في صميم المجتمع اليمني لغاية الآن. «وتشير الأحداث التاريخيّة إلى أنّ الأقوام التي تنجح في تحرير كياناتها من قبضة الدولة التوسعية لا تقف عند حدودها الأصليّة، بل تواصل اكتساحاتها داخل أراضي الآخرين، وعلى نفس المنوال الذي اختطّته الدول التوسعية معها من قبل. وهكذا تكرّرت دورة الصراع التوسعي الانقسامي. ولعلّ هذه الصراعات هي أهم الخطوط العريضة في التاريخ اليمني القديم والحديث»[٤].

الجذور القديمة للمعضلة

يتّضح ممّا تقدّم بأنّ الأزمة تكمن في رؤية كلّ قبيلة أو طرف أوجهة يمنيّة لمفهوم وحدة البلاد. فمنهم من يرى بأنّ الوحدة يجب أن تتمّ بناءً على آخر نتيجة وصلت إليها آخر عملية استحواذ، فيما يرى الطرف المقابل بأنّ الوحدة يجب أن تتم بإزالة آثار هذا الاستحواذ وإعادة ما تمّ استلابه من الضعفاء لكي تتمّ الوحدة على قاعدة صافية. لقد ساهم المنهج القبلي العدواني في نبذ فضيلة الإقرار بحقوق الآخرين في الداخل اليمني؛ وأعتقد كلّ طرف أن بإمكانه أن يخضع الآخر ويُملي شروطه عليه، ومن ثمّ يحقّق الصلح معه، بكلّ ما يصاحب ذلك من إلحاق وضم وظلم وتعسف. لذا، فإنّ أيّ عملية توحيد للبلاد لم تتمكن من مسح هذا السجل من ذاكرة اليمنيين؛ وما زالت هذه الآثار تسيطر على ممارسات أهل اليمن، بما في ذلك النظام الحاكم، قبل وبعد الوحدة.

الجذور الحديثة للمعضلة

«كانت نظرة أهل اليمن الشمالي قبل عام 1962م، أي قبل الاستقلال، بأنّ أراضي الجنوب ملكٌ لهم. وقد أصبح لهذه النظرة مخالب وأنياب بعد الاستقلال، ووجدت صدىً

4- المصدر نفسه.

لها في الخطاب الإعلامي الرسمي لليمن الشمالي، وأنّ الجنوب هو الابن الشرعي للشمال ويجب أن يعود إليه. ولعلّ هذه النظرة هي امتداد للثقافة اليمنيّة الموروثة من عهد الممالك الاستحواذية التوسعيّة البائدة، والتي تقدس شهوة التوسع والسيطرة والاستملاك»[٥].

الجذور الاقتصادية للمعضلة

«جاء انهيار المعسكر الاشتراكي ليشكّل تحوّلاً حاسماً فَرَض معطيات جديدة في الواقع اليمني، فتلاشى معه الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، الذي كان يشكّل سنداً للنظام في الجنوب، وبدأت التفاعلات تؤتي ثمارها في الداخل اليمني. ففي هذا الوقت، كان الرئيس علي عبد الله صالح يقود حملة مصالحات واسعة النطاق مع كافة القوى السياسية، بدءاً من تجمّع المؤتمر الشعبي، والذي يضم معظم أحزاب وفصائل العمل السياسي في الشمال، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، كإطار بديل للتعدّدية الحزبيّة التي كانت مُحرّمة دستورياً، وتمكنه من تحقيق مصالحة وطنيّة في الشمال؛ بينما كان نظام الجنوب يواصل مطاردة معارضيه داخل البلاد وخارجها، سواء كانوا شخصيّات قبلية أو أحزاب وفصائل. وشمل هذا الاضطهاد من اختلفوا مع النظام من داخل النظام نفسه، وبقي نظام الحزب الواحد والوحيد»[٦].

ولم يدرك القائمون على النظام في الجنوب أهميّة الانفتاح على الآخرين ومداواة جراح الماضي وإعطاء الحقّ للقوى الوطنيّة الأخرى في الإعلان عن نفسها. بل هم رفضوا أيّ مصالحة أو دعوة للوحدة الوطنيّة على مستوى الجنوب، قبل إعلان الوحدة مع الشمال عام 1990م؛ واستمرّوا بعدها في خنق وتحجيم القوى السيّاسيّة الأخرى على مستوى الجنوب. ولم يدرك الحزب الاشتراكي هذا الخطأ إلاّ في وقت متأخر من الحرب الأهليّة، الأمر الذي تسبّب في بروز نزاعات داخليّة في الحزب الاشتراكي الحاكم في عام 1989م وأوائل عام 1990م، ما أنذر بصراع جديد. وكان نظام الشمال أيضاً يعاني من تمزّق تدريجي في صفوفه وتفكّك ملحوظ، بعد أن دخل في مشاكل مع العديد من القبائل في محافظتي مأرب والجوف.

5- الجعفري، المصدر السابق.
6- المصدر السابق.

«لذا، لم يستطع أيٌّ من النظامين الاستفادة من الطفرة النفطيّة في الخليج، و لم يُحسنوا استثمار وتوظيف الأموال الكثيرة التي كانت تتدفّق من المغتربين ومن مساعدات دول الخليج. واستخدموا الفائض النقدي لملء الأسواق بالمواد الاستهلاكيّة الكماليّة، وبالتالي تضاءلت تحويلات المغتربين وانخفضت مساعدات دول الخليج وتوقف دعم الإتحاد السوفياتي. وبدا في الأفق نظام عالمي جديد أفضى إلى زوال الإتحاد السوفياتي وحلفائه عن خارطة الكون. وفي مقدّمة هذه الدول اليمن الجنوبي»[٧].

على هذه الخلفيّة من التحوّلات العالميّة أعلنت الوحدة بين شطري اليمن في 22 أيار 1990م. لكن أحقاد الماضي جعلت من هذا الإعلان إعلاناً شكلياً اقتصر على العلم والنشيد واسم الدولة، وبقيت القوانين والأنظمة على حالها، والحكومة حكومتين، وكل وزارة وزارتين، والجيش جيشين، والأمن أمنين، والعملة عملتيّن، رغم وجود مجلس رئاسة واحد برئيس ونائب رئيس. إلاّ أنّ ما كان واقعاً هو وجود رئيسين بمسمّى رئيس ونائب رئيس.

الحرب الأهليّة اليمنيّة

بسبب كلّ ذلك انهارت الثقة بين زعماء البلاد انهياراً دموياً، واجتاح الشطر الشمالي من اليمن الشطر الجنوبي، بكلّ ما رافق ذلك من بشاعة وقتل للمدنيين من أبناء الشعب اليمني. وتمكنت صنعاء، باجتياحها للمحافظات الجنوبيّة والشرقيّة، من أن تمدّ مساحة نفوذها وسلطاتها لتشمل كافة المحافظات الجنوبيّة والشرقيّة. وهذه الحرب، بكلّ ما رافقها من عمليات نهب وسلب وقمع وإهانة للجنوبيين، أسّست لنظام من الفصل الجهوي الظالم بين الشمال والجنوب، بسبب العديد من الممارسات القمعيّة والتمييزيّة بعد ذلك، والتي ما زالت قائمة حتى اليوم. وقد لا يستقيم لليمن أيّ حال بعد هذه الحرب، والذي لن تتوحّد أراضيه إلاّ بزوال المسبّبين لقسمتها من الجانبين، مقابل بروز جيل جديد من القادة الوطنيين الذين يمكنهم طمس آثار الأحقاد بإجراءات وحدوية جادّة وجوهريّة.

7- المصدر السابق.

دولة الظلم زائلة حتى لو كانت مسلمة، ودولة العدل باقية حتى لو كانت كافرة

لعلّ هذا القول الذي يرقى لمرتبة النظرية (لابن خلدون)، يقدّم لنا وصفة نموذجيّة لتشخيص حالة النظام اليمني لاستدراكه من الوقوع في منزلق التشرذم في ضوء الحرب البانورامية الدائرة رحاها الآن فوق التراب اليمني، الأمر الذي سيقود إلى إضعاف اليمن على نحوٍ يُسهّل على الآخرين الاستحواذ عليه واقتسامه بين دول الجوار العربي والإفريقي والطامعين القادمين من خلف البحار. إنّ السلسلة العنقوديّة المتفجرة من المشاكل التي تعصف باليمن ما هي إلاّ نتيجة طبيعيّة لفشل النظام السياسي والاجتماعي، وانحياز رأس السلطة لطرف داخليّ ضدّ طرفٍ ثانٍ، واجترار الماضي البغيض في ممارسة شهوة إخضاع الخصوم الداخليين والاستحواذ عليهم بدلاً من العمل على إشاعة نُظم العدل والمساواة والمواطنة الصالحة. إنّ غرق النظام اليمني في هذه الممارسات كان غوصاً حتى قمّة الرأس في القصور والعجز الذاتيين، وهو تعبير عن عدم أهلية رأس السلطة في اليمن للإمساك بها، لأنّ نتيجة ذلك ستودي باليمن إلى الغرق في المضيق حتى يصبح صيداً سهلاً ليس لـ«إسرائيل» فحسب، بل للقراصنة الصوماليين أيضاً.

إنّ كافة المعطيات الدالّة على رسوخ حالة الفشل اليمني الداخلي هي من صناعة اليمن واليمنيين، ولا علاقة لغاية الآن بأيّ تدخلات خارجيّة فيها. إنّ عجز النخب السياسيّة اليمنية عن تجاوز الماضي القَبَلي البغيض هو الذي وفّر هذا المناخ الدموي للفرقة وانقسام البلاد. وممّا لا شكّ فيه بأنّ بلداً بهذه المواصفات، ويسيطر على موقع جغرافي استراتيجي لا يستحقّه، كبوّابة البحر الأحمر الجنوبيّة، ستجعله هدفاً سهلاً لأطماع الباحثين عن أمنهم ومصالحهم القوميّة العابرة للمحيطات. لذا، على اليمن أن يقلق على مستقبله، وعلى قلبه المرهق أن لا يتوقف عن الخفقان وهو يعدّ اللحظات التي تفصله عن ساعة مواجهة الغزاة على السواحل اليمنية؛ ونخشى أن يكون المخرج الوطني للنجاة قد أصبح خلف قادة اليمن وقادة الأمّة العربيّة معها. ومن المؤكد أنّ هذا النظام سيزول بظلمه، لكن الخشية على البلاد من العودة للانقسام الجغرافي والجهوي والقبائلي من جديد تبقى أكبر الهموم القوميّة للأمّة.

موقع اليمن في استراتيجية الآخرين

لقد رشّحت هذه الفوضى اليمن ليصبح أحد أركان الاستراتيجيّة الأمريكيّة والإسرائيلية للسيطرة على الجزء الجنوبي من الشرق الأوسط، وخاصة بعد اعتماد إدارة بوش الأولى (2001م – 2004م) لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» لأنّه بلد سهل المنال، ومرابط على رأس ممرٍ مائي ضروري وخطير لـ«إسرائيل»، وهو طريق البحر الأحمر عبر باب المندب وبالعكسِ. ومن المعلوم أنّ «إسرائيل» بذلت كلّ ما لديها من مساعٍ للسيطرة على هذا الممر بعد عام 1973م. ومن ضمن هذه المساعي التي سنتطرق إليها ما يلي:

أولاً– توسيع التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة باب المندب كجزء من الاهتمام الإسرائيلي باليمن.

ثانياً– تفعيل تنظيم (القاعدة) في اليمن لاستكمال مهمّة تفكيك الدولة التي بدأتها القبائل، وإيجاد مبرّر للتواجد العسكري البرّي في اليمن في إطار المطاردة الساخنة لتنظيم (القاعدة) الدائرة رحاها في دول (الشرق الأوسط الجديد).

ثالثاً– إطلاق يد القراصنة الصوماليين في بحر العرب وباب المندب لصناعة ذرائع تبرّر الوجود العسكري الأمريكي والإسرائيلي المباشر.

رابعاً– توسيع التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة باب المندب كجزء من الاهتمام الإسرائيلي باليمن.

لقد أُدرج البحر الأحمر ضمن الاستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيلية، في مكان بارز. وقد اعتبره (ديفيد بن جوريون) «الطريق الوحيد لاتصال إسرائيل بشرق الكرة الأرضيّة». وفي هذا الإطار منحت «إسرائيل» مدينة إيلات أفضليّة عليا في برامج التطوير الداخلي، واعتُبرت منطقة تطوير (أ) في كافة عهود الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وفُرض حول إيلات طوق أمني في داخل «إسرائيل». ولعلّها المدينة الإسرائيلية الوحيدة التي يتم الدخول إليها من قِبل الإسرائيليين بتصريح مسبق لغاية وقت قريب؛ ولا زال هذا الحظر ساري المفعول على العرب الذين يحملون الجنسيّة الإسرائيلية وسكان الضفة الغربيّة.

كما تمّ تطوير ميناء إيلات ليصبح ميناءاً مدنياً وعسكرياً في آنٍ واحد، ممّا يعكس أهميّته الاستراتيجيّة بالنسبة لـ«إسرائيل».

«وقد حاولت مصر، بالتعاون مع العربيّة السعوديّة، تعطيل المساعي الإسرائيلية الهادفة إلى المرور في البحر الأحمر. ومن أجل ذلك، قدّمت العربيّة السعوديّة لمصر في عام 1950م، جزيرتي (تيران وصنافير) المقابلتان لإيلات ووضعتهما تحت السيطرة العسكريّة المصريّة. والهدف من ذلك تقييد الملاحة الإسرائيلية. وكان هذا الإجراء من ضمن الدوافع التي أدّت إلى العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م»[٨]!

وعندما فرضت مصر حصاراً على الكيان الصهيوني باحتلال مدخل خليج العقبة، تسبّب هذا الإجراء المصري بشنّ «إسرائيل» حرباً شاملة ضدّ مصر وسورية والأردن في 5 حزيران 1967م. وأدركت الدول العربية بعد ذلك، وخاصة دول الطوق والدول المطلّة على البحر الأحمر، حجم الخطر الإسرائيلي المحدق بها، ومدى أهميّة البحر الأحمر بالنسبة للاستراتيجيّة الإسرائيلية، لا سيّما مضيق باب المندب بوصفه حلقة وصل بين «إسرائيل» وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا. وخلال الفترة الواقعة بين أعوام (1970 – 1973م) حقّقت الاستراتيجيّة الإسرائيلية تقدّماً استهلالياً لافتاً في المنطقة، وذلك بإقامة علاقات سريّة عسكريّة واستخباريّة مع أثيوبيا، ممّا ضاعف من حجم الخطر والتهديد لمصالح دول حوض البحر الأحمر، وفي مقدّمتها اليمن التي انخرطت انخراطاً مباشراً في حرب عام 1973م، بإرسالها قوات عسكريّة أغلقت المضيق أمام الملاحة الإسرائيلية. وتطوّر الدور اليمني في الشقّ السياسي، بعد أن قدّمت اليمن لجامعة الدول العربيّة تقريراً مفصّلاً عن النشاطات الصهيونيّة على الساحل الإريتيري، واكتشاف شبكة تجسس إسرائيليّة بقيادة العقيد (باروخ مزراحي)، الذي تمّ القبض عليه في مدينة الحديدة وهو يرسم ميناء الحديدة بكلّ تفاصيله، من على ظهر قارب صغير استأجره من أحد الصيادين الفقراء؛ كان مقرّ هذه الخليّة جزيرة بريم، وسط مضيق باب المندب، وكانت مهمّتها جمع المعلومات عن منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومراقبة السفن الإسرائيلية وحمايتها

8– علي عبود راضي، الاستراتيجية الصهيونية في منطقة القرن الأفريقي، مجلة الأمن القومي، بغداد، أيلول، 1991م، ص110.

وتأمين سلامة مرورها من المضيق. وفي إثر ذلك أرسلت الجامعة العربيّة مبعوثين ولجان لتقصّي حقيقة الموقف، فتثبّتت من صحّة الأمر، وتأكدت من أنّ «إسرائيل» قد استأجرت من أثيوبيا أيضاً جزر (أبو طير وحالب ودهلك) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وجدّدت اليمن والدول المطلّة على البحر الأحمر دعواتها لعقد مؤتمر عربي في جدّة في 15 تموز 1972م، من أجل الأمر ذاته.

وفي يوم 6 تشرين الأول 1973م، هاجمت الجيوش المصريّة والسوريّة «إسرائيل»، وجرى التنسيق العربي لأول مرّة في مجال تأكيد حقّ العرب في تجسيد سيادتهم على مياههم، لا سيّما البحر الأحمر. وتمثّل ذلك بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، حيث قامت اليمن بإرسال قوات عسكريّة في يوم 14 تشرين الأول 1973م، إلى عدد من جزر البحر الأحمر لمنع أيّ محاولة إسرائيليّة تستهدف احتلال الجزر.

بعد ذلك، وخلال الفترة الواقعة بين عامي –1973 1979م، تواصل عقد هذه المؤتمرات، والتي خرجت بتوصيات عديدة لحماية البحر الأحمر وتحييده عن الصراعات الدوليّة والتأكيد على عروبته، والتوصية بضرورة التعاون بين الدول المطلّة على سواحله، واستغلال ثرواته لخير شعوب المنطقة، والتصدّي لمساعي «إسرائيل» في توطيد علاقاتها مع البلدان الإفريقيّة القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وفي تشرين الأول 1977م، أرسل اليمن الشمالي مذكّرة سريّة إلى الجامعة العربيّة، يؤكد فيها تزايد الوجود العسكري الإسرائيلي والأثيوبي في منطقة ساحل إريتيريا وباب المندب، بعد أن باعت أثيوبيا الشريط الساحلي الإريتيري للمخابرات الصهيونيّة، الأمر الذي سيمكّن «إسرائيل» من تهديد النفوذ اليمني في المنطقة، سيّما أنّ بعض الدول العربيّة سلكت سلوكاً عدائياً تجاه بعض الدول الأفريقيّة منذاك، كنتيجة طبيعيّة لعدم وجود سياسة عربيّة موحّدة للتعامل مع دول القرن الأفريقي؛ بالإضافة إلى تعمّق الخلافات بين الدول العربيّة ذاتها الموجودة في القرن الإفريقي، كجيبوتي والسودان والصومال، ممّا قدّم خدمةً مجانيّة للمساعي الإسرائيلية في مواصلة اختراق المنطقة. وتزامن ذلك مع زوال الخطر المصري بشكل كلّي من أمام الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر بعد التوقيع على معاهدة كامب ديفيد في 16

آذار 1979م؛ وشرّعت الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ومضائق تيران وقناة السويس، وأصبحت «إسرائيل» تمارس دوراً فاق حجمها الفعلي في المياه الدوليّة، ورسّخ وجودها في منطقة البحر الأحمر. وفي هذا السياق، شرح قائد سلاح البحريّة الإسرائيلي رؤية «إسرائيل» المستقبليّة للبحر الأحمر، قائلاً: «إنّ سيطرة مصر على قناة السويس لا يضع بين يديها سوى مفتاح واحد فقط من مفاتيح البحر الأحمر. أما المفتاح الثاني والأكثر أهميّة من الناحية الاستراتيجيّة، فهو باب المندب. لذا على «إسرائيل» أن تعمل جاهدة للسيطرة على هذا المعبر المهم، وعليها أن تطوّر سلاح البحريّة بشكل نوعي».

ويقول الكاتب الإسرائيلي إلياهو سالبيتر، عن استراتيجيّة «إسرائيل» في البحر الأحمر أيضاً: «إنّ المتخصّصين في شؤون [الدفاع الإسرائيلي] والمخطّطين يدركون جيّداً مدى خطورة التهديد العربي المحدق بالبحر الأحمر، ممّا يعطي أهميّة خاصة للعلاقات الإسرائيلية مع الدول غير العربيّة الواقعة في شرق أفريقيا». كما أنّ التحولات الجذريّة الكاسحة التي شهدها الكون بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وحلفائه، وحصول إريتيريا على استقلالها من أثيوبيا، وفّرت لـ«إسرائيل» مناخاً أفضل للعمل في شرق أفريقيا، وتعزيز علاقاتها مع دول القرن الأفريقي.

إريتيريا رأس الحربة الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر

إنّ إقدام إريتيريا على احتلال جزر حنيش في 15 كانون الأول 1995م، بدعم وقيادة إسرائيليّة ميدانيّة، هو هدفٌ تطلعت «إسرائيل» إلى تحقيقه منذ زمن طويل، لأنّه يحقّق لها السيطرة على البحر الأحمر. حدث ذلك بعد تمكّن «إسرائيل» من الالتفاف على استقلال إريتيريا وتوثيق العلاقة مع حكومتها، حيث سارعت إلى تقديم الدعم للجناح الذي تزعّمه أسياسي فورقي. ففي عام 1990م، زار وفد إسرائيلي أسمرة، برئاسة (شائول شينه)، حيث استطلع الوضع في إريتيريا وجنوب البحر الأحمر؛ ومن ثمّ وضعت «إسرائيل» خطّةً عاجلة للتحرك نحو إفريقيا، ناقشها الكنيست الإسرائيلي في 16 آذار 1992م، في جلسة سريّة لمدّة خمس ساعات. وكان من أهم ملامحها :

1 – التحرّك نحو إفريقيا عبر البوّابة الإريتيرية، ما سيسرّع في تطوير علاقات «إسرائيل» مع الدول الإفريقيّة، كنيجيريا وزامبيا وتوجو وموزمبيق وكينيا، وذلك لمواجهة النفوذ العربي في إفريقيا.

2 – تعزيز الوجود العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر، وعلى سواحل إريتيريا والعمق الإثيوبي. وقد تمّ إيفاد 1700 خبير عسكري إسرائيلي إلى أريتيريا في عام 1990م لتدريب الجيش الإريتيري.

3 – تقوية العلاقات الاقتصاديّة بين إريتيريا و«إسرائيل».

وكانت النتيجة أن أحكمت «إسرائيل» سيطرتها على النخبة السياسيّة في إريتيريا، من خلال بناء القصور الفخمة لها وتقديم 60 منحة دراسيّة لطلاّب إريتيريا في «إسرائيل»، فضلاً عن تبادل الزيارات الإعلاميّة والثقافيّة. وقد قام وفد عسكري إسرائيلي أمني واقتصادي بزيارة سريّة إلى إريتيريا في 13 شباط 1993م، حيث استمرّت الزيارة خمسة أيام، وأسفرت عن توقيع اتفاق مبدئي. وقد جرى التوقيع عليه بشكل رسمي في تل أبيب في آذار 1993م، بين إسحاق رابين وأسياسي أفورقي؛ ويقضي الاتفاق بأن تتولّى «إسرائيل» تزويد أسمرة بالخبراء الزراعيين والعسكريين وإقامة البنية الأساسيّة الكاملة للمجتمع الإريتيري، مقابل السماح بالوجود العسكري الكامل لـ«إسرائيل» في إريتيريا وإعطاء الإسرائيليين وجهاز الموساد حريّة الحركة والتنقل داخل الأقاليم الإريتيرية، على أن ترفض أسمرة أيّ أنشطة تعاون مشترك مع الدول العربيّة، وتؤجّل فكرة انضمامها لجامعة الدول العربيّة إلى أجلٍ غير مسمّى.

وفي إثر هذا الاتفاق وصل عدد الجنود الإسرائيليين في إريتيريا إلى ثلاثة آلاف جندي، والذين استقلّوا قواعدهم العسكريّة في الأقاليم القريبة من السودان واليمن، لا سيّما قمّة جبل سوركين في جزيرة ميّون، القريبة من مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر. وثبّتت على قمّة ذاك الجبل رادارات مراقبة للسفن المارّة عبر باب المندب، حيث تمرّ أكثر من 17 ألف سفينة سنوياً وحوالي 30٪ من الإنتاج النفطي العالمي. وفي منتصف تشرين الثاني 1995م، حاولت القوات الإريتيرية (قبل المساعدة الإسرائيلية) احتلال جزيرة حنيش

الكبرى بالقوّة، لكنّها فشلت، إذ تمكنت القوات اليمنيّة من استعادة الجزيرة وصدّ القوات الإريتيرية المعتدية، حيث لم يمكّن ميزان القوّة إريتيريا حينها من النجاح باحتلال جزيرة حنيش بمفردها.

محاولة احتلال جزيرة حنيش من قِبل إريتيريا

يتشكل أرخبيل حنيش من مجموعة جزر واقعة أمام محافظة الخوجة اليمنية الساحليّة. ويعدّ الأرخبيل أقرب الجزر اليمنيّة إلى الممرّات البحريّة في البحر الأحمر، والأكثر قرباً من السفن المتّجهة إلى مضيق باب المندب، أو القادمة مباشرة منه. في السبعينيات، سمحت اليمن للثوّار الإريتريين بتخزين الأسلحة في هذه الجزيرة لاستخدامها في صراعهم ضدّ النظام الإثيوبي. وبُني فنارٌ في مطلع الثمانينيات في الجانب الشرقي من رأس عربات في جزيرة زقر؛ ويتيح ارتفاع جبل زقر الإشراف على كلّ الممرّات الدوليّة لخطوط الملاحة في البحر الأحمر، ويمكن مشاهدة السّاحل الإريتيري من على قمّته.

لذلك تتمتع هذه القمّة بأهمية عسكريّة كبيرة. أما جزيرة حنيش الكبرى، فتمتدّ من الشمال إلى الجنوب الغربي، «وتبلغ مساحتها 66 كم. وتوجد جنوب جزيرة زقر جزيرة حنيش الصغرى، وهي جزيرة صخريّة بركانيّة، يبلغ أعلى ارتفاع لها عن سطح البحر 127 قدماً، وتصل مساحتها إلى 10 كم2، وتبعد عن الساحل اليمني حوالي 25 ميلاً بحرياً، وعن الساحل الإريتيري حوالي 47 ميلاً بحرياً. وقد بنت عليها مؤسسة الموانئ اليمنية فناراً عام 1981م»[٩].

وكانت جزر حنيش موضع نزاع بين اليمن وإثيوبيا قبل استقلال إريتريا عام 1993م. وقد شهدت بعض الفترات موجات خلاف بينهما، مثلما حدث عام 1974م. وتشير معظم المصادر والخرائط إلى أنّ إريتريا سبق لها أن اعترفت بتبعيّة تلك الجزر لليمن. وبعد تحقيق الوحدة اليمنيّة عام 1990م، عملت اليمن على إنشاء الفنارات في الجزر وإدارتها وصيانتها، والتي صُمّمت لتعمل بالطاقة الشمسيّة بالاتفاق مع شركة «سيمنز» الألمانية،

9– المنتدى العربي للدفاع والتسلّح، التاريخ العسكري العام – General Military History.

خدمة للملاحة العالميّة في الممرات الدوليّة للبحر الأحمر، التي تقع جميعها في المياه الإقليميّة لليمن، وتعزيزاً لحقوقها التاريخيّة في السيادة على جزرها في البحر الأحمر.

«فسمحت اليمن الشمالي لفصائل الثورة الإريترية باستخدام الجزر اليمنيّة في البحر الأحمر، بما فيها مجموعة جزر حنيش الكبرى، خلال نضالها لتحقيق استقلال إريتريا. ولم تكن تلك العناصر تتعرّض للمطاردة عند دخولها إلى المياه الإقليمية لتلك الجزر، سواء خلال العهد الإمبراطوري في إثيوبيا أو أثناء حكم الرئيس «منجستو هيلا ماريام»، إدراكاً من إثيوبيا أنّ هذه الجزر ليست تابعة لها. كما سمح اليمن الشمالي لجمهوريّة مصر بالتواجد في الجزر اليمنيّة في البحر الأحمر خلال تحضيرات مصر لحرب تشرين الأول 1973م، بموجب اتفاق سرّي وقّعته اليمن ومصر في 12 أيار 1973م. ولم تعترض إثيوبيا، أو أيّ دولة أخرى، على ذلك القرار اليمني»[10].

ومنذ استقلال إريتريا في 25 أيار 1993م، لم تثر مشكلة جزيرة حنيش من قبل النظام الإريتيري، ولم تتقدم الحكومة الإريترية بأيّ مطالب أو ادّعاءات تحمل هذا الفحوى. وواصلت الحكومة اليمنيّة التصرّف كما اعتادت دائماً، باعتبار تلك الجزيرة تابعة لها؛ واستمرّت باسطةً سيادتها عليها من خلال وجود حامية عسكريّة صغيرة فيها واستخدامها من قِبل الصيّادين اليمنيّين. كما ظلّت الأطراف الخارجيّة أيّضاً تتصرّف على أساس تبعيّة تلك الجزيرة للسيادة اليمنيّة؛ حتى أنّ الأجانب الذين يزورون جزيرة حنيش الكبرى لأغراض سياحيّة، كانوا يأخذون الإذن من الحكومة اليمنيّة. ولكن شهدت العلاقات اليمنيّة ـ الإريتريّة تدهوراً مفاجئاً قبيل نهاية عام 1995م، بسبب نزاع فجّرته إريتيريا حول ملكيّة الجزر، وخاصّة جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى وجزيرة زقر.

وقدطالبت إريتريا، في النصف الأول من تشرين الثاني 1995م، بإجلاء الحامية اليمنيّة الموجودة في جزيرة حنيش الكبرى، على اعتبار أنها أرض إريتيريّة. فأرسلت اليمن وفداً إلى أسمرة للتفاوض مع المسؤولين الإريتريين حول ترسيم الحدود البحريّة. وتم الاتفاق، في اجتماع 7 كانون الأول 1995م، على تأجيل المباحثات حول ترسيم الحدود إلى ما بعد شهر رمضان من عام 1996م.

10- المصدر السابق.

الاحتلال الإسرائيلي - الإريتيري للجزر اليمنية

إنّ نجاح إريتيريا في احتلال جزيرة حنيش اليمنيّة كان محصّلة للتعاون العسكري الإريتيري ـ الإسرائيلي، الذي بدأ عام 1994م كما ذكرنا، بعد أن تمكنت «إسرائيل» من إحكام سيطرتها على النّظام الإريتيري الحديث. وقد حاولت إريتيريا احتلال هذه الجزر في المرّة الأولى في يوم 15 تشرين الأول 1995م؛ لكن هذه المحاولة باءت بالفشل وتصدّت لها الحامية اليمنيّة في الجزر، والمكوّنة من 300 رجل فقط لاغير، لكن الرئيس الإريتيري «أسياسي أفورقي» توجّه على الفور إلى «إسرائيل» لمقابلة إسحاق رابين في نهاية تشرين الأول 1995م، طالباً المساعدة؛ وقد حصل بالفعل على صفقة أسلحة حديثة، مؤلّفة من ست طائرات هليكوبتر من طراز (بلاك هوك ودولفين)، وطائرة واحدة من طراز (عرباه) خاصّة بمهمّات الاستطلاع البحري، ومنظومة رادار بحري، ومجموعة صواريخ بحر/بحر من طراز (جبرائيل)، وستة زوارق بحريّة من طراز (ريشيف وساعر)؛ وجميع هذه الأسلحة استُخدمت في الهجوم الإريتيري الثاني على الجزر اليمنيّة في يوم 15 كانون أول 1995م، بالإضافة إلى وحدة من الجنود والضبّاط الإسرائيليين الذين قاموا بمشاركة القوات الإريتيرية بالهجوم على الجزر وتشغيل المعدّات والأسلحة الإسرائيلية بقيادة المقدّم طيّار (مايكل دوما).

وقد كشفت التقارير (الإسرائيلية)، بعد انتهاء الأزمة، بأن سيطرة إريتريا على جزيرة حنيش تندرج في إطار استراتيجيّة إقليميّة وقائيّة تنفّذها (إسرائيل) تحسّباً لتهديدات سودانيّة ويمنيّة وإيرانيّة محتملة، ستعرّض الملاحة الدوليّة في البحر الأحمر للخطر، أو إغلاق منافذ الوصول لميناء إيلات عبر باب المندب، على غرار ما قامت به اليمن عام 1973م. وأسفر الهجوم الإريتيري ـ الإسرائيلي على جزيرة حنيش عن سقوط ثلاثة قتلى من أفراد الحامية اليمنيّة واحتلال الجزيرة؛ وقد بادرت الحكومة اليمنيّة إلى إجراء اتصالات مع الحكومة الإريترية بهدف احتواء الموقف، وذلك تأكيداً لحرص اليمن على علاقاتها مع إريتريا، ورغبتها الصادقة في حلّ أيّ خلافات حول الحدود البحريّة معها عبر الحوار والتفاوض السلمي، وطبقاً للقوانين والمواثيق الدوليّة. و لم يلجأ اليمن لاستخدام القوّة،

واكتفى بالمفاوضات المباشرة التي أفضت إلى التحكيم الدولي، تلبيةً لنداء جامعة الدول العربيّة لضبط النفس، والسعي لإنهاء العدوان بالحوار بالطرق السلميّة.

ويستنتج ممّا حصل ما يلي:

أ. بناءً على طلب من الولايات المتحدة، قامت القوات الإرتيرية بملاحقة أعضاء منظمة (جبهة حماس الإريترية الإسلامية) وطردها من الجزر للحفاظ على سلامة النظام الإريتيري.

ب. إظهار إريتريا كلاعب جديد وهام في منطقة باب المندب، وذلك مكافئة لها على انخراطها في المعسكر الموالي لإسرائيل، ومزاحمة اليمن في السيطرة على المضيق.

ج. إحباط فكرة عروبة البحر الأحمر، من خلال إريتيريا التي رفضت إعلان هويتها العربيّة والانضمام لجامعة الدول العربيّة.

«عقب ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً في 26 آب 1996م، دعا فيه الطرفين إلى الامتثال لاتفاق المبادئ والامتناع عن استخدام القوّة. وفي 9 تشرين الأول 1998م أصدرت المحكمة الدوليّة قرارها النهائي الخاص بالمرحلة الأولى، وقضى بملكيّة اليمن لجزر أرخبيل حنيش البالغ عددها (43) جزيرة، بما فيها جزر حنيش وجبل زقر المتنازع عليهما. وفي الأول من تشرين الأول 1998م، قامت إريتريا بتسليم الجزيرة للقوات اليمنيّة تنفيذاً لحكم المحكمة»[11].

ثانياً- تنظيم (القاعدة) في اليمن

ارتبط اسم تنظيم (القاعدة) بجمهورية اليمن، بعد التفجير الجانبي للمدمّرة الأمريكيّة (يو.أس. أس. كول) في خليج عدن، في تشرين الأول 2000م. واعتُبر هذا التاريخ بداية لنشأة متغيّرين هاميّن رافقا هذا الحدث، وهما: صعود (القاعدة)، وبداية انهيار السلطة المركزيّة التدريجي، حيث سيساعد المتغيّر الأول في تعزيز الثاني بشكل تلقائي. وتجلّى

11- نزار العبادي، احتلال جزيرة حنيش ـ أسرار المؤامرة.

انهيار السلطة اليمنيّة في عدم تمكّنها من بسط سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد وعلى حدودها مع العربيّة السعوديّة ومياهها الإقليميّة، لأنّها كانت تخوض صراعاً داخلياً مريراً في الجهات الأربع من البلاد؛ الأول في الشمال ضدّ الحوثيّين، والثاني ضدّ الحراك الجنوبي في الجنوب، والثالث ضدّ تنظيم (القاعدة)، والرابع ضدّ الفساد والفقر وارتفاع معدّلات البطالة وانكماش عائدات النفط وتراجع إمدادات المياه، وعدم انضباط القبائل.

إنّ مثل هذه المناخات شكّلت ملاذاً آمناً لمنظمات مثل (القاعدة)، التي تسلّلت إلى اليمن بمساعدة الأقمار الصناعيّة الأمريكيّة، وأجهزة الاتصال الخاصة المربوطة بها من شبكة (الثريّا). في مثل هذه الأجواء كان لا بدّ أن تنتعش ((القاعدة)) التي سعت لاستخدام اليمن كقاعدة للتدريب والعمليات. فهذا البلد المحشور بين مناطق غنيّة بالنفط، ويقع على طرق شحن بحري رئيسة، تعاني فيه القوانين من الغياب. ولعلّه بذلك أصبح الحاضنة المناسبة لولادة ونموّ الابن الشرعي لامبرياليّة القرن الحادي والعشرين ((القاعدة)).

ومن الملاحظ هنا أنّ ((القاعدة)) بدأت تستهدف على نحو متزايد الحكومة اليمنيّة وجهازها الأمني، بما يكفل إضعاف الدولة وأجهزتها، وصولاً إلى تفكيكها تحت وطأة الاتهام بالفشل. وفي هذا السياق، قال عبد الكريم الأرياني، رئيس الوزراء اليمني السابق: «كان يتعيّن أن يشكّل الهجوم على السفينة يو. أس.أس. كول، أكبر تحذير لنا من (القاعدة). لكن لا أعتقد أن أحداً اهتمّ بمحاربتها في ذلك الوقت. ولذا أصبحت مواجهتها الآن أكثر صعوبة ممّا كان عليه الأمر عام 2000م».

لقد جرّت تلك العمليّة على اليمن خراباً لن تصمد أمامه حكومة الرئيس علي عبد الله صالح اليمنيّة طويلاً، بسبب اختلاط الأهداف النبيلة بالرذيلة، والعشائري بالقانوني، لأعضاء ((القاعدة)) من أبناء القبائل. وتحوّل تفجير هذه السفينة إلى مبرّر أمريكي لرفع الغطاء التدّريجي عن الحكومة اليمنيّة، تمهيداً لإعلان فشلها كدولة، وذلك بسبب الطريقة التي تعاملت بها مع المشتبه بهم كمشاركين في الهجوم على السفينة، بعد أن أُطلق سراح بعضهم، وهرب بعضهم الآخر من السجون، ما عمّق التوتر بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكيّة؛ كما رفضت اليمن تسليم اثنين من مواطنيها للولايات المتحدة، واحد منهم

يُعتقد بأنّه العقل المدبّر للهجوم على السفينة؛ وبدت الحكومة اليمنية، عقب النّجاحات الأولى في اعتقال وقتل الناشطين في ((القاعدة)) بعد أحداث 11 أيلول، غير راغبة في الاستمرار في المواجهة مع ((القاعدة)) لخشيتها من فقدان تأييد العشائر والشخصيّات الدينيّة. إلاّ أن الحكومة كثّفت خلال الشهر الأول من عام 2010م هجماتها على ميليشيات (القاعدة) بعدما تلقّت مساعدات عسكريّة أمريكيّة، ولشعورها بأنّ (القاعدة) باتت تشكّل تهديداً مباشراً لها.

لكنّ ذلك لا يستقيم مع رضا وقبول العشائر، التي تحتاج لها الحكومة في ذلك الوقت بسبب نزاعها مع الحوثيّين في الشمال، والحراكيّين في الجنوب. فهي كانت أمام خيارات صعبة ولربما قاتلة وخطيرة، مفادها بأنّ خسارتها للقبائل ستؤدّي إلى انتصار الحوثيّين؛ وهذا سيجرّ اليمن إلى المزيد من الانقسامات وإثارة شهوة التمرّد لدى قبائل أخرى في حال اختلافها مع الحكومة لأيّ سببٍ كان. أما عدم استجابتها للضغط الأمريكي لاجتثاث (القاعدة)، فإنه سيعرّض اليمن لمخاطر الاستحواذ الخارجي وبدء عصر التدّخلات العسكريّة المدمّرة التي بدأت بقصف مناطق القبائل ملاذ (القاعدة) المرجّح.

يُستنتج من ذلك بأنّ مطاردة الحكومة للقاعدة في اليمن أدّت إلى نتائج سلبيّة، تشبه النتيجة نفسها التي حصلت عليها الحكومة الباكستانيّة جرّاء القصف الأمريكي لمناطق القبائل على الحدود مع أفغانستان، وتزايد شعبيّة التنظيم بين القبائل في كلا البلدين. إنّ كلّ ما تقوم به الحكومة اليمنيّة ضدّ (القاعدة) لا يساعدها في النجاة من الشَرَك، إنما العكس هو الصحيح؛ لذا فإنّ استمرار المواجهة وتصعيدها يعني بأنّ تنظيم (القاعدة) موجود وقوي ويحتاج إلى المزيد من الإمكانات والتدخل الإضافي (الخارجي) المقترح على اليمن. وعلى أيّة حال، فإنّ حكومتي البلدين المسلمين (اليمن والباكستان) في ورطةٍ قوامها سفك الدم الإسلامي، وتقديم الوطن كهدية للآخرين؛ وكخلاصة لجهد اليمن في محاربة (القاعدة)، فإنّه تمّ إدراجه على لائحة الدول الأخطر في العالم بسبب وجود (القاعدة) فوق ترابه، وتحوّله إلى مصدر للإرهاب العالمي. وفي تقرير نشره مركز سابان للسياسة الخارجيّة، قال الكاتب (لابروس رايدل): «لقد تبيّن أن محاولة تدمير طائرة الركاب

الأمريكية، التي كانت متّجهة عشيّة عيد الميلاد 2010م، من أمستردام إلى ديترويت، تُظهر تزايد طموح جناح (القاعدة) في اليمن، وتحوّلها من حركة تعمل في داخل اليمن إلى لاعب بارز على مسرح الجهاد الإسلامي العالمي منذ بداية عام 2009م»[١٢].

وفي هذا السياق، قالت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة هيلاري كلينتون، في كانون الثاني 2010م «إنّ الوضع في اليمن خطر على الاستقرار في المنطقة والعالم»، وذلك بعد لقائها رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم في واشنطن؛ وأضافت: «ونحن نرى تداعيات عالميّة للحرب في اليمن والجهود الجارية للقاعدة في اليمن، لاستخدامه كقاعدة لشنّ هجمات إرهابيّة على مسافات بعيدة خارج المنطقة تكلّلت بالنّجاح». من هنا، فإنّ الولايات المتحدة وحلفاءها الألمان والبريطانيين والإسبان واليابانيين أقدموا على إغلاق سفاراتهم في العاصمة اليمنيّة، تحسّباً لهجمات (القاعدة) ضدّ دبلوماسييهم هناك، كخطوة مكمّلة لتضخيم حجم الخطر القاعدي في اليمن، وإجبار السلطات اليمنيّة على الإذعان لطلبات الغرب في ممارسة دور عسكري ضدّ (القاعدة).

وفي وصفه الخطر القادم من تنظيم (القاعدة) في اليمن، يفيد نفس التقرير «إنّه ومنذ اندماج قاعدة اليمن مع قاعدة المملكة العربيّة السعودية في بداية عام 2009م، وتغيير اسمه ليصبح [(القاعدة) في شبه الجزيرة العربية]، صعّدت (قاعدة) اليمن من مستوى عملياتها في اليمن نفسه، وضربت أهدافاً داخل السعوديّة، وتحوّلت لتعمل على المسرح الدولي. ومن الواضح أن حكومة الرئيس علي عبد الله صالح، التي لم تسيطر يوماً بالكامل على كلّ مناطق البلاد، واجهت سلسلة من المشكلات المتزايّدة، أصبحت معها بحاجة لدعم أمريكي كبير لكيّ تتمكن من هزيمة (القاعدة) في شبه الجزيرة العربيّة»[١٣].

«ومن المعروف أنّ (القاعدة) كانت منذ أمد بعيد ناشطة في اليمن، موطن أسرة أسامة بن لادن الأصلي. كما نفّذت أول هجمة إرهابيّة رئيسيّة لها في عدن ضدّ (فندق جولدن مور) في مدينة عدن عام 1992م، وعمليتها الثانية ضدّ البحريّة الأمريكيّة في عام 2000م. وكادت إحدى خلايا (القاعدة) أن تُغرق السفينة الحربيّة الأمريكيّة (يو.أس.أس. كول).

12- لابروس رايدل، مركز سابان للسياسة الخارجية.
13- المصدر السابق.

لكن قبل نحو سنة، توحّد جناحا (القاعدة) في السعوديّة واليمن، بعد تعرّض الجناح السعودي لقمع شديد من جانب السلطات السعوديّة بقيادة نائب وزير الداخليّة الأمير محمد بن نايف»[١٤].

ويضيف التقرير: «غير أنّ (القاعدة) في شبه الجزيرة العربيّة ما لبثت أن أظهرت مخالبها في آب 2009م، حينما كادت أن تنجح في اغتيال الأمير المذكور من خلال هجوم انتحاري، بعد أن تمكّن مجنّدها من المرور بمطارين على الأقل وهو في طريقه لتنفيذ عمليته. ومن المعتقد الآن أنّ صانعي المتفجرات التي كان يحملها ذلك الشخص الانتحاري هم أيضاً من صنعوا المادة المتفجرة التي حملها النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب، لتفجير الطائرة الأمريكيّة عشيّة عيد الميلاد».

«ففي اعترافها بمسؤوليتها عن محاولة نسف الطائرة في سماء ديترويت، تباهت (القاعدة) في شبه الجزيرة العربيّة بصناعة تلك المادة، التي لم تتمكن كلّ الأجهزة ووسائل التكنولوجيا الحديثة، ولا الحواجز الأمنيّة في مطارات العالم من كشفها. وامتدحت (القاعدة) في بيانها الإخوة المجاهدين في قطاع التصنيع لتركيبهم مثل هذه المادة المتقدمة جداً، وتعهدت بالقيام بالمزيد من الهجمات. والحقيقة أن اليمن عمل بين فترة وأخرى، خلال العقد الماضي، للقضاء على (القاعدة)، لكن دون أيّ نجاح يُذكر. ويبيّن التقرير أن سبب هذا الإخفاق هو أن حكومة الرئيس علي عبد الله صالح تواجه مشكلات كبيرة تحتاج إلى من يساعدها للتغلب عليها».

ثالثاً ـ إطلاق يد القراصنة الصوماليين في بحر العرب وباب المندب

تأكد لدى قيادة حلف شمال الأطلسي، وفقاً للعميد (مارك فيتزجيرالد)، وهو أحد القادة العسكريّين لقوات الحلف في المحيط الهندي، «أنّ القراصنة الصوماليين يتلقّون الكثير من الإمدادات اللوجستية، ويحصلون على معلومات عن مواقع السفن من متعاونين يمنيّين». وقد روّجت الصحافة الغربيّة لهذا القول على نطاق واسع، كصحيفة

14- المصدر السابق.

(جين نوفاك) الأمريكية، بادّعائها «أنّ قراصنة صوماليّين يُخفون سفنهم الرئيسة في المياه الإقليميّة اليمنيّة».

هذا الموقف يقود إلى الاعتقاد بأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت تريد أن توفّر تبريرات للتواجد في المياه اليمنيّة، وفوق التراب اليمني في وقت لاحق، ومنطقة القرن الإفريقي، بأيّ شكل من الأشكال، والترويج عبر تقاريرها إلى أنّ جماعات إرهابيّة تغادر الصومال إلى اليمن، مثلما قالت سابقاً بأنّ اليمن هو طريق عبور عناصر (القاعدة) إلى الصومال. وأشارت نفس الصحيفة إلى أنّ لجنة الأمم المتحدة لمراقبة حظر الأسلحة المفروض على الصومال، كشفت أن اليمن هو المصدر الرئيس للأسلحة والذخيرة المحظورة. وبحسب ما قرّرته اللجنة، فإنّ عجز اليمن عن وقف تهريب الأسلحة على نطاق واسع شكّل عائقاً رئيساً لإعادة السلام، والأمن في الصومال. ويُلاحَظ هنا، من خلال هذا التكرار لأسماء الدول المستهدفة ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، هو تكريس التهم ضدّها، حيث سنجد أسماء هذه الدول ضمن لائحة الدول الداعمة للإرهاب أو الدول «المارقة»؛ وهي نفس الدول الفاشلة التي تحتاج إلى إعادة تأهيل من قِبل الدول «الناجحة». وجميع هذه الدول تمتلك ثروات وفيرة من الطاقة الحيويّة، كالنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي. ويعني ذلك بأن هذه الدول غير قادرة على إدارة مواردها؛ لا بل إنّ وجود هذه الإمكانيات معها يشكّل خطراً على السلام العالمي، ويجب إيجاد طريقة ما لرفع أيدي تلك الدول عن حقول الطاقة والنفط والغاز في أراضيها.

وبناءً عليه، يُلاحظ بأنّ مصمّمي استراتيجيّات الأمن القومي الأمريكي بعد 11 أيلول 2001م، قد ميّزوا بين الإرهاب كمتغيّر تابع، والنفط كمتغير مستقل، نظراً لقدرة كلا المتغيرين على توفير أسباب وجيهة، وبشكل مستمر، قوامها الحفاظ على مصادر الطاقة عبر التدّخل العسكري لحمايتها من الإرهاب، ممّا يعزّز الاعتقاد بأنّ اللهاث خلف مصادر الطاقة هو المشكل الرئيس لاستراتيجيّة الأمن القومي الأمريكي أولاً، وخدمة مصالح الحلفاء الملتحقين بالدائرة الأمريكيّة ثانياً.

وكانت لظاهرة القراصنة أبعاد استراتيجيّة أخرى، أبرز ملامحها بأنّ هناك قوىً كبرى

استحوذت عليها وأصبحت تتحكم بها. ولعلّ الدول التي تمتلك رؤى واستراتيجيّات لتلك المنطقة هي المرشّحة لملاحظة أيّ متغيّر في تلك المياه؛ وفي مقدّمة تلك الدول «إسرائيل» والولايات المتحدة، وهذه الظاهرة توازي في الأهميّة تنظيم (القاعدة)، نظراً لقدرتها الخارقة في جذب التدخلات الخارجيّة إلى منطقة باب المندب، لأنّها تهدّد سلامة إحدى أهم الطرق البحريّه في العالم.

لقد رصد المكتب الدولي للملاحة البحرية (هان) أكثر من 51 هجوماً للقراصنة الصوماليّين منذ مطلع عام 2010م فقط. وهم لغاية آخر يوم في عام 2010م، هاجموا أكثر من 50 سفينة، بينها واحدة تحمل 40 دبابة. وقد وصل عديدهم إلى 1100 رجل موزّعين على أربع مجموعات، ومعظمهم من خفر السواحل السابقين، ويستخدمون زوارق سريعة جداً تعمل انطلاقاً من السفينة (أم)؛ وهم يملكون أسلحة رشّاشة وقاذفات قنابل، وقنابل يدويّة، ولديهم قاذفات صواريخ وهواتف تعمل بنظام (جي. بي. أس) العاملة بواسطة الأقمار الاصطناعيّة. وتتراوح الفديات التي يطلبها القراصنة بين مئات الآلاف وملايين الدولارات، وحسب السفينة التي يستولون عليها وهويّات الرهائن. وتفيد تقديرات حديثة بأنّ القراصنة حصلوا على حوالي (25 – 30) مليون دولار في الربع الأول من عام 2010م؛ ويتضح هنا أن القراصنة لم يعودوا مجرّد أشخاص انتهازيّين، أو هائمين في البّحار على غير هدى، بسبب الفوضى التي تنهش بلدهم، وإن كانت بدايتهم بسبب هذه الدافعيّة. لكن هناك قوىً دولية التقطت هذه الفوضى وجيّرتها في سياق استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق مآربها في تلك المنطقة. ولعلّ «إسرائيل» والولايات في مقدّمة تلك الدّول.

لقد أصبحت هذه الظاهرة الفوضويّة في خدمة مخطّطات الإدارة الأمريكيّة و»إسرائيل»، الهادفة إلى فرض النظام في الأماكن التي تسودها الفوضى. وهنا يمكننا ملاحظة أنّ الطوق الأمريكي – الإسرائيلي حول باب المندب قد اكتمل بالسيطرة على إريتريا وإخضاعها، وتحييد جيبوتي واستخدام جزء من أراضيها لتشغيل بعض القواعد الاستخباريّة الأمريكيّة، والتواجد العسكري البحري الدائم بحجّة مطاردة القراصنة، والتأهب للتدخل في اليمن. وقد شكّلت اعترافات الخليّة الإرهابيّة التي تم القبض عليها في صنعاء، في منتصف عام

2009م، دليلاً حاسماً على خطورة الدّور الإسرائيلي والمستويات العدوانيّة التي وصل إليها. وأقرّت هذه الخليّة بارتباطها الوثيق بمكتب رئيس وزراء «إسرائيل» مباشرة، وكشفت عن الكثير من الخبايا والخطط التي تضمرها «إسرائيل» لليمن.

الأهداف الأمريكية والإسرائيلية في باب المندب

ينصبّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيّة و«إسرائيل»، بالدرجة الأولى، على رفع يد العرب عن منطقة باب المندب والبحر الأحمر بوجه عام، وذلك من خلال التواجد المكثّف لهما فيهما، بهدف التحضير لتدويلهما، بدءاً من منطقة خليج عُمان إلى خليج العقبة إلى قناة السويس، وشرعنة وجودهم البحري الدائم فيهما، وإخضاع الجزر العربيّة المتواجدة في عنق المضيق للإشراف الدولي.

وأثناء تتبّعنا لظاهرة القراصنة الصوماليّين، وملاحظة تمدّد هذه الظاهرة التي وصلت فعالياتها إلى منطقة باب المندب وخليج عدن، نلحظ عدم تضرّر «إسرائيل» من تلك الظاهرة، التي مسّت بضررها دولاً كبرى، كالصين واليابان وألمانيا وروسيا؛ يُضاف إلى ذلك عدم عثوري على أيّ تعليق إسرائيلي من قريب أو من بعيد حول القراصنة، و لم أعثر على أيّ نوع من أنواع الاعتداءات على السفن الإسرائيلية المارّة عبر باب المندب كما حصل مع مئات السفن الأخرى، علماً أن أكثر من 1500 سفينة إسرائيليّة تعبر هذا المضيق سنوياً؛ وهو نفس الأمر الذي حصل مع الولايات المتحدة الأمريكيّة. ففي تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة رقم (95)، الصادر بتاريخ 11 حزيران 2009م، ورد التالي:

«تمتلك الولايات المتحدة الأمريكيّة قاعدة عسكريّة في جيبوتي، وهي الوحيدة من نوعها في أفريقيا. وهي مخصّصة للتنسيق كمركز إقليمي لمحاربة الإرهاب، ودائرة اختصاصها الصومال براً وبحراً، وميزانيّتها تُقدّر بـ 100 مليون دولار. وقد موّلت المخابرات المركزيّة الأمريكيّة عدداً من الشبكات والتنظيمات الصوماليّة لمحاربة الإرهاب؛ وبمساعدة من هذه الوكالة أُسّست في إقليم (بولاند) الصومالي قاعدة عسكريّة أخرى، من مهامها الاستخباريّة الإشراف واعتقال المشتبه بهم كإرهابيّين والتحقيق معهم،

وفرض الرقابة على الموانئ والمطارات وحماية الأجانب. أي أن الولايات المتحدة تتمتع بسلطات واسعة في إقليم بوتلاند الذي تنطلق من شواطئه عمليات القراصنة، وتستطيع واشنطن التحرك لوضع حدٍ لها إن أرادت ذلك».

«ولكن، في كلّ مرّة تثير فيها وسائل الإعلام العالميّة الانتباه إلى عمليّات القرصنة في بحر العرب، تخرج على الفور أصوات أمريكية ـ ذات خلفيّات استخباريّة ـ تقلّل من شأن القراصنة، بقولها إنه لا يمكن فعل أيّ شيء إزاء هذا الأمر، وبأنّ الردّ محفوفٌ بمخاطر عديدة على أمن الملاّحين وسفن الشحن. وتقدّم تلك الجهات الأدلّة على أن لا علاقة للقراصنة بتنظيم (القاعدة)، أو بالإرهاب العالمي، ولا توجد أيّ ارتباطات للقراصنة بالإسلاميّين.

الإعلان عن اليمن ودول القرن الإفريقي المطلّة على باب المندب كدول فاشلة

مفهوم الدولة الفاشلة:

يُطلق هذا الوصف على الدول التي لا تستطيع ممارسة واجبها السيادي داخل حدودها الإقليميّة والدوليّة، وتنفرد بممارسة القوّة على اعتبار أنّ السلطة هي احتكار ممارسة القوّة، وذلك بسبب بروز قوى وميليشيات أو أحزاب مسلّحة أو جنرالات عسكريّين متمرّدين، أو تجّار مخدّرات، ينافسون الدولة على هذا الاحتكار، لتفقد الدولة تدريجياً قدراتها الوظيفيّة والسياديّة تجاه البلاد التي تحكمها، ويصبح من المشكوك فيه وجود دولة ما فوق هذه الأرض أو تلك. وعلى ضوء ذلك تصبح دولة فاشلة (States Falled).

ويعرّف (مركز أبحاث الأزمات) في كليّة لندن للدراسات الاقتصاديّة، الدولة الفاشلة بأنّها: انهيار الدولة الجزئي أو الكلّي، وعدم تمكّنها من أداء وظائف التنمية الأساسيّة وحماية أمنها العام والأمن الفردي للمواطنين وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها. ووفقاً لمؤشّر مجلة (FOREIGN POLICY) الأمريكيّة، التي تُجري تقييماً سنوياً باستخدام هذا المؤشّر لتسمية الدول الفاشلة، والذي يتكون من اثني عشر درجة وعاملاً دالاً، أنه من هذه العوامل وجود دولة داخل دولة، وبروز نخب سياسيّة أو عسكريّة، تسمح بتدخل دول أخرى، والتأثير المباشر على سياسات هذه الدولة وقراراتها.

وقد تناول العديد من المفكّرين والساسة الغربيّين، في أدبياتهم وخطاباتهم وتحليلاتهم السياسية، مصطلح (الدولة الفاشلة) وتحليل مدى خطورته على الأمن العالمي وعلاقته بالإرهاب العالمي، وذلك كمقدّمة لإدراج الدول المستهدفة ضمن هذا الكشف وتبرير التدخل في شؤونها الداخليّة؛ وصولاً إلى فرض الوصاية عليها، من خلال إرسال قوات دوليّة، أو خبراء عسكريين لتدريب قوّاتها المحليّة، وإطلاق يد البعثات الاستكشافيّة والتدريبية في مختلف المجالات، لتمكين هذه الدولة أو تلك من بسط نفوذها على كامل أراضيها؛ وأخيراً اللجوء إلى الاحتلال العسكري المباشر لتلك الدول، إن لزم الأمر.

خلاصة

إنّ نتيجة الصراع العالمي على منطقة باب المندب ستكون لها ضحيّة واحدة هي الجمهوريّة اليمنيّة، بالإضافة إلى خراب دول منطقة القرن الإفريقي، لصالح وجود أجنبي منظّم وثابت على سواحل تلك الدول من قبل الآخرين.

هذا في ضوء استقرار الوجود الإسرائيلي والأمريكي على طول الساحل الإريتيري، الذي تملّكت «إسرائيل» أجزاء مهمة منه بالمال وأصبح جزءاً من ممتلكاتها الخارجيّة، مع سيطرة المخابرات الأمريكيّة على القراصنة الصوماليين.

ولعلّ هذا الخليط من العوامل المفجّرة لتلك المنطقة من الأرض يقود إلى بروز خيار التدخل الدولي فيها بوساطة مجلس الأمن، نظراً لأهميتها الاستراتيجيّة لخطوط الملاحة الدوليّة، ونقل النفط والغاز عبرها من الخليج إلى العالم؛ وهي نفسها ممرّ التجارة الرئيس لدول جنوب شرق آسيا مع أوروبا ودول البحر الابيض المتوسط. وعليه، وفي لحظة ما، ستبدو الفوضى فيها غير قابلة للاحتمال، ولا مجال للجمها إلاّ عن طريق (التدويل)؛ وهو الخيار الأكثر استخداماً من قبل الحلفاء بعد نهاية الحرب الباردة، لأنّ تدويل مشكلات الدول الصغيرة والمستهدفة ضمن أجندة الأهداف الأمريكيّة خلال القرن الحادي والعشرين هو المدخل الأكثر ملامسة لتطبيق أهداف استعمارها المتجددة.

هذه الوصفة التي ضمنت لإسرائيل حضوراً ودوراً فاعلين في الأنشطة العسكريّة

الاستراتيجيّة لحلف شمال الأطلسي في المنطقة الواقعة بين بحر العرب ومضيق جبل طارق. يعني ذلك بأنّ مساعي «إسرائيل» التاريخيّة قد تكلّلت بالنجاح لاعتمادها كركيزة إقليميّة من قبل الحلفاء. وكان اتفاق وزيرتي الخارجيّة الإسرائيلية (تسيبي ليفني) و وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة (كوندوليزا رايس)، مع نهاية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول 2009م، والقاضي بإشراك «إسرائيل» بجهود الحلف العسكريّة في مراقبة وتوقيف وتفتيش السفن المشتبه بها في بحار تلك المنطقة. ويُعدّ تمكّن البحرية الإسرائيلية، بإرشادات مباشرة من الأقمار الصناعية الأمريكية، من الإمساك بسفينة أسلحة إيرانية محمّلة بالاسلحة والعتاد الحربي كانت متّجهة إلى قطاع غزة عبر سيناء، وفقاً لزعم «إسرائيل» بتاريخ 5 آذار 2014م، أحد تجليّات هذا التطوّر الذي منح «إسرائيل» دوراً إحلالياً حلّ محلّ الدور العربي المفترض في هذه المنطقة العربيّة، ما يحرم الدول العربيّة كافة من المشاركة أو الإطّلاع على خفايّا هذه الاستراتيجيّة المهدّدة للمستقبل العربي.

ندوات المركز الدورية

حلقة نقاش حول عملية الضمّ الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلّة

الحضور المشاركون:

- السيد يوسف نصرالله (رئيس مركز باحث للدراسات الاستراتيجية).
- الأستاذ مروان عبد العال (ممثّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الساحة اللبنانية).
- الدكتور عباس إسماعيل (باحث وخبير لبناني في الشؤون الإسرائيلية).
- الأستاذ أسامة حمدان (مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس).
- الأستاذ فتحي أبو العرادات (أمين سر منظمة التحرير وحركة فتح في لبنان).
- الأستاذ منير شفيق (باحث فلسطيني).
- الأستاذ إحسان عطايا (ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان).
- الدكتور حسام مطر (باحث وأستاذ جامعي).

عُقدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 9/7/2020، حلقة نقاش خاصة حول القرار الإسرائيلي بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة إلى كيان الاحتلال. وقد حضر الحلقة، إلى جانب مدير المركز البروفسور يوسف نصرالله، عدد من المسؤولين في الفصائل الفلسطينية الممثّلة في لبنان، والخبير في الشؤون الإسرائيلية الدكتور عباس إسماعيل.

وقد قدّم البروفسور نصرالله مداخلة في بداية حلقة النقاش، قال فيها:

هدف هذا اللقاء هو مناقشة موضوع ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى الكيان الإسرائيلي المحتل. وهو موضوع داهم وخطير، لما له من تداعيات كارثية، أمنية وسياسية وجغرافية وديمغرافية على القضية الفلسطينية، وهي تداعيات قد تهدّد بتصفيتها.

أرى أن ثمّة ثلاثة محرّضات (بالمعنى السياسي) تشكّل مجتمعة من وجهة نظر اليمين الإسرائيلي فرصة تاريخية لتحقيق حلمه الإيديولوجي في تنفيذ مخطط الضم:

* **المحرّض الأول** هو وجود دونالد ترامب في البيت الأبيض، وهو مسؤول عن سلسلة خطوات أحادية الجانب جاءت لمصلحة الكيان الإسرائيلي، ومنها: الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان، نقل السفارة الأميركية إلى القدس، الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، ووقف الدعم للأونروا.

وفي المقابل، فإن وصول بايدن أو الحزب الديمقراطي سوف يدفع باتجاه «حلّ الدولتين».

وهناك خشية لدى نتنياهو من عدم فوز ترامب بولاية جديدة، مما سيجعل نافذة الوقت أمامه ضيّقة جداً لتنفيذ هذا المخطط.

* **المحرّض الثاني** هو انتشار وباء كورونا، الذي أزال عن الأجندة الإقليمية والأجندة الدولية، العناية والاهتمام بالصراعات والنزاعات.

* **المحرّض الثالث** هو أن القضية الفلسطينية الآن ليست على رأس قائمة أولويات أنظمة المنطقة، لانشغال كل دولة بمآزقها ومشاكلها الداخلية. وحسب اعتقاد الصهاينة، فإن تركيا وإيران منشغلتان بتداعيات كورونا. وهناك عدد من الأنظمة العربية يسير في عملية التطبيع، وأنظمة أخرى غارقة في معالجة الركود الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط.

وهذه المحرّضات معطوفة على اعتقادين خطيرين:

* **الاعتقاد الأول** هو أن السلطة الفلسطينية لن تذهب بعيداً في تهديداتها وتهويلاتها، وأنها لن تكسر قواعد اللعبة، وأنها ما زالت ترى أفضليات في التنسيق الأمني والمدني مع الكيان الإسرائيلي. وحسب اعتقاد الإسرائيليين، فإن أقصى ما يمكن أن تفعله السلطة الفلسطينية هو محاولة تجنيد معارضة إقليمية ودولية لعملية الضم.

* **الاعتقاد الثاني** هو أن الثمن الممكن أن يُدفع إسرائيلياً هو ثمن من المقدور دفعه مقابل عملية الضم.

ومن المعلوم أن أمر الضمّ دونه قيود، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. القيود الداخلية هي من شركاء نتنياهو في الحكومة (أشكنازي – بيني غانتس)، خاصة أن الأميركي يشترط وجود إجماع إسرائيلي للمُضيّ في عملية الضم. وأيضاً هناك قيود داخلية من اليمين الإسرائيلي الذي يرفض الضم الجزئي ويريد ضماً كلياً، ويرفض الضم ضمن «صفقة القرن»، لأنها تنطوي على إقرار بإقامة دولة فلسطينية، حتى لو كانت هذه الدولة مشوّهة ومقطّعة الأوصال؛ وهو يرفض أي خطة تحمل اسم الدولة الفلسطينية، وذلك لاعتبارين: الأول اعتبار إيديولوجي ديني؛ والاعتبار الثاني هو وجود مخاوف عند اليمين من نقل نموذج غزة إلى الضفة. وهناك أيضاً قيود خارجية منها الموقف الأميركي والموقف الأوروبي والموقف الأردني.

ومن الواضح أن قرار الضمّ أُجّل، لكن هذا التأجيل لا يعني أبداً إلغاؤه.

هذا النقاش هو حول إمكانية حدوث هذا الضم، التوقيت في حال حدوثه، طبيعة وحجم الضم، ردود الفعل المفترضة على كل الصعد (دولياً، أوروبياً..)؛ والأهم من كل ذلك تحديد ما هو المطلوب من محور المقاومة.

الأستاذ مروان عبد العال (ممثّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):

قضية الضم هي جزء من صفقة وجزء من مشروع وجزء من احتلال. وهذه الاختلافات حول موضوع الضم هي اختلافات على التكتيك، ولكن هناك اتفاق على الاستراتيجية. وهناك حديث لغانتس يتساءل فيه عن كيفية هضم مسألة الضم داخلياً.

إن موضوع الضم ليس جديداً ويتم التأسيس له منذ زمن. واتفاقات التسوية كانت تعمل على تدمير مفهوم الشعب الفلسطيني. وقضية الضم من الممكن أن تطرح تساؤلاً حول مواطنة أهل الضفة.

وفي ظلّ خطورة هذا الموضوع، لا يجب أن تبقى الوحدة الوطنية مسألة ميدانية فقط، بل يجب أن تكون استراتيجية أيضاً. وقد آن الأوان أن تكون لدينا استراتيجية بديلة، فبعد كل ما جرى، هل يمكن أن يكون هناك حل وسط مع «إسرائيل» أو تعايش؟

لقد وصلنا اليوم إلى نتائج علينا أن نُقرّ بها، ويجب أن تُرسم استراتيجيات بديلة. دائماً كانت هناك مبرّرات لأوسلو بأنه قد يحافظ على ما تبقّى من أرض وحقوق وقد يوقف الاستيطان. فهل أوقف أوسلو الاستيطان؟

إن منظمة التحرير شكّلت وعاء تاريخياً لجبهة وطنية عريضة يمكن أن نستعيدها. والخط الإجباري لها هو مؤتمر تأسيسي قيادي تُضاف إليه اعتبارات فلسطينية جديدة، تؤسّس لشيء جديد على مستوى الوطن الفلسطيني. وعندما يصبح لدينا خطاب وأدوات تصبح المسؤوليات أوسع. نحن لسنا أيتاماً ولسنا وحيدين؛ نحن جزء من صراع أشمل. حتى «صفقة القرن» ليست خطراً على فلسطين فقط؛ فلسطين هي قاعدة إنزال فقط، و«صفقة القرن» خطر على المنطقة بأكملها. وفي المنطقة جبهة مقاومة أوسع من دائرة فلسطين.

الدكتور عباس إسماعيل (باحث وخبير لبناني في الشؤون الإسرائيلية):

انقضاء الأول من تموز من دون أن يُبصر وعد نتنياهو النور، لا يعني أن الفكرة قد انطوت أو أُلغيت. وفي الأدبيات الإسرائيلية، الموضوع هو موضوع تأجيل. وهذا يعيدنا إلى إدراك أن حركة الاعتراض المؤثّرة في «إسرائيل» لم تكن على أصل مبدأ الضم، إنما على ظروف الضم وشروطه وتوقيته. وبالتالي في أقرب فرصة تصبح فيها الشروط مناسبة، فإن موضوع الضم سيُطرح بقوّة.

طوال المرحلة الماضية التي حصل فيها نقاش حول الضم كان هناك غموض مُتعمّد من نتنياهو حول جغرافية الضم: هل هو حسب خطة ترامب؟ كما أنه رفض أن يعرض الخرائط على المؤسسة العسكرية، لكي تبني استعداداتها على أساس هذه الخرائط. وبالتالي كنّا أمام ثلاث فرضيات: ضم كامل، ضم وفق خطة ترامب، وضم مقلّص. ولكن إلى الآن لم يخرج شيء إلى حيّز التنفيذ، وبقيت هذه النقطة موضوع إشكال.

تجدر الإشارة إلى أن الإسرائيلي يحرص على استخدام مصطلح فرض السيادة وليس مصطلح الضم. وذلك لاعتقاده أن الحديث عن السيادة يعني مشروعية وشرعية، بخلاف موضوع الضم. فالضم يُرتّب أثرين قانونيين مباشرين؛ الأثر الأول له علاقة بالمكانة القانونية للمناطق التي سيتم ضمّها. ونحن نعلم أن مناطق الـ67 خاضعة للحاكم العسكري الذي هو قائد المنطقة الوسطى، والقوانين الإسرائيلية لا تسري في الضفة الغربية إلاّ وفق مراسيم؛

وعندما تُضمّ الضفة الغربية أو أجزاء منها يصبح حكمها حكم القدس المحتلة والجولان؛ وبالتالي لن يكون هناك داعٍ للمراسيم القانونية. الأثر الثاني هو أن الفلسطينيين الموجودين داخل منطقة الضم سيصبحُ حكمهم حكم أي شخص مقيم في «إسرائيل»؛ له الحق في المطالبة بالجنسية، وله حقوق الإقامة، على غرار سكان القدس وسكان الجولان.

وعندما تُضمّ الضفة أو أجزاء من الضفة وتصبح جزء من «دولة إسرائيل»، فإنه في هذه الحالة، في أي تسوية مستقبلية تنص على انسحاب إسرائيلي من المناطق التي تم ضمّها وفرض السيادة عليها، لا بدّ من تطبيق قانون الاستفتاء العام في «إسرائيل». وبالتالي هذا يُقيّد أي حكومة مستقبلية أو مفاوضات مستقبلية.

منذ بداية الحديث عن خطة ترامب كان من الواضح أن اليمين الإسرائيلي لا يمكن أن يوافق على خطة ترامب إذا تضمّنت الحد الأدنى من الشروط الفلسطينية (إخلاء مستوطنات – دولة مستقلة...). لذلك نلاحظ أن اليمين الإسرائيلي رفض إعلان خطة ترامب لأنها تنص على دولة فلسطينية.

في «إسرائيل» اليوم انقسام عابر للأحزاب، وانقسام عابر للحكومة والمعارضة. داخل الحكومة الإسرائيلية كانت هناك معارضة من قِبل حزب «أزرق أبيض» للضم، وهذه المعارضة أخذت قوّتها من الفيتو الأميركي، الذي لا نستبعد أن يكون منسّقاً مع غانتس تحديداً، لأننا نعلم أن القانون الائتلافي لا يمنح غانتس حق الفيتو على موضوع الضم.

وكانت هناك معارضة داخل الحكومة، أي من حزب العمل، رغم ضآلة تأثيره، ولكنه يعارض انطلاقاً من أن الضم سيقضي على فكرة حلّ الدولتين.

بالمقابل، كان اليمين يعارض لاعتباره أن الضم هو ضمن خطة ترامب ما يعني إقامة دولة فلسطينية في المستقبل؛ وبالتالي هو لا يقبل بهذا بأي شكل من الأشكال.

في المرحلة الماضية كان هناك تركيز على الدور الأميركي «الاستثنائي» وغير المألوف الذي كان يقوم به السفير الأميركي في «إسرائيل»، من خلال حضوره الاجتماعات بين غانتس ونتنياهو للتوفيق بينهما. وأيضاً، كان هناك حديث عن التباين في الآراء داخل الإدارة الأميركية من موضوع الضم، بين فريق يقوده فريدمان[1]. يؤيّد نتنياهو، وفريق

1– السفير الأميركي في القدس المحتلة.

يقوده كوشنير[2].. يؤيّد التأجيل أو الإبطاء.

ليس هناك موقف علني للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية تقول فيه إنها ضد الضم؛ ولكن السؤال: ما هو الموقف من تداعيات الضم. وهناك تسريب من آخر جلسات عُقدت للكابينت جاء فيه أن الجيش يعتبر أن تداعيات الضم ستكون خطيرة جداً، فيما الموساد يعتبر أن تداعيات الضم ستكون ضعيفة؛ أما موقف الشاباك فكان بين الإثنين. ومن الواضح أن تقدير كل جهاز من هذه الأجهزة ينطلق من طبيعة وساحة عمل هذا الجهاز.

فالموساد مهتم باستنتاج آراء قادة الدول العربية، وبالتالي موقفه كان إيجابياً، بالإضافة إلى علاقته الجيّدة مع نتنياهو. بينما الجيش كل العبء ملقى عليه، فهو معني بأن يذهب للسيناريو الأخطر. المؤيّدون للضم يقولون إنهم أمام فرصة تاريخية تحمل دلالات استراتيجية وسياسية لا بدّ من استغلالها.

أما المعارضون للضم، فهم يقدّرون أنه سيؤدّي إلى تضعضع الوضع الأمني وعودة العمليات؛ وبالتالي هذا يرتّب عبئاً على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. والضم سيؤدّي إلى تقارب بين حركتي حماس وفتح، وبالتالي هذا خلاف المصلحة الإسرائيلية. وأيضاً قد يُعزّز حركة حماس في الضفة الغربية ويعزّز نموذج غزة.

كذلك، الضم قد يرفع من معقولية احتمال انهيار السلطة الفلسطينية، مع ما لهذا الأمر من تداعيات سلبية من وجهة نظر «إسرائيل»، أمنياً وسياسياً.

كما أن الضم قد يكون له تأثير على العلاقات مع الأردن. والضم في هذه المرحلة يعني انتقال الاهتمام من التهديد الشمالي (لبنان) والانشغال بالساحة الفلسطينية، وهذا قد يكون عنصر أساسي لتحفّظ المؤسسة الأمنية على هذا الموضوع.

كما أن الضم قد يكون له تأثير سلبي على التعاون بين «إسرائيل» ودول عربية في كلّ ما له علاقة بمواجهة التحدي الإيراني.

وأخيراً، المعارضون للضم يعتبرون أن الضم يعني القضاء نهائياً على أي إمكانية للتسوية في المستقبل، نتيجة الواقع الذي سيفرضه.

2- صهر الرئيس الأميركي ترامب ومستشاره الخاص.

الأستاذ أسامة حمدان (مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس):

إن الضم ليس أصل المشكلة. وأصل المشكلة أن هناك احتلالاً وهيمنة إسرائيلية. الواقع المُعاش في الضفة هو أنها مقسّمة إلى مناطق «أ» و «ب» و«ج». وإذا نظرنا إلى التوزيع السكاني في الضفة، نجد أن 87% من المواطنين في الضفة موجودين في «أ» و«ب»، و10% موجودين في المنطقة «ج».

والأزمة الحقيقية هي أن هناك تغيّراً في مشهد إدارة الصراع في المنطقة، من الذهاب للبحث عن حل سياسي إلى تصفية القضية الفلسطينية. وإذا تعاملنا مع مسألة الضم على أنها حدث راهن، نكون قد سهّلنا الضم. فالمطلوب أن نتعامل مع الخطوة كجزء من برنامج احتلالي يريد أن يبتلع كل شيء ويقضي على القضية الفلسطينية. لذلك، علينا العودة إلى أصل مشروعنا الوطني، وهو مشروع التحرير والعودة.

إن خطوة تصفية القضية الفلسطينية من خلال الضم ليست خطوة معزولة، بل هي جزء من إعادة رسم خرائط المنطقة بما يحقّق الأهداف الأميركية. وإذا كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة قد تعاملت مع مصالحها في المنطقة بشيء من التغطية، فاليوم إدارة ترامب تريد تحقيق مصالحها بكل وقاحة دون أي تغطية أو مجاملة. وبالتالي أميركا تريد إعادة ترتيب المنطقة بما يتناسب مع مصالحها، وفرض سيطرتها على منابع الطاقة وخطوط التجارة الدولية والممرّات المائية الاستراتيجية، بما يعزّز نفوذها على المستوى العالمي، مع ضمان أمن وبقاء «إسرائيل» ودورها الإقليمي، من دولة مُحاربة وتُحارَب إلى دولة طبيعية في المنطقة.

وفي تقديري أن التنفيذ العلني للضم تأجّل، لكن التنفيذ الميداني لم يتأجل ولا القرار المبدئي.

إن الصراعات أو الخلافات داخل الكيان الصهيوني ليست لها علاقة بالمبدأ؛ فهناك إجماع إسرائيلي، بما في ذلك عند قوى اليسار، على التخلص من الفلسطينيين وعلى أن الأرض المحتلة إسرائيلية.

وحسابات الإسرائيلي لا ترتبط بمنطق المغادرة إلاّ تحت وطأة القوة. إن الإسرائيليين رغم كل قوتهم العسكرية يسهل أن ينكسروا؛ لكن مشكلتنا أننا لا نراهن على ذلك ولا

نبذل في هذا السبيل جهداً، وحساباتنا دائماً تنطلق من منطق الضعيف وليس من منطق القادر.

لذلك أنا أعتقد أن التأجيل ليس تأجيلاً فعلياً؛ فالاستيطان على الأرض مستمر. وهناك قضايا إجرائية تحتاج إلى ترتيب، كانتقال وضع المستوطنات من سلطة الحكم العسكري والجيش إلى الحكم المدني. المستوطنون لا يريدون الانتقال إلى الحكم المدني، بل يريدون استمرار وضع الرعاية الخاصة. وأيضاً، وضع الفلسطينيين الموجودين في هذه المناطق يحتاج إلى ترتيب؛ فهل هم مواطنون مثل مواطني الـ48، أم حالة خاصة كما في القدس، أم أن إقامتهم غير شرعية وغير قانونية.

أما الأميركي، فيعتقد أن التركيز في المنطقة يجب أن يكون على إيران؛ وبالتالي إذا تحقق الضم واندلعت انتفاضة سيضعف هذا التركيز. لذا، الأميركي لعب الدور الأساسي في قرار التأجيل. وعلينا أن لا ننسى أن حزب «أزرق أبيض» قلق من الاتفاق مع نتنياهو.

وما يشجّع الإسرائيلي أيضاً هو الموقف العربي الرسمي المنسجم والمتماهي مع «إسرائيل»، وكأنّ إسرائيل هي الحقيقة الباقية.

أعتقد أن الأوروبيين يعارضون فكرة الضم، لكنهم لا يستطيعون إفشالها. ومعارضتهم هي من باب الحرص على «إسرائيل» وليس حرصاً على حقوقنا، لأنهم يعتقدون أن سقوط فكرة الدولة الفلسطينية الناشئة عن التسوية يعني فتح الباب على مواجهة لا يمكن التنبّؤ بعواقبها.

وفي النتيجة، نحن بحاجة إلى برنامج وطني استراتيجي للمواجهة يشارك فيه كلّ الوطنيين. وهذا البرنامج يجب أن يستعيد هدفه الأصلي، وهو التحرير الكامل لفلسطين. إن الصراعات عندما تصل إلى أفق مسدود تصبح أمام خيارين؛ إما خيار الانهيار والقبول بأي حل وأي تسوية، وإما خيار استعادة القضايا من جذورها. ونحن خيارنا الوحيد اليوم هو التحرير وإنهاء الاحتلال، ويجب أن لا نتشبّث بالكثير من القضايا التي حكمت المشهد الفلسطيني من السنوات أو العقود الماضية.

إن المنطقة اليوم فيها صراع من نوع مختلف؛ وهذا الأمر يمكن أن يكون عنواناً من عناوين قوة الموقف الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني – الأميركي.

الأستاذ فتحي أبو العرادات (أمين سر منظمة التحرير وحركة فتح في لبنان):

في بداية كلمتي أريد أن أحيّي الإخوان الذين التقوا في المؤتمر الصحفي الأخير، والموقف الذي أعلنوه بكل قوّة وحزم وإصرار. وأريد أن أحيّي موقف القيادتين: المكتب السياسي لحركة حماس وموقف اللجنة المركزية لحركة فتح، وموقف الرئيس محمود عباس الذي كان داعماً لهذا اللقاء؛ وكذلك موقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية كافة.

هذا المؤتمر الصحفي، وما صدر عنه، سيكون مقدّمة لموضوع توحيد الصف الفلسطيني بشكل جدّي وفاعل. قبل الحديث عن ضم الضفة كان هناك ضم القدس، والأمر لم يكن سهلاً، خاصة لما للقدس من بعد ديني وتاريخي، وهي ركن من أركان الإسلامية والعربية والمسيحية، ومن دونها لا تكتمل هويّتنا.

الخطوات التي اتخذتها جميع الفصائل الفلسطينية اليوم، والتحلّل من الاتفاقات، هي نتاج للوصول إلى طريق مسدود في مسار التسوية. وكان يُؤمل من هذه التسوية أن تعطي سلطة للفلسطينيين وآن تكون السلطة ناقلة للشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال. لكن الإسرائيليين أرادوها غطاء من أجل «تسمين» الاستيطان. في المرحلة الماضية حوّل الإسرائيليين السلطة الفلسطينية إلى سلطة بلا سلطة وإلى احتلال بلا كلفة. لقد توصلنا إلى أن ما يجري هو عملية تفريغ السلطة من مضمونها، وبالتالي إحكام السيطرة وهضم كلّ المناطق الفلسطينية.

واليوم، ليس لدينا الكثير من الخيارات بعد أن جرّبنا النضال السياسي والكفاح المسلّح، وقدّمنا كل قياداتنا شهداء؛ لكننا لم نُنجز أهدافنا بشكل كامل لأننا نواجه أميركا.

كما أن اليهود يعتقدون أن الضفة الغربية لهم وأنها يهودا والسامرة. لذلك كان موقف الأردن صلباً وهو مرعوب اليوم ممّا يجري.

إن فكرة القيادة اليوم تتمحور حول الذهاب إلى مقاومة شعبية متدرّجة بكل أشكالها: تعرف متى تستخدم الاعتصام ومتى تستخدم السلاح، بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الفلسطينية، وفي إطار عملية مشاركة فلسطينية في القرار.

السلطة الفلسطينية لن تقوم بحلّ نفسها، ولكن من الممكن أن تنهار، ممّا سيؤدّي إلى

الفوضى.

كان عنوان اللقاء مع الأخوة في حماس وباقي الفصائل هو: كيف نتبنّى برنامج مقاومة يشارك فيه الجميع على مبدأ المشاركة في صنع القرار الفلسطيني.

إن مسؤولية الفصائل الفلسطينية اليوم أن تستكمل جهدها لتحقيق الوحدة الفلسطينية، لأنه من دونها لا نستطيع الذهاب إلى الحل أو الحرب أو المقاومة. أيضاً، علينا المحافظة على الزخم في الدعم والتأييد الدولي؛ وصمود الناس هو أرقى أشكال المقاومة.

الأستاذ منير شفيق (باحث فلسطيني):

إن تأجيل الضم هو تراجع عن الضم وهزيمة سياسية لنتنياهو؛ وهو انتصار لكل القوى التي عارضت الضم. ونتنياهو لو كان يحترم نفسه لكان قدّم استقالته حتى يحافظ على ماء وجهه.

وبرأيي، التراجع عن الضم كان بسبب ميزان القوى على المستوى العربي والإسلامي والفلسطيني وعلى المستوى الصهيوني. ولا شك أن الدور الأوروبي كان ضاغطاً، واللهجة البريطانية كانت عالية هذه المرّة لمنع «إسرائيل» من الضم.

الإدارة الأميركية انقسمت حول موضوع الضم، وهذا الانقسام انعكس على الداخل الإسرائيلي.

الانهيار العربي الحاصل لا شك بأنه له جانب سلبي، ولكن له أيضاً جانب إيجابي، وهو عدم القدرة على الإمساك بالفلسطينيين. فالشعب الفلسطيني في السابق كان ممسوكاً. وهذا الضعف العربي اليوم يسمح للشعب الفلسطيني أن يقوم باختراق.

كما أن وضع ترامب مرتبك ومتدهور، وأميركا مشغولة اليوم بروسيا والصين والصراع مع إيران.

لذلك، على قيادات فصائل المقاومة، وفي مقدّمتها قيادات «فتح»، أن تنطلق من نقطة ميزان القوى لأخذ خطوة هجومية، وأنا متأكد من الانتصار. ونحن إذا فتحنا المعركة في فلسطين سنهزّ الموقف الأميركي تجاه إيران وحزب الله.

إن رفض قيادة السلطة لصفقة القرن مهم، وموقفها من الضم كان موقفاً إيجابياً،

ولعب دوراً كبيراً في إضعاف العدو. ولكن هذا غير كافٍ، لأن السياسة التي اتّبعت حتى الآن لم توقف التجرّؤ الذي حدث.

أنا من مؤيّدي هدف التحرير الكامل؛ وما حدث في جنوب لبنان وغزة هو مثال عن انسحاب «إسرائيل» من دون قيد أو شرط. ونحن إذا دخلنا مجدّداً في الانتفاضة علينا أن نجعل هدفنا دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات واستنقاذ القدس من دون قيد أو شرط.

كيف يقبل الكيان الصهيوني اليوم أن تتسلّح غزة وتحفر أنفاق تحت الأرض، وكيف يقبل بامتلاك حزب الله للصواريخ، وما الذي يجعله ينتظر؟ لذلك، أنا أقول إن الحرب على الأبواب، وليس هناك حل إلاّ بالحرب، لكون العدو غير قادر على خوض الحرب. فالكيان الصهيوني اليوم أصبح غير قادر على خوض حرب والانتصار فيها، كما أنه لا يستطيع أن يقوم بالقصف إلاّ إذا أزال احتمال القصف من المقاومة.

نحن اليوم نعيش مرحلة تاريخية كبرى، حيث سيتغير فيها المستقبل. فإذا انتصر محور المقاومة وإيران، وهزم الضغط والحصار، سيتقرّر مصير المنطقة وفلسطين في الخمسين سنة القادمة؛ وإذا لا سمح الله حدث العكس ستعود المنطقة 500 سنة إلى الوراء.

كلمة أخيرة أقولها للإخوان في «الجهاد» و«حماس» و«الجبهة الشعبية» بشكل خاص: إذا لم تُرد «فتح» أن تنضم وتلعب دوراً رئيسياً وتعود «فتح» التي نعرفها، عند ذلك أسّسوا وحدة وطنية موازية، ولا تنتظروا أحداً».

إذا فتح الفلسطينيون المعركة سيلعبون الدور الرئيسي في المنطقة. لماذا نسمح للأميركي بأخذ زمام المبادرة في محاصرة إيران وحزب الله ومحاصرتنا؟ لماذا لا نفتح المعركة في مرحلة نحن أقوياء فيها؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن «صفقة القرن» لم تعترف بأي جزء من فلسطين بأنه من حق الفلسطينيين، والأجزاء غير المُشار إليها في الضفة تُركت للمفاوضات.

كذلك، اليوم هناك محاولة للسيطرة الأمنية على المسجد الأقصى، لذا يجب أن يبقى موضوع المسجد الأقصى في الأولويات.

الأستاذ إحسان عطايا (ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان):

مشكلة الضم هي مشكلة جزئية مقارنة بالمشروع الصهيوني الكبير الذي يقوم على مركزية ما يسمّى يهودا والسامرة. وإذا استطعنا أن نفهم جوهر هذا المشروع، فهذا الفهم يلغي كل إمكانية للتفاهم مع العدو الصهيوني.

إن فكرة التفاهم مع العدو على إقامة دويلة أو جزء من دولة، من المفترض أن نطوي صفحتها بعد الفشل الذريع لمشروع ما يُسمّى السلام مع الصهاينة.

من هنا نستطيع أن نقول إن الخطوة الأولى التي يجب أن تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية هي إعادة الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني، الذي تم تعديله قبل اتفاق أوسلو.

ومن إيجابيات مشروع الضم اللقاء الإعلامي الذي حصل بين «فتح» و«حماس»، والذي كان من المفترض أن يحصل منذ بداية مشروع صفقة القرن، عندما أعلن ترامب عن القدس عاصمة للكيان الصهيوني. وتأخّر هذا التفاهم أعطى الفرصة لقادة أميركا والعدو الصهيوني أن يتّخذوا القرار بالضم ظناً منهم أن الفرصة مؤاتية.

كما أن العدو الصهيوني يعمل على استغلال فرصة وجود ترامب في الرئاسة لتحقيق أكبر إنجاز صهيوني على أرض فلسطين المحتلة.

إن تجربة نموذج غزة في رفض «صفقة القرن» من خلال مسيرات العودة، كانت مؤثّرة جداً؛ لو واكبتها في ذلك الوقت الضفة الغربية، لكان هذا التكامل سيربك العدو الصهيوني بشكل أكبر.

إن رفض مخطط الضم مهم وحيوي، واستفدنا منه بلقاء «فتح» و«حماس»؛ لكن الخطوة ما زالت ناقصة، وهي بحاجة لاستكمال حتى نستطيع أن نحقّق إنجازاً حقيقياً في إفشال المخططات الصهيونية التهويدية لفلسطين. فالإعاقة الوحيدة التي منعت تنفيذ مخطط الضم هي الخوف من انتفاضة حقيقية وجديّة في الضفة الغربية، لأن الشعب الفلسطيني معروف بأنه يبذل دمه مقابل أرضه؛ وذكرى يوم الأرض تذكّرنا دائماً بهذه المعادلة. كما أن استشهاد الشباب على الشريط الشائك في جنوب لبنان في محاولة لاختراق الحدود اللبنانية – الفلسطينية المحتلة أيضاً يؤكد على أن الشعب الفلسطيني مستعد للتضحية بدمه وروحه من أجل الأرض. والعدو الصهيوني يدرك هذه الجزئية؛ لذلك رفع من الراتب

اليومي للعامل الفلسطيني في الداخل المحتل بنسبة 50% (من 100 دولار إلى 150 دولاراً في اليوم).

إن «ترويض» الفلسطيني بهذا الشكل هو من أجل السكوت وبالرضى بالأمر الواقع وعدم القيام برد فعل قوي، وأخذ زمام المبادرة في الضفة الغربية، وإلغاء تقطيع الأوصال الحاصل بين المناطق والقرى.

واليوم، لم يعد العدو الصهيوني يعترف بأوسلو إلاّ بما يعنيه، وهو يبرّر موضوع الضم بالتفاهمات الموجودة على هامش أوسلو فيما يتعلق بتبادل الأراضي. إذاً، العدو الصهيوني لديه دائماً الحجج والمبرّرات.

لذلك، نحن بحاجة إلى وقفة جديّة بهدف تعزيز الوحدة الوطنية عملياً. وإذا حصلت مراجعة معمّقة على مستوى قيادة الفصائل الفلسطينية، أو عبر لقاء يضم جميع الأمناء العامّين، فهذا يُغنينا عن موضوع الضغط على «فتح» أو السلطة الفلسطينية. وبرأيي موقف «فتح» اليوم موقفها متقدم ومهم. وإذا فصلنا موضوع السلطة عن «فتح» نستطيع «كفصائل فلسطينية» أن نجتمع بعيداً عن السلطة، وأن نقرّر مصير خططنا المستقبلية، الاستراتيجية والتكتيكية، في مواجهة المشروع الصهيوني الكبير.

إن الفرصة الآن مناسبة حتى يجتمع الفلسطينيين ويوحّدوا موقفهم بشكل حقيقي، ويدعموا المقاومة والشعب الفلسطيني، في ظلّ الحرب الاقتصادية الشرسة، التي قد تكون مفيدة أحياناً حتى نعتاد على الخشونة في العيش، ونستطيع أن نتأقلم مع كافة الظروف المحيطة. كما أن الحرب الاقتصادية مفيدة لتقوية التكافل الاجتماعي والأواصر بين الشعوب العربية وحركات المقاومة.

مداخلات:

الأستاذ فتحي أبو العرادات:

نعم، منظمة التحرير الفلسطينية تحتاج إلى إعادة ترتيب وإعادة تفعيل، لأن تفعيلها شيء مهم. و«فتح» هي رأس الحربة في أي مشروع وطني تحرّري، وأي شعب يتخلى عن مقاومته هو شعب ذاهب نحو الاندثار.

ويجب أن لا ننسى التضحيات الكبيرة التي قدّمها حزب الله والحركة الوطنية والثورة

الفلسطينية. لكن حزب الله تدعمه إيران وسوريا؛ ونحن في الضفة لدينا من يضحّي، ولكن ليست لدينا إيران أو سوريا.

علينا أن نكون متفائلين دائماً، وأن نشارك في صنع القرار الذي يخدم شعبنا وقضيتنا.

الأستاذ أسامة حمدان:

ما يريده الإسرائيلي اليوم ليس أخذ أرضنا فقط بل إنهاء وجودنا، وهذا ليس له إلاّ حل واحد، وهو أن نقف بوجهه ونقول لا، وأن نتحمل التضحيات. والخيار الذي يعطينا فرصة للحياة هو خيار المقاومة.

نحن في تاريخنا جرّبنا المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية والمفاوضات؛ لكن الخيار الوحيد الذي حققنا من خلاله الإنجازات هو المقاومة.

الحوار مع «فتح» لم يحصل مع إعلان خطوة الضم، بل بدأ مع إعلان «صفقة القرن» في البيت الأبيض.

وأعتقد أن المؤتمر الصحفي كان تتويجاً لهذا الحوار، وهو نقطة انطلاق وليس نهاية المطاف.

نحن نريد أن تكون هذه اللقاءات بداية لمشروع وطني استراتيجي يطلق برنامجاً وطنياً للمواجهة بكلّ الوسائل. وأعتقد أن البيئة الإقليمية، رغم التطبيع الحاصل، ليست قادرة على كبحنا. ويجب أن لا ننسى أنه يوجد في البيئة الإقليمية فريق مقاوم قوي.

قراءة في كتاب:

نهاية الزعامة الأميركية - أوضاع العالم 2020

إعداد: حسن صعب

* إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال.

* ترجمة: نصير مروّة.

* نشر: مؤسسة الفكر العربي.

* الطبعة الأولى بالعربية: 2020م.

يحلّل المشاركون في تأليف هذا الكتاب طبيعة الهيمنة (الزعامة) الأميركية على العالم، والتي تسود عليه منذ القرن التاسع عشر، حيث بدت الولايات المتحدة في العام 1945 قوّة لا تُهزم. فهي امتلكت القنبلة النووية حينذاك، وظلّت منفردة بحيازتها حتى العام 1949، فكانت تبدو مسيطرة على العالم بالكامل؛ ثم اضطلعت عبر مشروع مارشال، وبعده عبر إنشاء منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بدور الزعامة والقيادة. كانت تتحكم بربع التجارة العالمية، وتُنتج نصف ما تستهلكه البشرية.

لكن الحال اليوم لم يعد يشبه وضع البارحة، فالتباين كبير. والصحيح أن عوامل القوّة تنوّعت مذاك، وأن التدخلات العسكرية فقدت فعاليتها، وأن العولمة شوّشت المسالك وأنشأت علاقات ترابط وارتهان متبادل لا سابق لها. وهكذا فقد وجد العالَم نفسه ينتقل

* باحث لبناني.

خلال سبعين سنة من نظام يقارب الهيمنة الكاملة إلى نظام لا قطب فيه ولا قطبية له؛ عالم مفتّت، أحدث تفتيته دينامية قومية مهمة، ولا سيما منذ انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة.

وعلى هذا افتُتح هذا الكتاب بتاريخ طويل يُظهر تعقيد اختراع الهيمنة، وكذلك هشاشتها المتنامية، بل وفشلها. ومن ثمّ جرى تحليل ممارسة هذه الهيمنة في القطاعات المعنية بها، وصولاً إلى فهم طبيعة الأزمة التي نزلت بها، وبما يضع كلّ عنصر أو مكوّن من مكوّنات السياسة الخارجية الأميركية، موضع مساءلة.

بعد هذه المقدّمة الموجزة لموضوعات الكتاب، والتي أعدّها برتران بادي، الأستاذ الجامعي في معهد الدراسات السياسية في باريس، تحت عنوان (كيف انبنت الهيمنة الأميركية، ثم تهاوت؟)، يعالج عدد من الباحثين والأساتذة الجامعيين، في القسم الأول من الكتاب (التكوين) المراحل التي مرّت بها الهيمنة الأميركية منذ ولادتها وصولاً إلى تسلّم دونالد ترامب سدّة الرئاسة في العام 2017.

تحت عنوان (ولادة الهيمنة الأميركية)، عرض المؤرّخ الفرنسي بيار ميلاندري، لخلفيات نشوء الهيمنة الأميركية، السياسية والفكرية، والتي تأسست على قاعدة اعتقاد الأميركيين بتجسيدهم تجربة فريدة، وقيم كونية جامعة في آنٍ معاً، وإيمانهم بأنها تجربة مدعوّة لأن تكون مثالاً تحتذيه البشرية جمعاء، و«نبراساً» تُهتدى به، بانتظار أن تتولّى قيادتها ذات يوم!

إن سياسة الأميركيين الخارجية لطالما تردّدت وتأرجحت بين الانعزالية وبين التدخلية؛ وقد ظلّ الخيار الأول هو المعتمد والغالب على تلك السياسة حتى نهاية القرن التاسع عشر. وإذا كان الأميركيون قد بدأوا اعتباراً من العام 1898 يحرصون على تحويل شوكتهم الجديدة إلى نفوذ إمبراطوري، إلاّ أنهم سعوا للقيام بذلك وفق الصور والأشكال الأقل تعريضاً لمشروعهم للخطر.

مع دخول الولايات المتحدة عصر «الانعزالية» القابلة للتشكل والتكيّف، بات في استطاعة الأميركيين ممارسة السياسة الخارجية التي يحبّون، أي تلك التي تخدم مصالحهم

مباشرة. كما أن «الانعزالية» لا تكبح توسّع علاقاتهم التجارية والتي هي بالإجمال شاغلهم الأساسي. واعتناق توسّعية تكاد تكون اقتصادية وتجارية حصراً لم يستبعد تنامي وتطوّر سياسة إمبراطورية، ولا تأكيد الهيمنة الإقليمية.

وهكذا فإن تيودور روزفلت(Theodore Roosevelt) الذي ترأس البلاد بين العام 1901 والعام 1909، لم يردع البريطانيين والألمان، وإلى الأبد، عن تحدّيه في نصف الكرة الأرضية الغربي، حيث يتمتع أسطوله بتفوّق لا جدال فيه، فحسب؛ ولا هو اكتفى بإزاحة أي عائق يحول دون بناء قناة باناما التي كان يرى فيها «الطريق الحيوي الذي لا غنى عنه» للبلاد؛ بل إنه أعلن في «ذيل أو في ملحق مبدأ مونرو الشهير»، الذي ظلّ اسمه مقترناً به، بالنصّ: أعلن حقّ الولايات المتحدة في ممارسة «سلطة البوليس الدولي» في نصف الكرة الغربي.

لكن، في العام 1929، عام الكساد الكبير وانهيار النظام المالي الأميركي، وبعدما كانت أميركا تمثّل 40% من الإنتاج الصناعي العالمي، كان لا بدّ من انتظار عقد من السنين لكي تقتنع أميركا بأن دوام هيمنتها الاقتصادية والمالية يفرض عليها أخذ النظام السياسي والعسكري على عاتقها.

تحت عنوان (من اضطراب واختلال 1929 إلى نظام بريتون وودز)، يتحدث إريك مونّيه عن سلسلة الأزمات المالية والمصرفية التي شهدها العالم ابتداء من خريف العام 1929 حتى نهاية العام 1931، والتي كانت على قدر كبير من العنف وبلغت شأواً لا سابق له. ومن ثمّ، وبعد خمس عشرة سنة، جاء المؤتمر الذي جرى تنظيمه وعقده في العام 1944، أي إبّان الحرب، وقبيل انتهائها، في حاضرة بريتون وودز (Bretton Woods) في ولاية نيوهامشير، في الولايات المتحدة، ليعرض تنظيماً للمالية وللنظام النقدي على المستوى الدولي.

ويضيف مونّيه: لا تزال القرارات التي جرى اتخاذها في بريتون وودز تقولب العالم الحالي، على الأقل لأن اثنتين من المؤسسات التي أنشأها مؤتمر بريتون وودز، أي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي يُطلق عليه اسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لا تزالان قائمتين.

كان مؤتمر بريتون وودز يعتزم قطع العلاقات مع الحماية التجارية والمالية، ومع تنظيم التعاون الدولي، مع إعطاء الولايات المتحدة قدراً كافياً من الاستقلال الذاتي في إدارة نقدها وفي تدخلها في النظام المالي. كان موضوع المؤتمر هو إحياء العولمة وإعادتها إلى سابق ما كانت عليه، مع أخذ العِلم بالدور المركزي الجديد للدول في تمويل الاقتصاد.

غير أن نظام بريتون وودز لم يعمل كما هو متوقع، بخاصة لأنه تبيّن أن القطيعة مع النظام السابق أمر عسير. فالنظام المذكور كان يفترض أن تكون الولايات المتحدة هي وحدها من يمتلك حيازة الذهب؛ غير أن البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان أوروبا الغربية، واصلت مراكمة الذهب، وظلّت تفضّل المعدن الثمين على الدولار، الأمر الذي خلق مشكلات داخلية ودولية أساسها الثقة المهتزة بالدولار.

تحت عنوان (عند نهاية الحرب العالمية الثانية)، يحلّل فيليب غوليب العوامل التي أدّت إلى ترسيخ الزعامة الأميركية عند نهاية تلك الحرب (1945)؛ وهي تشمل الخسائر الاقتصادية والمالية والبشرية التي أصابت الاتحاد السوفياتي وأوروبا، وكانت تعادل أضعاف ما أصاب الولايات المتحدة من خسائر بسبب الحرب.

أما على الصعيد الاستراتيجي، فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها في وضعيّة تفوّق، إذ كانت تستأثر، ولو لفترة قصيرة، باحتكار القنبلة النووية، وبأسطول بحري ضخم، وتتمتع بأرخبيل طارق من القواعد العسكرية الثابتة والعائمة، التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ مروراً بأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد سجّلت الحرب العالمية الثانية نهاية وإقفال حقبة طويلة من الغلبة والسيطرة الأوروبية التي كان ابتدؤوها مع الثورة الصناعية البريطانية، ومع انتشارها، المتفاوت، من ثمّ في القارّة. فقد أكملت الحرب عملية إزاحة أوروبا من قلب الاقتصاد الرأسمالي العالمي وزحزحتها عن مركزه.

أما الولايات المتحدة، فإنها من جهتها راحت تعمل على خلق شبكة من المؤسسات الاقتصادية والأمنية الدولية، كان يعود إليها تصوّرها، ومن ثمّ السيطرة عليها.

تحت عنوان (سنوات نيكسون: حرب داخلية وحمأة فيتنامية)، تتطرق كارولين

رولاند – ديامون إلى التهديدات التي تعرضت لها الزعامة الأميركية في عهد نيكسون (1974 – 1968)، وأخطرها غرق البلاد في وحول الأدغال الفيتنامية. وكانت حركة معارضة الحرب التي بدأت في ربيع العام 1965 تزداد اشتداداً.

قد واجه نيكسون وضعاً متأزماً على الجبهة الاجتماعية، والذي شمل، احتجاجات طلاّبية عارمة، وتوترات عرقية، وتسوية عنصرية، وتعبئة مثلية للاعتراف بالمثليين، وعدم تصنيف المثلية بين الأمراض العقلية؛ وهذا ما حصل!

على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي، بدأ نيكسون بتغيير اتجاه البلاد، بعد ربع قرن من التوسع، حيث بدأت الأحوال الاقتصادية تتفاقم بشدّة؛ فالسياسة التي اتبعها جونسون كانت تقوم على تمويل برامج اجتماعية محدّدة والإنفاق على حرب فيتنام، عبر العجز والكشوفات في الميزانية، ما جعل الوضع يتردّى، في حين أن المنافسة اليابانية والأوروبية باتت أكثر حدّة، كما أن أسعار النفط بدأت بالارتفاع...

ومع اقتراب انتخابات العام 1972 الرئاسية، أعلن نيكسون سعيه إلى تحقيق «الانفراج» مع الاتحاد السوفياتي، وإحداث انفتاح جديد على الصين. وبعد نجاحه في الانتخابات بنتيجة «استفتاء شعبي»، واصل نيكسون ضغطه على فيتنام الشمالية على أمل التوصل إلى اتفاق سلام مؤاتٍ، وهو ما حصل في كانون الثاني (يناير) 1973؛ لكن بعد موت أكثر من 57 ألف شاب أميركي و300 ألف جريح، فضلاً عن 150 مليار دولار ذهبت تكاليف مباشرة للحرب، وأدّت إلى مفاقمة الوضع الاقتصادي في البلاد.

وبموازاة حرب فيتنام التي زعزعت ثقة الأمة الأميركية بنفسها، جاءت «فضيحة ووترغيت» التي لطّخت سمعة مؤسسة الرئاسة ومعاوني نيكسون، والذي اضطر لتقديم استقالته في 9 آب (أغسطس) من العام 1974.

تحت عنوان (هل يصحّ الكلام على فشل المحافظة الجديدة)، يقيّم فريدريك شاريون تجربة الولاية المزدوجة للرئيس الجمهوري الأميركي جورج بوش الابن، والتي سمّاها «المحافظة الجديدة».

إن عشرية عهد بوش الابن (2009 – 2001) ستبقى في التاريخ مقرونة بالشطط والغلو

المفرط، بسبب الغلو والنزق اللذين أبدتهما إدارة بوش ومارستهما إثر عمليات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وبسبب الهشاشة الثقافية التي أظهرتها أصلاً، وتهافت بيئتها. ثمّ إن التفاوت في الأذهان «بالمحافظين الجدد» في الولايات المتحدة.

ومعلوم أن المحافظة الجديدة هي تيار يحرّكه مثقفون يتحدّرون من اليسار الأميركي، والذي تأسّس في النصف الثاني من القرن العشرين حول شخصيات أصبحت مؤثّرة اعتباراً من سنوات 1970، مثل إيرفن كريستول Irvin Kristot (رائد مشروع مجموعة مثقفين أو محفل خبراء يحمل اسم «مشروع القرن الأميركي الجديد»)!

لقد شنّت إدارة بوش (الابن) حربين (أفغانستان والعراق)، ونفثت روحية مواتية للانقسام الداخلي والدولي في آن معاً. وعلى الصعيد الاستراتيجي المحض، لم تكن الحصيلة أقلّ فداحة، حيث انتقل العراق من وضعية «الدولة الوغد» (Rogue State)، كما تقول واشنطن، إلى وضعية «الدولة المنهارة» (Collapsed State) المشهودة التداعي لكلّ من أرجع البصر ونظر؛ وكانت إيران هي أول المستفيدين من الأخطاء الأميركية في المنطقة، بحيث باتت تمدّ نفوذها إلى العراق وسوريا ولبنان، وتقيم شبكات ولاء صلبة في أفغانستان.

ويتساءل الكاتب: أفترى سيكون مرور دونالد ترامب علامة لعودة المحافظة الجديدة بعد مرحلة باراك أوباما العابرة؟ كلا؛ ذلك أن ترامب لا يدّعي الانتماء إلى هذه العقيدة، كما أنه انتقد تكلفة العمليات في أفغانستان وفي العراق، ووضع نفسه في أفق «جلاء» أو في منظور انسحاب (كما في سوريا) بما جعل المحافظين الجدد الخلّص يرتجفون.

وقد أكدت سياسات ترامب «الانعزالية» في الداخل وتجاه الدول الأخرى على المنحى المختلف، ولكن الصدامي أيضاً (مع الصين وإيران وروسيا وكوريا الشمالية)، والذي يحمل بذور عودة شياطين المحافظة الجديدة مرّة أخرى.

تحت عنوان (عهد أوباما، طموح الخطاب وتواضع «واقعي» للممارسة)، يقرأ الصحافي المختص بالولايات المتحدة، سيلفان سيبيل، تجربة عهد باراك أوباما «النيوليبرالي»، والذي كانت التوقعات بشأنه عظيمة. كان الأميركيون ينتظرون من أوباما أن يغيّر السياسة

الداخلية والسياسة الخارجية للبلاد؛ وهو باشر ذلك مستنداً إلى فلسفة عامة تمزج التقدمية الغنائية الشاعرية الكثيرة التواتر في خطابه، بالبراغماتية وباحترام المؤسسات والتقاليد الأميركية، نتيجة لقناعة عميقة لديه بأن العمل السياسي هو في النهاية فن الممكن.

وقد راح في مرحلة أولى يعكف على العاجل الملحّ بإطلاق: أي إنقاذ الرأسمالية الأميركية من الإفلاس. وخلافاً للأطروحات الشائعة في الأوساط المالية، وبالضدّ منها، فإنه تدخل وفق محورين: الأول تشغيل مطبعة أوراق النقد؛ ثم تجرأ بعد ذلك على وضع الدولة الفيدرالية تحت قبضة المؤسسات والمشروعات الصناعية والاقتصادية.

لكن كل التدابير التي اتخذها أوباما لوقف الأزمة ومعاودة إطلاق الاقتصاد، كانت غير كافية لوقف الشعور بالتقهقر الذي استولى على الولايات المتحدة خلال الانكماش الكبير (2008)، وبالرغم من النجاحات التي حققها أوباما، في الداخل والخارج (الاتفاق النووي مع إيران – المفاوضات التجارية والجيو–استراتيجية مع الصين – الانسحابات الجزئية للقوات الأميركية من أفغانستان والعراق)، فإن مسار الإحباط الأميركي ظل قائماً.

تحت عنوان (دونالد ترامب أو دبلوماسية موازين القوى)، تحدث جيل باريس عن الرئيس الأميركي المثير للجدل في كلّ مكان، فالسياسة وفقاً للغريزة كما يمارسها هذا الرئيس الغريب عن الفكر الاستراتيجي إلى أقصى درجة يمكن تصوّرها، تفسّر قراراته التي شطبت نصف قرن من الدبلوماسية الأميركية (اعترافه الأحادي الجانب بسيادة إسرائيل على الجولان، وقبله اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل من دون أدنى تعريف عقاري لها...).

ووفقاً لتوماس رايت Thomas wright، الباحث في معهد بروكينغز، فإنه ليس لسياسة إدارة ترامب الخارجية الموحدة أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون. فهو يتبنّى مقاربة هي أقرب إلى المخالصات وأدنى إلى الصفقات مع الأمم كافة، ويولي قليلاً من الشأن والقيمة للروابط التاريخية، ويبحث عن المكاسب الفورية المباشرة التي تبدأ بالتجارة والعقود وتصل إلى الدعم الدبلوماسي».

إن شرطي العالم، كما يعبّر باريس، يظل مبهوراً بالقوة، كما يكشف الانتفاخ الجديد

في ميزانية البنتاغون (750 مليار دولار في العام 2019 أي بزيادة 4.5%)، حتى ولو كان ترامب يقدّمها على أنها موازنة ردعية أساساً.

في حديث لوزير الخارجية الأميركية الأسبق، هنري كيسنجر، فإن دونالد ترامب قد يكون «أحد تلك الوجوه التاريخية التي تظهر بين الحين والآخر لتسجّل نهاية حقبة وتُجبر على النكوص عن المسلمات القديمة. هذا لا يعني أن الرجل واعٍ لذلك، أو أنه يتوخى حلاً ممتازاً بديلاً؛ فقد يكون الأمر مجرّد حادث عارض». ولعلّ الانتخابات الرئاسية في العام 2020 تتيح حسم ذلك.

في القسم الثاني من الكتاب (عوامل الهيمنة وعلاماتها)، عدة مقالات حول العوامل التي أدّت إلى ترسيخ الهيمنة الأميركية، ومن ضمنها: العامل العسكري، والبعد المالي والنقدي، والوجوه العلمية والثقافية والجامعية واللغوية، التي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه القوة الناعمة الشهيرة المنافسة.

تحت عنوان (تقهقر سياسي – دبلوماسي! وماذا بعد؟)، يعرض روبير مالي، رئيس مجموعة الأزمات الدولية، للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وتحديداً في عهد الرئيس الحالي للبلاد، دونالد ترامب، في إطار محاولاتها الحفاظ على «زعامتها» للعالم.

يقول مالي إن عصر الغلبة والسيطرة الأميركية قد ولّى. وهذا العصر، الذي بدأ عشية الحرب العالمية الثانية، وتعزّز وتدعّم مع سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي، بدأ اختتامه بحرب العراق المأساوية في العام 2003. والمؤسسات المالية، والسياسية والعسكرية التي أقامتها واشنطن أو أوحت بها – من صندوق النقد الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة – هي هيئات ساعدت الولايات المتحدة، حتى ولو كانت أفادت العديد من الأطراف. فلا عجب أن ينهض «حرس جديد»، ويؤكد ذاته في مواجهة الولايات المتحدة؛ ويقصد الكاتب بذلك الصين وروسيا، أو ما كان يسمى سابقاً بالعالم الثالث الذي ينتابه نفور عام من المنظمات والمعايير العالمية التي يعتبرها منحرفة مخاتلة إزاءه.

لكن، في المقابل، ما زال غياب أي منافس ذي وزن للولايات المتحدة، وعدم وجود

أي مراجح لغلوّها وإفراطها، منذ نهاية الحرب الباردة، يغذّي لدى إدارتها المتعاقبة شهوة متعاظمة وشراً متزايداً.

وفي هذا السياق، فقد قدّم دونالد ترامب صورة كاريكاتورية عن بلاده؛ صورة أميركا النافخة صدرها، المتهافتة، المشوّشة، المتشددة المتصلبة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان لدى بعضهم (فنزويلا وإيران وكوبا)، المتهاودة الليّنة الجانب إزاء الآخرين، ما لا يزال يسرّع تقهقرها وأفولها.

ويخلص الكاتب إلى أن ترامب هو سبب لليأس وهو باعث من بواعث الأمل في آن معاً – هذه هي إحدى مفارقات رئاسة فريدة، ما فتئت تثير الحيرة والبلبال.

تحت عنوان (استراتيجية البنتاغون من أجل تفوّق إجمالي دائم)، يعرض مايكل كلير لاستراتيجية الولايات المتحدة التي شهدت تحوّلات خلال الحرب الباردة وبعدها؛ فهي انتقلت من استراتيجية الاحتواء Containement لعرقلة تقدم الاتحاد السوفياتي، إلى الحملة ضد «الدول – الأوغاد»، إلى الحرب المعولمة ضد الإرهاب. ومع هذا، فإن دونالد ترامب الذي يحتلّ اليوم البيت الأبيض، ومعه النوعية الجديدة من صقور البنتاغون والقادة العسكريين، تبنّوا استراتيجية توجّه يستهدون بها على مستقبل غير محدّد: هي التفوّق المفرط، أو «الانفراد بالتفوّق» (Surclassement) أو «الزيادة الزائدة» (Overmatch).

ويضيف كلير: معنى هذه الاستراتيجية هو أن على الولايات المتحدة الحتفاظ بالتفوّق العسكري والتكنولوجي على روسيا والصين (وعلى أيّ مُناجز أو منافس محتمل أخر) إلى أبعد مدة ممكنة.

إن استراتيجية التفوق المفرط أو الزيادة الزائدة لا تفسح عملياً أي مجال لنقاشها، لا لدى الرأي العام ولا لدى الكونغرس. وبهذا تكون قد أصبحت الموجّه الرئيس للسياسة الخارجية والعسكرية الأميركية. ومعنى هذا أن الإنفاقات العسكرية للولايات المتحدة تواصل تجاوز قدرات خصومها المحتملين مجتمعة ومجتمعين، وأن ترسانتها ستفيض بالأسلحة الجديدة ذات القدرات العظيمة.

وهذه الاستراتيجية ستُفاقم من خطر نشوب الحرب بين القوى العظمى، ومن انتهاك

حياة المدنيين وتعريضها بعمق. وتعود عيوب استراتيجية الانفراد في التفوق المفرط أو الزيادة الزائدة إلى إحجامها عن المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية – التي هي الأساس النهائي للأمن والسلام.

وأخيراً، يدعو كلير إلى جمع المتحالف وكتلة متآلفة من الجماعات المختلفة التي تعاني استراتيجية الانفراد في التفوّق المفرط أو الزيادة الزائدة: الناس الفقراء والعمال، والتقنيون الذين يجدون أنفسهم مُكرهين على تكريس مواهبهم للتحضير للحرب؛ وأهالي الأطفال الصغار الذين سوف يجري تجنيدهم مستقبلاً في نزاعات ضد الصين وروسيا، ورجال الأعمال الذين سيجدون أنفسهم مضطرين مجبرين على قطع كل علاقة لهم مع نظرائهم الصينيين؛ وكثيرون غيرهم.

تحت عنوان (ماذا عن وفاء الحلفاء وولائهم؟)، تحلّل نيكول غنيسوتو طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وبالأخص في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وهي تتلخص في فكرة واحدة: إذا كان لا بدّ من المخاطرة بالتزام أميركا العسكري، فلا أقل من الحصول على الحدّ الأعلى من الزعامة والسيطرة السياسية على الحلفاء الأطراف في المعاهدة الدفاعية بين الأميركيين والأوروبيين، والموقّعة في 4 نيسان 1949.

وهكذا فإن معادلة «الدفاع مقابل الزعامة والقيادة» أو «الدفاع مقابل الولاء» ستظلّ اللازمة المفضّلة للتحالفات العسكرية التي وقّعتها الولايات المتحدة طوال القرن العشرين. واليوم تملك الولايات المتحدة أكبر شبكة من القواعد العسكرية على وجه المعمورة، يتراوح تعدادها بين 700 و800 قاعدة موزّعة على القارّات المختلفة، وقد بقي التحالف الأطلسي (الناتو) من بين التحالفات الجماعية كافة، صلباً راسخاً حى اليوم.

من جهتهم، الأوروبيون القلقون ممّا يعتبرونه «التهديد الروسي في أوروبا» و«الصيني في آسيا»، يُبدون قلقهم كذلك من احتمال «خيانة» حاميهم التاريخي، لكن من دون التأثير على «إخلاصهم وولائهم» له.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يحقّق حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وفي آسيا مكسباً

يقبل المقارنة مع مكسب القيادة الأميركية (السياسي): فلا تزال المساهمة الأميركية في ميزانية (الناتو) تمثّل 70% من ميزانيته العسكرية، بينما تتوزع البلدان 28 الباقية، نسبة 30% الباقية؛ وبناء دفاع مستقل وذي مصداقية هو أمر مفرط التكلفة على الصعيدين المالي والسياسي.

إن الهدف الأكبر للتحالف الأطلسي بالنسبة إلى الحلفاء الأوروبيين، هو عرقلة التهديد الروسي وتجميده، والحيلولة دون الولايات المتحدة ودون الرحيل والانسحاب.

تحت عنوان (الولايات المتحدة والتعددية الدولية، تاريخ جفاء مستدام)، تتطرق آنّيك سيزيل للعلاقة الملتبسة بين الولايات المتحدة وما سمّتها «التعددية الدولية». فكما كانت مُثل الديمقراطية التشاركية الأميركية في قلب المشروع الوطني أو القومي الأميركي، فإن مشروع الولايات المتحدة في الهيمنة بعد العام 1945 كان يراهن هو أيضاً على البنية التعددية، أو المتعددة الأطراف في العلاقات الدولية، التي كانت تذهب صعداً وبالتدريج من الجهوي والإقليمي إلى الشامل والمعولم.

والواقع أن صعود التعددية المعولمة، عبر فوز القوة الأعظم الأميركية، والذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ت1991، بدا وكأنه يمهر النموذج بقدرة ذاتية على الاستدامة، من دون أن تكون أمثولية القالب الأمّ الأميركي ضرورية له بعد الآن. فالعولمة تؤاتي في جوهرها تكاثر البدائل من القوى العظمى، من دون أن تكون خاضعة لضبط المهيمن الأميركي وتحكّمه، داخل أو ضمن تعددية متفق عليها: تعددية فالتة من عقال خالقها وموجدها.

وتضيف آنّيك: بعد هذا لا يعود صدى مجيء رئاسة أميركية، فظّة في أحاديّتها وفي عدائها للعولمة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، يترامى وكأنه تقمّص وتطوّر نافر ناشز، بل يظهر كمحصّلة «لفك ارتباط» محتوم، أو علامة على نهاية الدورة التي بدأها باراك أوباما والحق يُقال، قبل دونالد ترامب واليوم، وفي حين أن الدبلوماسية الدولية تُبدي قلقها من الشدّ والجذب وصراع الأيدي الصيني – الأميركي، فإن ثمة تجمعات وتركيبات إقليمية جديدة نصف مهيمنة، يجري اختراعها حول الهند – أو حول تركيا، تواجه بين جزيرة

العربية المتكتلة سعودياً – والنووية غداً؟ – مع إيران، وتعيد اصطفاف البرازيل والفيليبين وإيطالي أو بولونيا وسواهم من الشعبويين حول الولايات المتحدة، هؤلاء يُعلنون فك ارتباطهم ونفض التزامهم المعولم، ولكنهم يحرصون على ضبط «نظام دولي جديد» وتنسيقه وفقاً لمصالحهم.

تحت عنوان (هيمنة تجارية معرّضة للتهديد)، يتحدث جان مارك سيروين عن مراحل الهيمنة التجارية الأميركية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتهديدات التي تتعرض لها من الأقطاب الدوليين الآخرين.

وقد تأرجحت هذه الهيمنة بين التهديد وبين التسويات. كما اصطدم السعي وراء الهيمنة بالخلافات الداخلية بين الرؤساء الأميركيين. وظلت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، التي وقّعت في العام 1947، تجسّد تعددية أطراف تتخذ شكل هيمنة متقاسمة، قبل قيام منظمة التجارة العالمية (OMC) في العام 1995.

كان المبدأ الجامع في اتفاقية (غات) هو «عدم التمييز» بين «الأطراف المتعاقدة». وشرط الدولة أو الأمّة الأكثر رعاية أو الدولة الأولى بالرعاية، يضمن للجميع الحقوق نفسها، والإمكانات نفسها في الدخول إلى الأسواق، غير أن هذه الاتفاقية ليس كما كانت الولايات المتحدة تريدها أن تكون تماماً؛ ثم إنها انتهت بالإذعان، تحت ظروف الحرب الباردة، للمطالب البريطانية في الإبقاء على «الأفضليات والرعايات الإمبراطورية» الموروثة من سنوات 1930، وألغت المبدأ الأساسي الذي هو «عدم التمييز».

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت الولايات المتحدة التي كانت تمثّل ربع التجارة العالمية تقريباً، تحديات جديّة من قبل بلدان الجماعة الأوروبية ومن اليابان، ومن ثم من الصين فيما بعد. وقد حصلت مفاوضات ووقّعت اتفاقات بين الولايات المتحدة والأطراف الأخرى، ضمن إطار التعددية التي يمكن أن تحفظ مصالح الجميع.

وفي النتيجة، فقد عجلت المنافسة الصينية من ظهور هشاشة وسرعة عطب الهيمنة التجارية الأميركية، بما في ذلك على مستوى صناعاتها المستقبلية وصناعاتها ذات التكنولوجيا العالية. ومع ظهور العجز في ميزانها التجاري، عادت الولايات المتحدة

لتعيش مجدداً الحقبة اليابانية، مُسترجعة الاتهامات ذاتها التي وجّهتها إلى المنافس القديم، لتوجّهها إلى المنافس الجديد؛ فتتهمه بنهب التكنولوجيات، وإقفال سوقه الداخلي، وخفض قيمة العملة.

واليوم، تسعى إدارة ترامب إلى «تطهير» الهيمنة الأميركية من تعددية الأطراف. وهكذا فإن الإدارة فرضت في العام 2018 إعادة التفاوض على معاهدات ثنائية اعتبرتها سلبية وغير مؤاتية للولايات المتحدة (اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية «نافتا»، الاتفاق مع كوريا...).

تحت عنوان (الدولار، سلاح يجنح إلى التآكل)، يُحلّل دومينيك بليهون مستقبل العملة الأميركية (الدولار) التي لا تزال مسيطرة ومستمرة في مطالع القرن الحادي والعشرين، حتى ولو كانت قد بدأت بالتآكل بالنظر إلى التراجع النسبي للولايات المتحدة أمام القوى الكبرى الصاعدة كالصين وأحادية ترامب تسارع هذه العملية وتشجّع المحاولات الأولى لإنهاء هذه الهيمنة.

ويرى بليهون أن هناك أسباباً عدة تفسّر قوّة الدولار وصموده للزمن والديمومة. إنه العملة الوحيدة التي تجمع الشروط الأربعة للعملة ذات الاستخدام الدولي؛ 1)عملة قابلة للتحويل بحيث تستطيع أن تؤدّي دور وسيلة الدفع الدولية؛ 2) أن يكون البلد المصدّر لها من البأس والشوكة بحيث يصدّر كميات تكفي من النقد السائل؛ 3) أن يكون نظامه المالي على قدر من النموّ بما في ذلك على الصعيد الدولي، لكي يكون أهلاً للتحكيم في عمليات المتعاملين والمضاربين الدوليين، وخصوصاً المستثمرين الخصوصيين الباحثين عن أسواق من تلك التي توصف بالعميقة لوفرة ما فيها من السيولات؛ 4) أن يكون البلد المصدّر للعملة ممهوراً بمؤسسات سياسية ثابتة توحي بالثقة لحاملي الدولارات.

من هنا كان استخدام الولايات المتحدة دائماً وأبداً لعملتها محصور بمصلحتها هي ومن دون أن تأبه للنتائج التي تتسبّب بها سياستها للبلدان الأخرى.

لكن، ونتيجة سياساتها العدائية، فإن إدارة ترامب الحالية تجد نفسها في حالة حرب اقتصادية ضد عدد متزايد من الدول، نخص منها بالذكر الصين وإيران وروسيا وفنزويلا؛

وهذا المسار من شأنه أن يدفع تلك الدول نحو خلق نظام مالي جديد، قد يُسهم في وضع حدّ نهائي لهيمنة الدولار على المسرح الدولي.

تحت عنوان (ماذا عن السيطرة التكنولوجية والعلمية؟)، يقول شارل تيبوت إن العام 2019 أكد استمرار سيطرة الولايات المتحدة المتمادية على المسرح العلمي والتكنولوجي الدولي. فهي لا تزال تحتفظ بالمنزلة الأولى في ما خص المنشورات والإصدارات العلمية، وفي ما عنى الميزانيات المخصصة للبحث الجامعي وفي عدد الحائزين السنويين من نُخبها على جائزة نوبل، منذ ربع قرن.

كما أن الولايات المتحدة تحوز كذلك أكبر عدد ممكن من مراكز المعلومات (1742 مركزاً، أي ما يعادل 39% من المجموع العالمي) متقدمة كثيراً جداً على بريطانيا التي تحتلّ المرتبة الثانية في هذا التصنيف (265 مركزاً، أي 6% في حين أن الصين لا تحتلّ سوى المرتبة السابعة بما مجموعه 131 مركزاً.

غير أنه ليس في مستطاع هذه السيطرة الأميركية أن تخفي وتغيّب ما حقّقه الصينيون من تقدّم في المجالات العلمية والتكنولوجية. فالصين تحتلّ المرتبة الثانية لجهة تمويل البحث والنشر العلمي؛ وهي تتجاوز الولايات المتحدة في الرياضيات؛ وهي مع تقديمها أكثر من 53 ألف طلب تسجيل براءة اختراع في العام 2018، لا تكون بعيدة كثيراً عن الولايات المتحدة التي سجّلت 56 ألف براءة في ذلك العام، ولعلها قد تتوصل إلى تجاوزها في السنوات القريبة المقبلة.

أيضاً، تملك الصين العدد الأكبر من الحاسوبات العملاقة؛ وهي تسيطر على إنتاج المعادن النادرة، كما أن الشركات الرقمية الكبرى مثل بايدو (Baidu)، وعلي بابا (Alibaba)، وتينسنت (Tencent)، وهواوي (Huawei)، وشاومي (Xiaomi)، والتي يُطلق عليها مجتمعة اسم (Bahx)، هي التي دفعت بالصين إلى مرتبة الجبّار التكنولوجي، اعتباراً من سنوات 2010، بفضل الدعم الذي بذلته الدولة على الصعيد المالي والسياسي، كما وعلى صعيد البنى التحتية.

ويستنتج تيبوت أن السيطرة التقنية – العلمية الأميركية قد اهتزّت بفعل تطوّر الشركات

الرقمية، التي يُسهم توجّهها النيوليبرالي – التقليصي في تعزيز وتدعيم الروح القومية الصينية ودعاواها في الهيمنة، وطموحاتها إلى تقويض أسس شوكة الدولة الأميركية وتفوّقها التقني – العسكري.

تحت عنوان (النفط الصخري جعل الولايات المتحدة في «غاية الثراء»، لكن بأيّ ثمن؟)، يحلّل ماتيو أوزانّو مدى تأثير اكتشاف النفط الصخري في الاقتصاد الأميركي والعالمي؛ فهو يُعتبر تحوّلاً باهراً أتى بعد أربعة عقود من التراجع والتقهقر بدأت قبيل صدمة العام 1973 النفطية.

وهكذا، فإن استخراج النفط الخام في ربيع العام 2019، في الولايات المتحدة، وصل إلى 12 مليون برميل يومياً، متجاوزاً إنتاج المملكة العربية السعودية وروسيا؛ تجاوزاً كان قد بدأ في العام الذي سبقه.

إن العودة إلى التفوق الطاقوي الأميركي وما يتبع عنه من خفض المستوردات من النفط الخام خفضاً ضخماً، إنما تعيد للحكومة الأميركية، وفقاً لمختلف المعنيين، هامش المناورة الجيو– استراتيجي المفقود. إنها عودة وتفوّق يحرّر واشنطن من تأثير السلالات النفطية العربية في الشرق الأوسط، على الرغم من مواصلة الولايات المتحدة استيراد ما يُقارب أربعة ملايين برميل يومياً.

لكن، على الصعيد العالمي، تعتبر وكالة الطاقة الدولية أنه ينبغي لإنتاج النفط الصخري أن يتضاعف مرّتين، بل وثلاثاً ليعوّض عن نقص النفط التقليدي وتلافي انقباض أو تناقص العرض فيه، في حدود العام 2025.

إن الولايات المتحدة ما زالت تملك تماماً، ومنذ زمن بعيد، الأدوات التي تستطيع أن تقيّم بها صلابة العوامل الطاقوية المختلفة من عوامل إرادة البأس ومشيئة الجبروت لديها، حسب تعبير الكاتب، الذي قصد سياسة ترامب الاستعلائية تجاه السعوديين لإبقاء أسعار النفط تحت السيطرة.

وتتوازى سياسة العقوبات القاسية على إيران وفنزويلا مع هذا السياق.

تحت عنوان (الثقافة، العلوم، المبرّات والمؤسسات: «القوة الناعمة»)، يتحدث أدريان

ليرم عن «القوّة الناعمة» التي تتيح للولايات المتحدة احتلال موقع الصدارة في الميدان الألسني، والثقافي والعلمي، على الرغم من ظهور منافسين محتملين لها. وهذه «القدرة الناعمة» هي قدرة تتشعّب وتتنوّع في منوّعات تجعلها تأثيراً ونفوذاً مرّة، وناقل قواعد وموصل معايير، وطرق تفكير مرة ثانية، أو وعداً بحياة أفضل، وقدرة على الإغراء تصعب مقاومتها.

أما أهم الأوراق والعناصر المتينة التي تستخدمها الولايات المتحدة كي تواصل «هدفها الرسالي العالمي»، فأهمها:

أولاً – قوة الكلمة، أي انتشار وتأثير اللغة الإنكليزية التي هي «اللينغوا فرانكا» Lingua franca الجديدة، أو «اللغة الجامعة» الجديدة في المسكونة، كلها. وهي تأتي بعد الصينية والإسبانية، كاللغة التي تملك العدد الأكبر، من الناطقين بها في العالم. وكما في المبادلات كذلك في الأعمال، بحيث إن الإنكليزية تظهر كالوسيط الذي يربط المصارف بالصفقات والوسطاء والعاملين في بورصات المراكز الكبرى، وبخاصة لندن ونيويورك (وشيكاغو).

واليوم يمرّ الاعتراف بالعلوم العلمية والتكنولوجيا، عبر مرورها بالمجلات العلمية البريطانية أو الأميركية، أو عندما تُكتب بكلمات وتُنطق في مداخلات، بالإنكليزية.

ثانياً – شهرة التعليم العالي الأميركي معروفة ولا تحتاج إلى دليل، مثل: جامعة هرافارد وجامعة ستانفورد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كولومبيا وجامعة شيكاغو؛ وهذه المؤسسات غنية بالموارد، قادرة على توزيع المنح، أو على دفع أجور مرتفعة، وعلى توفير الشروط الفضلى للبحث... وعلى هذا يمكن فهم أن تكون الولايات المتحدة المقصد المفضّل للطلاب في بقية أنحاء العالم.

ثالثاً – بين الأسماء التي تتراءى وتتلألأ في القارّات الخمس، هناك أولاً، وقبل كل شيء، الشركات المتعددة الجنسيات، والعلامات التجارية العالمية الأولى في تصنيف فوربس (Forbes) لعام 2019، تخصّ للولايات المتحدة، بنصيب الأسد، وتؤكد تفوّقها الساحق.

وإلى جانب نجوم البحث والتكنولوجيا والعلامات المتألقة، هناك السينما والنجوم المحفورة على أرصفة هوليوود، والترفيه بعامة؛ إذ لربما كانت الولايات المتحدة اليوم أكبر مصنع للأحلام في العالم!

رابعاً – ظهرت الجمعيات والمؤسسات، التي تعمل بصورة مكشوفة لنشر «المثال أو النموذج الأميركي» في بداية القرن العشرين معه «وقفية» كارنيجي Carnegie Endowment في العام 1910، ثم جاءت بعدها مؤسسة روكفلر Rockefellen Foundation في العام 1913؛ ثم تكاثرت بعد ذلك الجمعيات والمؤسسات التي نجحت خلال العقود التالية في مضاعفة قدرات التدخل لديها على الصعيد الدولي أضعافاً مضاعفة.

في القسم الثالث والأخير من الكتاب (دراسة حالات)، قراءات مختلفة لتحديات متعدّدة تهدّد الهيمنة الأميركية في العالم، ودعوة (من محرّري الكتاب) للولايات المتحدة لإعادة تعريف علاقتها بالآخرين من جهة، وإعادة تحديد موقفها إزاء الموضوعات ذات الأهمية العالية من جهة ثانية.

ومن الحالات المهمة التي يمكن عرضها بإيجاز شديد:

– التحدّي الصيني.

– واشنطن في مواجهة موسكو.

– العدو الإيراني.

وشملت الحالات الأخرى: تغيرات الموقف إزاء أوروبا؛ واشنطن، تل أبيب، الرياض: أزمة مسارات؛ «اقتسام العمل» في الساحل الأفريقي؛ التفاوض مع ترامب: اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية نافتا – 2؛ التحدي المناخي.

حول (التحدي الصيني)، تقول دومينيك باري إن العلاقات الصينية – الأميركية تخفي بالإجمال انعدام التنافر وتغيّب فقدان التناسق وسوء التفاهم. فالولايات المتحدة بالنسبة إلى الصين هي القوة العالمية الحقيقية الوحيدة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار: فهي تستطيع أن تؤمن لها المبادلات التجارية والتكنولوجيا التي تحتاج إليها لكي تنجز

تحديثاتها، واندماجها في العولمة الرأسمالية. أما بالنسبة إلى واشنطن، فإن قفزة العملاق الآسيوي «الكبرى إلى الغرب» هي قفزة غنيّة بالوعود: إلدورادو جديد يتفتح أمام المستثمرين ومام الرساميل الغربية.

أما على الصعيد السياسي، فإنه لم يكن من المحتمل أن تصبح الصين خلال ثلاثة عقود أحد أكبر الاقتصادات العالمية، وإلى حد تغيّر معه الوسط الدولي والبيئة الدولية.

في العام 2013، عرض الرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ المشروع الهائل الذي هو «طرق الحرير الجديدة»: تريد الصين إعادة تحديد القواعد الدولية بفضل مشروعات التنمية والتعاون الشاملين، وهي تقدم نفسها كمرجعية بديلة للتحديث الفعّال «في بلدان ترغب في تسريع نموّها على نحو استقلالي.

في المقابل، بدأت تتراءى مع الوقت أهداف واشنطن (إدارة ترامب تحديداً) والعالم الرأسمالي من مواجهة التحدي الصيني الجديد: إعاقة الصعود والتقدم التكنولوجي للصين، وإلحاق اقتصادها بالقواعد والمعايير النيوليبرالية، بعرقلة تدخل الدولة وتجميدها، وبالحصول على فتح أنشطتها الثالثية والزراعية للمنافسة الدولية.

وبذلك، فإن واشنطن تعيد العلاقات الدولية عقوداً إلى الوراء، مُظهرة بسياستها تجاه الصين عمى كاملاً إزاء التطورات العالمية.

حول التحدي الروسي للهيمنة الأميركية (واشنطن في مواجهة موسكو: ثلاثون سنة من الأخطاء وسوء التفاهم)، تحدث أندري غراتشيف، وهو مستشار سابق لميخائيل غورباتشوف عن المراحل الرئيسة التي مرّت بها العلاقات بين واشنطن وموسكو منذ أربعينيات القرن الماضي.

ففي العام 1949 فقد الأميركيون احتكار السلاح النووي (مع امتلاك الروس لهذا السلاح)، فاقتضى ذلك أن يخضع التنافس الاستراتيجي بين موسكو وواشنطن إلى قسورات العصر النووي. بل إن الأمر زاد حدّة بعد أزمة صواريخ كوبا. وكان ينبغي انتظار سنوات 1970 والوصول إلى مأزق التكافؤ الاستراتيجي، أو التدمير المتبادل المضمون، لكي يوقّع الطرفان في شهر أيار (مايو) 1972، في موسكو، «معاهدة عدم

اعتداء نووي»؛ وقد سمح وصول غورباتشوف إلى سدّة الحكم في الاتحاد السوفياتي في العام 1985، للقادة الأميركيين والسوفيات بأن يعلنوا خلال قمتهم الأولى في جنيف: «أن الحرب النووية هي حرب لا يمكن كسبها؛ فلا ينبغي بالتالي أن تُخاض» – وأن يعلنوا أن بلديهما ينصرفان عن سباق التسلح.

إن أسس الأزمة الحالية في علاقات روسيا والغرب، تعود إلى السنوات التي أعقبت تمزّق الاتحاد السوفياتي، والحقبة التي اختارت فيها العواصم الغربية استبعاد روسيا الما – بعد سوفياتية من الهيكل الجماعي والبنيات الجماعية التي كانت تؤمل الانضمام إليها.

لكن، وبعد استخلاص الدروس، خلص القادة الروس إلى أن على روسيا إذا شاءت أن تكون مسموعة الكلمة، أن تخيف. ويظل السلاح النووي «الحجّة» الأخيرة في يد موسكو في مواجهة غطرسة منافسيها الغربيين (وترامب في طليعتهم) والأداة المفضّلة في سياستها الخارجية.

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية